

ثورة يوليو والطبقة العاملة

عبد السلام عبد الحليم عامر



ثورة يوليو
والطبقة العاملة

بقلم
عبد السلام عبد الحليم عامر

الإخراج الفني : محمد قطب

الغلاف : أسامة سعيد

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارئ الكتاب الثالث فى هذه السلسلة عن «تاريخ المصريين» ، وهو عن «ثورة يوليو والطبقة العاملة» ، للأستاذ عبد السلام عبد الحليم عامر ، وهو يغطى فترة خطيرة فى تاريخ مصر ، وهى الفترة من قيام ثورة يوليو الى يوليو ١٩٦١ ، حين أصدر عبد الناصر قرارات التأميم .

وأعتقد أن القارئ ، الذى رسمت فى ذهنه صورة يوليو بعد قرارات التأميم ، قد يصاب بخيبة أمل لما سوف يقرأه فى هذه الدراسة العلمية عن موقف الثورة من الطبقة العاملة فى الفترة السابقة على التأميم ! . ولكن هذه الدهشة وخيبة الأمل يتبددان على الفور اذا هو عرّف أن ثورة يوليو فى تلك المرحلة كانت تمر بمرحلتها الرأسمالية - أو بمعنى أدق - كانت تمر بمرحلة «الثورة البورجوازية الديمقراطية» ، وهى ثورة تسبق عادة الثورة الاشتراكية فى المجتمعات التى خضعت للاستعمار .

ومهمة مثل تلك الثورة البورجوازية الديمقراطية تكون - عادة - تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتحرير جماهير الفلاحين من قيود علاقات الانتاج شبه الاقطاعية التي يرسفون فيها ، وذلك من خلال قوانين الاصلاح الزراعى ، ونقل المجتمع - من ثم - الى المرحلة الرأسمالية الخالصة .

وقد هيات قوانين الاصلاح الزراعى - بالفعل - الفرصة للمجتمع المصرى للانتقال الى المرحلة الرأسمالية ، عن طريق اجبارها رأس المال الخاص على الانصراف عن الاستثمار فى المجال الزراعى ، وتوجيهه الى التصنيع ، ثم - من جانب آخر - زيادة عدد الملاك عن طريق تمليك ألوف الفلاحين الأرض .

وكان من المتوقع فى تلك المرحلة أن تتجه الرأسمالية المصرية الى مجال التصنيع ، وتجرب بنفسها التحولات الاجتماعية التى تصاحب عادة الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى - ولكن تركيز الحكم فى يد ضباط ثورة يوليو أغلق الباب فى وجه هذا التطور ، لأن التجارب التاريخية فى الدول الصناعية الأوروبية قد أثبتت أن الرأسمالية لا تستطيع أن تجازف

بأموالها فى مشروعات التصنيع وغيرها الا اذا كان المحكم
فى يدها بالفعل ، من خلال نظام ليبرالى صحيح .
ومن هنا ، وازاء تقاعس الرأسمالية المصرية عن
أداء واجبها ، للأسباب السالف ذكرها ، وازاء حاجة
المجتمع الماسة الى التصنيع ، فقد كان على الثورة أن تنقل
الى يدها وسائل الانتاج ، وتقود بنفسها عملية التطور ،
وهو ما جرى بالفعل فى يوليو ١٩٦١ ، وترتب على ذلك
نقل البلاد الى مرحلة جديدة من تطورها الاقتصادى
والاجتماعى .

على أنه فى خلال تلك السنوات التسع كان على
الثورة أن تتعامل مع الطبقة العاملة فى ظروف فريدة
تختلف عن كل ظروف عرفتھا مصر ، فلا هى ظروف
المجتمع الرأسمالى ، ولا هى ظروف المجتمع الاشتراكى ،
وانما هى ظروف سيطرة أوليغاركية عسكرية على الحكم ،
تصطدم بالاستعمار من جانب وتصطدم بالمجتمع القديم
من جانب آخر ، وكانت نتيجة هذا التعامل هذه الدراسة
العلمية التى نقدمها فى هذه السلسلة ، لمختص فى هذا
المجال العلمى ، وهو الأستاذ عبد السلام عبد الحليم
عامر ، مدرس التاريخ الحديث المساعد .

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة :

يعد تاريخ الطبقة العاملة المصرية بحق من الموضوعات الهامة التي تستحق عناية الباحثين ، خاصة أنها طبقة سريعة الحركة والتطور . ومن ثم ففيها كثير من القواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي برزت في تاريخ مصر .

وموضوع «ثورة يوليو والطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١» هام لثلاثة أسباب رئيسية هي :

أولاً - أن دراسة المجتمع المصري في العصر الحديث لا يمكن أن تتم إلا بدراسة أوضاع الطبقة العاملة والظروف التي حكمت تطورها . ولما كان المجتمع المصري - ولا يزال - يخبو نحو الرأسمالية ، فإن دراسة تاريخ الطبقة العاملة يعتبر حجر الزاوية في دراسة أوضاع هذا المجتمع .

ثانياً - أن التصدي لحل مشكلات الطبقة العاملة في مصر - وهي مشكلات لا تزال قائمة رغم كل ما بذل من

محاولات لحلها - لا يمكن أن يتم دون فهم لتاريخ نشأة هذه المشكلات والظروف التي صاحبته وأبرزها المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا - أن من واجبنا أن نتتبع حركة وتطور هذه الطبقة ، الذى يكمن فيه كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى برزت فى تاريخ مصر حتى يكون ذلك نبراسا تهتدى به الأجيال الحالية والقادمة .

وعلى هذا فان دراسة هذا الموضوع تتّخدم فى النهاية عددا من الدراسات التى يمكن أن تساهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، كما تضع اجابات لكثير من الأسئلة منها : موقف الثورة من العمال ومشكلاتهم ؟ لماذا اعتصم وأضرب العمال فى مارس عام ١٩٥٤ مؤيدين بقاء الثورة ؟ لماذا غيرت الثورة من مسلكها الاقتصادى ؟ كيف ولماذا سيطرت السلطات على التنظيمات والاتحادات النقابية ثم الاتحاد العام ؟ وما حققته التشريعات العمالية للعمال ؟ وما هو دور العمال المصريين العربى والافريقى ؟ وغير هذه الأسئلة كثير وكثير ، والتى تجيب عليها الدراسة بكل حيطة وموضوعية ، بعيدة عن أى لون أو تيار سياسى .

وقد رجعت فى هذه الدراسة الى الأوراق التى عثرت

عليها والى الأبحاث والمقالات التى تعرضت لمشاكل الطبقة
العاملة المصرية ، والى سجلات وزارة القوى العاملة ،
وكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والى الوثائق الرسمية
والى الدوريات العمالية والدوريات العامة .

ومع كل هذا فقد كانت المشكلة التى واجهتنى هى
قلة المصادر ، إذ لم يترك عمال أو نقابيو هذه الفترة
مذكرات أو وثائق خاصة بها ، وزاد الأمر صعوبة أن
أوراق النقابات والاتحادات حتى الاتحاد العام ، قد
ضاعت نتيجة لعدم أخذها بنظام الأرشيف أو لضياعها
المتعمد ، ولذلك قمت بمحاولة الاتصال بالنقابيين ،
وأجريت مع بعضهم مقابلات شخصية استكمالا لبعض
النواحي التى كانت فى حاجة الى إيضاح .

ولقد حدثت عام ١٩٥٢ بداية لهذه الدراسة لعدة
أسباب منها :

أولاً - أنه العام الذى تنتهى عنده معظم الدراسات
التاريخية العمالية مثل دراسة الدكتور رؤوف عباس
ودراسة عبد المنعم الغزالى وكذلك دراسات أمين
عز الدين .

ثانياً : أنه العام الذى شهد لأول مرة فى تاريخ

الطبقة العاملة المصرية اعدام عاملين مصريين لم يرتكبا ما يستحقا بسببه الاعداد . بل أعدمنا ليكونا عظة وعبرة لبقية طوائف المجتمع المصرى عامة والعمالى بصفة خاصة .

وأىضا وقفت بهذه الدراسة عند عام ١٩٦١ لأنه العام الذى شهد مولد قوانين يوليو الاشتراكية . التى تمثل بداية مرحلة جديدة فى تاريخ المجتمع المصرى بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة .

وقد قسمت الدراسة الى سبعة فصول ، متبعا فيها التقسيم الزمنى والموضوع فى نفس الوقت ، وقد تناول الفصل الأول ، وهو كتمهيد واطار مبسط - الوضع الاقتصادى فى مصر فى الفترة موضوع البحث ، وعالجت فى الفصل الثانى منها العلاقة بين العمال والثورة ، كما تناول الفصل الثالث المشكلات العمالية والثورة ، وكذلك تناول الفصل الرابع التنظيمات والاتحادات النقابية ، أما الفصل الخامس فنناقش قيام الاتحاد العام للعمال وظروفه ، بينما ناقش الفصل السادس التشريعات العمالية ، ثم خصصت الفصل السابع لدراسة العلاقات الخارجية العمالية ، وأنهيت الدراسة بخاتمة هى تقويم لها .

عبد السلام عبد الحليم عامر

الوضع الاقتصادى فى مصر

من ١٩٥٢ - ١٩٦١

- العمال والطبقية
- الوضع الصناعى
- المراحل الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال هذه الفترة

يرى البعض أن الطبقات والصراع الطبقي لا وجود له الا فى مرحلة ما قبل الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى ويرى آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الانتاج وانما هو نصيب كل طبقة من السلطة السياسية فى المجتمع .

والحقيقة انه لم يعد من بين علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات أو وجود الصراع بينهما .

والطبقة تتكون من عدد من الأفراد يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة ، كنوع الحياة أو الحرفة أو

الثروة أو التعليم والثقافة ، ويختلفون عن غيرهم في هذه النواحي نفسها داخل نطاق مجتمعهم ، وتنشأ الطبقة من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط في المجتمع .

ومع هذا فيجب على الباحث ألا يقبل التصنيفات التي وضعت على أساس مجتمع غير مجتمعنا المصري .
اذ ان تصنيف البناء الطبقي لمجتمعنا لابد أن ينبع من دراسة واقعنا ، وسمة مجتمعنا أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو لم يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكي ولم يعرف أيضا السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي .

ومن هنا فانه لا يمكن قياس الطبقة العاملة المصرية بالطبقات العاملة الأوروبية في تقدمها أو تطورها ، فهي في شتى مراحليها طبقة انتقالية كمجتمعنا الانتقالي تماما بينما الطبقات والمجتمعات الأوروبية وصلت الى مرحلة النضج والوضوح التي لم نصلها بعد .

وقامت الثورة بعد تدهور النظام السياسي وبعد أن ظهر بوضوح عدم قدرته على حل المشكلة الوطنية وعجز أيضا عن حل المشكلة الاجتماعية التي برزت في

الخمسينات في شكل تناقض كبير بين من يملكون ومن لا يملكون .

ومن العوامل التي شجعت على هذا التناقض الاقبال على انشاء المصانع في فترة الثلاثينات عقب تعديل التعريفة الجمركية واسترداد مصر لحقها في فرض الرسوم لحماية صناعتها الناشئة منذ عام ١٩٣٠ مثل شركات عبود وغيره ، ويضاف الى هذا من جهة ثانية تأخر التشريع العمالي ، وكلما زاد عدد أصحاب المصانع كلما اشتد هذا التناقض بروزا وساعد على تضخم المشكلة الاجتماعية .

وكان أول قانون صدر بعد الثورة مباشرة هو قانون اصلاح الزراعى وذلك لشدة الحاجة اليه .

فمنذ الأربعينات كانت قد أصبحت الحاجة ماسة للتخلص من الاقتصاد الزراعى السائد فى البلاد ، واقامة نظام اقتصادى جديد يقوم على مبدئين هما اصلاح الزراعى والانتاج الصناعى ، وظل التصارع يدور بين النظامين الى أن قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وأخذت بالنظام الجديد .

وقد أوضح قانون اصلاح الزراعى طريق التصفية

لكل ما يتعلق بمشكلة سوء توزيع الثروة ، وفيما يختص بالملكية الكبيرة فان القانون هدم الأساس الذى برزت منه المشكلة ، فقضى ألا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأرض الزراعية أكثر من مائتى فدان ، ورسم القواعد التى تتصل بالتنفيذ ، وعهد بذلك الى ادارة خاصة سميت (اللجنة العليا للاصلاح الزراعى) .

وحدد القانون ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة الايجارية التى قدرت بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، وقرر أن توزع الأراضى المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وعلى خريجي المعاهد الزراعية ، كما حدد المساحة التى توزع بخمسة أفدنة كحد أعلى وفدانين كحد أدنى ، ولكى يبقى على المستفيدين حرم بيع الأراضى الى أن يسددوا ثمنها ، والذى كان يسدد على ثلاثين عاما ، ومنعا لتفتيتها أيضا فانه منع الميراث فيها ، واذا تعدد المستحقون فيها بالميراث تراضوا فيما بينهم لمن تؤول اليه ، ورعاية للعمال الزراعيين فقد أسند تحديد أجر العامل اليومى الى لجنة يمثل فيها العمال الزراعيين والملاك وموظفى الدولة للتوفيق بين مصلحة الطرفين .

ولتوضيح سوء توزيع الثروة قبل ذلك القانون يكفى أن نشير الى أن نسبة من يملكون أقل من خمسة

أفدنة بلغ ٣ر٩٤٪ من جملة عدد الملاك وهم بذلك يعدون من الفقراء ، ويتضح سوء الموقف أكثر اذا أضيف اليهم من لا يملكون شيئاً ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد بلغ نسبة من يملكون أكثر من خمسين فدان ٤ ٪ من جملة عدد الملاك .

وقامت لجنة الاصلاح بحصر عدد الملاك الذين شملهم تطبيق القانون فبلغوا ١٧٥٨ مالكا ، وكانت جملة الأراضى المستولى عليها ٦٤٠ر٦٥ فدانا . وكذلك قررت الحكومة ضم أراضى الأوقاف الى الاصلاح الزراعى ليقوم بتوزيعها ، وتزيد مساحة هذه الأراضى على ٢٠٠ ألف فدان ، وبالتالي تكون الأراضى التى شملتها عملية التوزيع لصالح صغار الملاك أكثر من ٨٠٠ ألف فدان .

ورغم التغيير المشار اليه فى توزيع ملكية الأرض الناتج عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، إلا أن نصيب الملكية الصغيرة ظل ثابتا تقريبا (٩٤ر٩٪) ولكن نصيبها من الأرض ارتفع بوضوح من ٤ر٣٥ ٪ الى ٤ر٦٤٪ ، وأيضا زاد عدد الملكيات المتوسطة فى الفئة من ٢٠ - ٥٠ فدان من ٢٢ر٠٠٠ الى ٣٠ر٠٠٠ فدان بعد صدور هذا القانون ، كذلك ازدادت مساحة الفئات المتوسطة من ٦٥٠ ألف فدان الى ٨٠٠ ألف فدان ، بسبب

شرائهم الأرض الزائدة عند كبار الملاك ، أما بقية الفئات من (٥ - ١٠ ومن ١٠ - ٢٠ فدان) فقد ظلت بلا تغير .

ولم يسكت الملاك على مشروع الاصلاح بل قدموا عريضة تتضمن وجهة نظرهم فى الاعتراض عليه جاء فيها :

أولا - أن المشروع لا يتفق ودستور البلاد والناحية الدينية .

ثانيا - أن عدد الذين سيستفيدون من المشروع ضئيل لا يكاد يذكر بجانب الغالبية العظمى من المعدمين .

ثالثا - أن هناك نواح أخرى يجب أن تكون محل الاعتبار ، فالمزارع الكبيرة لديها امكانيات العمل فازالتها يعنى أن الدخل القومى سيتأثر وأن توزيع الملكيات يعنى تفتتها .

رابعا - أنه اذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية فان الحد الأعلى للملكية يجب أن يكون ٢٠٠ فدان كما فى تركيا وأن خصوبة الأرض (التربة) يجب أن تكون محل التقدير وكذلك عدد أفراد الأسرة .

خامسا - أن توزيع الأراضي سيجعل الضريبة التصاعدية تتلاشى بحيث لا تحصل الحكومة على شيء منها .

سادسا - أنه يجب توخي العدالة في تقيم الأرض المستولى عليها من الملاك طبقا لأحكام الدستور .

سابعا - أنه يمكن الاستفادة من تشغيل رؤوس الأموال في الصناعة وأنه يجب أن يحصل المالك على التعويض نقدا .

والحقيقة أن هذا القانون عندما حدد ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة الإيجارية والتي قدرت بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، كان مصيبا وكان هذا الثمن مجزيا ولم ينل من حق الملاك ، وبذا يثبت أن هدفه هو كسر شقة التفاوت الكبير في الملكية الزراعية وأنه عمل على تقريب الفوارق بين الطبقات ، وكذلك قلل من عدد الأفراد المعدمين بوجود عمل لهم، وبذلك يدحض القانون زعم كبار الملاك من أن القانون لا يتفق ودستور البلاد والناحية الدينية .

ولكن كانت به ثغرة والتي حددت في مادته الأولى الحد الأعلى للملكية الزراعية بمائتي فدان للشخص

الواحد ، وسمح هذا لكبار الملاك بالتهرب فكثرت عقود البيع السورية ، ولذا أصدر رئيس الجمهورية فى عام ١٩٥٨ القرار بقانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٨ . وقرر ألا يجوز أن تزيد على ثلاثمائة فدان من هذه الأراضى جملة ما يمتلكه الفرد هو وزوجته وأولاده القصر ، وقلل هذا التعديل أيضا من عدد كبار الملاك الا أن حدود الملكية الزراعية ظلت كبيرة ، ولتصحيح هذا الوضع تصحيحا سليما صدر فى عام ١٩٦١ القرار بالقانون رقم ١٢٧ والذى قضى بأنه لايجوز لأى شخص أن يمتلك أكثر من مائة فدان ، وبذلك قضى على هذه الثغرة التى ساعدت كثيرا من كبار الملاك على التحايل على القانون الأول ، وكان لقانون الاصلاح أثره فى الريف المصرى ، فقد استفاد منه الزراع والمستأجرين والعمال الزراعيين وصغار الملاك ، فقد كانت ٧٥٪ من الأراضى الزراعية مؤجرة ، وبذلك استفاد من خفض الايجار عدد ٨٠٠ ر ٨٠٠ نسمة ، وفى ذلك تثبيت للبناء الاقتصادى فى الريف المصرى على أساس جديد .

وبعد ذلك القانون انشغل الضباط بتثبيت دعائم حكمهم وطرد الانجليز ، ولو استثنينا هذا القانون لكان فى الامكان القول بأن الوضع الاقتصادى ظل حتى

العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ يقوم على
الاستمرار في السياسة الاقتصادية القديمة .

ومع هذا فلا بد من الإشارة الى الاجراءات التي
اتخذتها الثورة في المرحلة الأولى لتنعش الناحية
الاقتصادية : فقد ألغت اللجنة الاقتصادية الاستشارية
وأحلت محلها مؤسسة جديدة هي المجلس الدائم لتنمية
الانتاج القومي ، والهدف من المجلس هو أن يقوم
بصياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية على أساس
جديد ، فأصدر في شهر يوليو عام ١٩٥٣ خطة
الاستثمارات العامة في برنامج لفترة أربع سنوات
وأخذ في تنفيذها . كما ارتفعت استثمارات الحكومة
من ٣٤ الى ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٦ مليون جنيه على التوالي في
السنوات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٦ .

ولاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية أصدرت القانون
رقم ١٢٠ لعام ١٩٥٢ وسمح هذا القانون بتملك
الأجانب لغالبية أسهم أى شركة مصرية ، وبهذا القانون
خففت حدة سياسة التمسير التي كانت متبعة قبل
الثورة .

كما كونت الثورة في مارس عام ١٩٥٥ لجنة
التخطيط ومهمتها كذلك وضع خطة شاملة للتنمية

الاجتماعية والاقتصادية ، ثم أنشأت فى يناير ١٩٥٧ هيئة تحمل نفس الاسم وكان هيكلها ذا مستويين أولهما اللجنة العليا برئاسة رئيس الجمهورية ، وعملها يتلخص فى وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليها ، والثانية لجنة التخطيط القومى وذابت فيها كل لجان ومجالس التخطيط السابقة ، كما آلفت مجلس الانتاج ، وأيضا كونت فى شهر يناير سنة ١٩٥٧ المؤسسة الاقتصادية لتتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط .

كما أعدت وزارة الصناعة فى عام ١٩٥٧ خطة خمسية وضعت قيد التنفيذ فى السنة التالية ، وكانت هذه الوزارة ، والتي رأسها عزيز صدقى تهتم بكم المشروعات التى تنفذها أكثر من اهتمامها بالكيف ، ولكنها على أية حال أتت بنتائج طيبة ، وان حدثت أخطاء فهذه سمات أولى الخطط .

ومن هنا بدأ التحول نحو التدخل من جانب الدولة بعد أن ظهر لها وبوضوح أن الرأسمالية المحلية أخذت توجه استثماراتها نحو قطاعات أخرى أهمها قطاع المبانى ، عازفة عن اقتحام مجالات صناعية معينة ، وفى ذلك تهرب منها من القيام بدورها فى التنمية الصناعية

ورغبة منها أيضا فى العمل فى مجالات سريعة الربح ،
ولكن لا يبنى عليها اقتصاد وطنى سليم • اذ أن عماد
الاقتصاد القوى الصناعة التعدينية والبتروولية وماشابه
ذلك من الصناعات الثقيلة •

وقد بلغ من سوء الأمر أنه حينما قدر الدخل القومى
المصرى عام ١٩٥٦ بلغ حوالى ٩٠٠ مليون جنيه خص
الصناعة منها حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، وبذلك وجدت
الثورة نفسها مضطرة الى التدخل لانقاذ خطتها الخمسية
الأولى من الانهيار •

إذا كانت الثورة تريد اصلاح الوضع الاقتصادى ،
ولكن عدم تقبل الرأسمالية فى الاستجابة للاصلاح جعلها
تتحول للتغيير ، وترجع العوامل التى جعلتها تقدم على
التغيير بالاضافة الى ماسبق تفرغها من مسألة الجلاء مما
جعلها تدخل فى مرحلة الاشراف الاقتصادى وهى متفرغة
من الوضع الخارجى ، ونتج عن ذلك الوضع فكرة
الاشراف الاقتصادى والاقتصاد المختلط والموجه وبهذا
بدأت مرحلة ثانية، تعرف فى التاريخ الاقتصادى
المصرى بمرحلة الرأسمالية الموجهة •

وأصبح لرجال الثورة بعد ذلك وعن طريق عملهم

فى مجلس الانتاج تجاربهم فى تخطيط وتنفيذ وادارة المشروعات الجديدة ، والتى أعطهم الثقة بقدرتهم على الشروع فى مزيد من الخطط الطموحة لاقامة مشروعات الدولة ، فأصدروا برنامج التصنيع الأول ، وعقدوا مع الاتحاد السوفيتى قرض التصنيع الأول ، وكانت السمة الأساسية لهذه الفترة هى التمسير وهدفها التصنيع ، وظهر بوضوح أن الطابع المميز لهذه السياسة الاقتصادية هو التوجيه ، وفى نهاية عام ١٩٥٩ تأكد للثورة طريق القطاع العام ، وبتوالى عمليات التأميم بدأ الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية .

ومنذ بداية عام ١٩٦٠ بدأت الدولة بعض اجراءات التأميم وكان أبرزها تأميم بنك مصر ، وشركات النقل الداخلى بالقاهرة ، وكذلك انتزعت تجارة الشاى والأدوية من أيدي القطاع الخاص ، وبهذا تهيأ المناخ لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر والمعروفة باسم الاشتراكية .

ويجدر بالذكر أن تحول الثورة للاشتراكية لم يكن قرارا سريعا ولكنه اتخذ بعد طول معاناة مع الرأسمالية وأسلوبها الاقتصادي ، فقد هيا لها المناخ بخروج الرأسمالية الأجنبية اثر التأميم والعدوان الثلاثى فى

عام ١٩٥٦ ، ولكن الرأسمالية استمرت فى تخوفها وعدم القيام بالاستثمارات المطلوبة ، لهذا لجأت الثورة مضطرة اضطرارا لاتخاذ الاشتراكية طريقا لها .

وطموح أى بلد لتحقيق تنمية اقتصادية ينطوى دائما على الرغبة فى التصنيع ، وهى رغبة لها ما يبررها ، والتصنيع فى مصر يقوم فى ظل نظامين اقتصاديين مختلفين ، أحدهما نظام المشروع الخاص الحر الذى لايتدخل فيه الحكومة الا بقدر قليل ، والآخر نظام يسود فيه القطاع العام قطاع الصناعة .

وبالرغم من التقدم الذى أحرز فى ميدان الصناعة منذ الحرب العالمية الأولى الا أن هناك عدة مأخذ عليه :
أولها - أن انشاء المصانع لم يسر وفقا لخطة موضوعة ومحددة المعالم والأهداف .

ثانيها - أن الصناعة المصرية لاتمثل سوى ١١٪ من الدخل القومى ، ومن ذلك يتضح أن التوسع الصناعى لم يتطور مع امكانيات مصر الوافرة من المواد الخام وغيرها .

وكانت الصناعة فى مصر قبل عام ١٩٥٢ مركزة

فى منطقة القاهرة ومنطقة الاسكندرية ، فى عام ١٩٤٧ كان ٣٧٪ تقريبا من جملة عدد العمال الصناعيين يعملون فى هاتين المنطقتين ، وذلك بالنسبة للصناعة بصفة عامة ، ولو نظرنا الى الصناعات الكبيرة فقط ، نجد أنه فى عام ١٩٥٦ كان فى منطقة القاهرة وحدها ٣٨٪ من جملة ٦٧٦ مؤسسة صناعية كبيرة تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر ، و ٢٥٪ منها أيضا فى منطقة الاسكندرية ، ومعنى هذا أن حوالى ٦٣٪ من جملة عدد المصانع الكبيرة فى مصر كانت فى المنطقتين عام ١٩٥٦ ، وهو تركيز خطير ، ليس فيه عدل بالنسبة لمناطق مصر الأخرى .

وتشجيعا للصناعة فرضت الثورة ثلاث ضرائب اضافية للحماية الجمركية : الأولى ضريبة الاستيراد وفرضت بواقع ٧٪ منذ عام ١٩٥٥ وشملت جميع البنود ماعدا المواد الأولية الصناعية والآلات والدوريات والسلع التى يعاد تصديرها . وقد ألغيت هذه الضريبة عام ١٩٦١ ، والثانية رسم احصائى فرض عام ١٩٥٦ على جميع الواردات ، ماعدا المواد المطبوعة بواقع ٥٪ ورفع فى عام ١٩٦٠ الى ١٥٪ ، والثالثة رسم رصيف وفرض أيضا عام ١٩٥٥ لحساب البلديات بنسبة ٢٪ من

جملة الرسوم المدفوعة على الواردات ونصف في المائة
من قيمة الصادرات .

كما منحت الحكومة اعفاءات من ضرائب الدخل
للشركات الصناعية ولمدة سبع سنوات ، وكذلك زادت
من قدرة البنك الصناعي على اقراض الصناعة ، ثم
دخلت الحكومة مجال الاستثمار المباشر تحت اشراف
المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، بانشاء شركة
الحديد والصلب في حلوان عام ١٩٥٤ ، ومساهمتها في
مصنع انتاج عربات السكك الحديدية .

ونتيجة للجهود التي بذلت خلال السنوات الأولى من
قيام الثورة للتوسع في انتاج الصناعات القائمة وانشاء
صناعات جديدة ، فقد ازداد الدخل الصناعي وارتفعت
نسبته الى الدخل القومي ، وبلغت نسبة الدخل الصناعي
الى الدخل القومي أعلاها (١٣ر٠ ٪) عام ١٩٥٤ ، وهو
العام الذي وقعت فيه اتفاقية الجلاء وهدأت الحالة
السياسية الداخلية ، وعندما تغيرت الحالة السياسية
الخارجية حتى وقوع العدوان الثلاثي انخفضت هذه
النسبة الى (١٢ر٢ ٪) طوال سنتي ٥٥ ، ١٩٥٦ بمعدل
واحد ، هذا بخصوص الوضع الصناعي حتى عام
١٩٥٦ ، وسنعرض للتوطن الصناعي في البرنامج
الصناعي الأول ١٩٥٧ - ١٩٦٠ .

وقد بلغت جملة استثمارات مشروعات الصناعات
التحويلية فى البرنامج الصناعى الأول حوالى ٢٠٨
مليون من الجنيهات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى
تفصيلى :

جدول بالتوزيع الاقليمى للصناعات التحويلية
فى البرنامج الصناعى الأول ١٩٥٧ - ١٩٦٠ م

رقم	الموقع	جملة بالآلف جنيه	%	رقم	الموقع	جملة بالآلف جنيه	%
١	القاهرة وضواحيها	٧٨٦٢٩	٣٧ر٨	١٥	المنصورة	٩٣٥	٠ر٤٥
٢	السويس	٣٥٩٥٠	١٧ر٤	١٦	دمياط	٧٥٠	٠ر٣٦
٣	اسوان	٢٧٩٨٥	١٣ر٥	١٧	كوم امبو	٧٠٠	٠ر٣٤
٤	الاسكندرية	٢٢٣٠٥	١٠ر٨	١٨	الاسماعيلية	٤٣٥	٠ر٢٠
٥	المحلة الكبرى	٨١٥٠	٣ر٩	١٩	الزقازيق	٤٠٠	٠ر١٩
٦	ادفو	٧٧٥٠	٣ر٨	٢٠	قليوب	٤٠٠	٠ر١٩
٧	ابو زعبل	٦٩٥٠	٣ر٣	٢١	دمنهور	٣٥٠	٠ر١٧
٨	كفر الدوار	٤٨٠٠	٢ر٣	٢٢	برنشت وام خان	٣٠٠	٠ر١٤
٩	بلبيس	٣٢٠٠	١ر٥	٢٣	دسوق	٢٥٠	٠ر١٢
١٠	طنطا	١٥٣٥	٠ر٧٣	٢٤	ابو قير	٢١٨	٠ر١٠
١١	اسيوط	١٥٠٠	٠ر٧٢	٢٥	سوهاج	١٥٧	١ر٠٨
١٢	المنيا	١٥٠٠	٠ر٧٢	٢٦	ايتاى البارود	٥٠	٠ر٠٢
١٣	بورسعيد	١٤٩٢	٠ر٥٣	٢٧	بنها	٤٠	٠ر٠٢
١٤	زفتى وميت غمر	١١٠٠	٠ر٤٥				
جملة ج ع م						٢٠٧٨٢١	٠٠ر٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن القاهرة والاسكندرية قد استحوذتا على نسبة كبيرة من استثمارات البرنامج الصناعي الأول مما يعتبر استمرارا لتركيز التوطن الصناعي فيها ، كما ظهر تركيز جديد لأول مرة خارج القاهرة والاسكندرية في منطقتي السويس وأسوان ، وبذلك استحوذت هذه المناطق الأربعة (القاهرة وضواحيها والاسكندرية والسويس وأسوان) في هذا البرنامج على حوالي ٨٠٪ من جملة الاستثمارات ، ولكن يؤخذ على هذا البرنامج أنه اقتصر في التوزيع الاقليمي للمشروعات على الصناعات التحويلية ، أى أنه استبعد مشروعات الصناعات الاستخراجية ومشروعات التدريب المهني .

ويجدر بالذكر أن الثورة عندما أعدت خطة التصنيع والخطة الخمسية الأولى كان القطاع الخاص ما يزال مسيطرا على موارد البلاد الانتاجية ومع هذا يبدو أن رجال الأعمال لم يستشاروا في اعداد خطة التصنيع لعام ١٩٥٧ ، وكان أيضا دورهم في اعداد الخطة الخمسية في عامي ٥٩ و ١٩٦٠ بسيطا للغاية .

كما يجدر بالذكر أيضا أن عدد العمال الذين ألحقوا بالعمل في مشروعات البرنامج الأول للصناعة التي

وصلت مرحلة الانتاج الكامل قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ -
أى عقب السنوات الثلاث الأولى التى بدأ بعدها تنفيذ
البرنامج الثانى للصناعة مباشرة - ٣٢٨٠٠ عاملا ،
أما البرنامج الثانى للصناعة والذى تضمنته خطة
١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فقد بلغت العمالة فيه فى
السنة الأولى من تنفيذه ١٥٦٠٠ عاملا .

وكان عدد العمال عام ١٩٥٢ (١٥٦ر٢٧٣
عاملا) فأصبح فى عام ١٩٦١ (٦٢٨ر٣٥٩) أى
بزيادة قدرها ٨٦ر٤٧٢ عاملا ، أما أجور العمال فقد
ازدادت من ٣١ر٨٦٤ر٠٠٠ جنيه الى ٥٣ر٦٦٢ر٠٠٠
جنيه ، أى بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه تقريبا فى
تلك الفترة ، ومعنى ذلك أن عدد العمال قد زاد بمقدار
٦ر٣١٪ فى الوقت الذى زادت فيه الأجور بمقدار
٤ر٦٨٪ ، ومن هذا تتضح الزيادة فى عدد العمال والتى
تقابلها زيادة محسوسة فى الأجور .

وبحلول عام ١٩٦٠ أصبحت الدولة مسئولة عن
جميع عمليات تجميع رؤوس الأموال الانتاجية ، ولم
تكن تقوم قبل عام ١٩٥٢ بأكثر من ربعها ، وكذلك
أصبحت معظم الاستثمارات الجديدة تحت سيطرة الدولة
واشرافها .

وفى العيد التاسع للثورة قامت بتأمين عدد كبير من الممتلكات الصناعية والتجارية والمصارف وشركات التأمين ، كما أمت حوالى ٤٤ شركة من شركات الصناعات الأساسية ، واستولت على نصف رؤوس أموال ٨٦ شركة فى قطاع التجارة والصناعات الخفيفة ، ثم أصدرت القانون ١١٩ بانتزاع شطر كبير من رؤوس أموال ١٤٧ شركة أخرى ، وبذلك وضعت الثورة أسس بناء المجتمع الاشتراكى

العلاقة بين العمال والثورة

- الحركة العمالية قبل عام ١٩٥٢ •
- قيام الثورة وقضية العمال •
- أحداث كفر النوار فى أغسطس عام ١٩٥٢ •
- التحقيقات والمحاكمات وآثارها •
- موقف التنظيمات والنقابات العمالية والحكومة من هذه الحوادث •
- العمال وأزمة مارس •
- الاضراب مؤيدوه ومعارضوه •

نشأت الطبقة العاملة المصرية خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ من جماعات الفلاحين المعدمين الذين انتقلوا الى المدن ، ومن جماعات الصناع الحرفيين التى كانت تعمل فى ظروف تزداد ضيقا وفقرا ، جعلت منهم ومن جماعات الفلاحين المعدمين موردا لا ينضب لهذه الطبقة الناشئة ، والتى ضمت الى روافدها العمال الأجانب ، ومن كل هذه الروافد خرجت الطبقة العاملة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر الى عالم الوجود •

وتميزت أوضاع العمل المصرية بأجورها المنخفضة وساعات العمل الطويلة واستحواذ العمال الأجانب على الأعمال والوظائف الاشرافية ، كما خلت التشريعات من قوانين العمل ، ولذلك وقع عدد من الاضرابات فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، واعتبر اضراب لنافى السجاير فى القاهرة عام ١٨٩٩ شهادة ميلاد الحركة العمالية فى مصر ، وقد نتج عن هذا الاضراب تأسيس أول نقابة للمعمال فى مصر عام ١٨٩٩ . وكان هذا الاضراب من تنظيم العمال الأجانب وان اشترك معهم العمال المصريون ولكن بصورة جانبية .

وفى الفترة من ١٩٠٧ - ١٩١٤ تنتعش حركة الطبقة العاملة المصرية نتيجة للصحة الوطنية ، وللارتفاع فى تكاليف المعيشة ولزيادة التناقض بين العمل ورأس المال ، ولذا فقد شهدت العشرينات محاولاتها الجادة التى هدفت الى تحديد علاقاتها بباقى القوى الاجتماعية ، وخلق تنظيم سياسى للمشاركة فى السلطة ، واتضح هذا فى برنامج ونشاط الحزب الاشتراكى المصرى فى مرحلته الفابية (أغسطس ١٩٢١ - يوليو ١٩٢٢) وفى مرحلته الماركسية (يوليو ١٩٢٢ - مارس ١٩٢٤) .

ونتيجة لجهود هذا الحزب فقد تكون فى عام ١٩٢١ أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر ، وقد تأسس هذا الاتحاد فى مدينة القاهرة ثم انتقل الى الاسكندرية مع انتقال الحزب اليها بعمد تحوله الى حزب شيوعى ، وهناك قام العمال باضرابات احتلوا فيها المصانع وحاولوا طرد أصحابها منها ، ولذلك ألقت الحكومة القبض على قادة الاضراب وألقت كذلك بقيادة هذا الاتحاد فى السجون ، ونتيجة لهذا حل الاتحاد .

وسارعت حكومة الوفد فى عام ١٩٢٤ الى تأسيس (اتحاد نقابات عمال وادى النيل) وتزعم هذا الاتحاد عبد الرحمن فهمى ، وهو من رجال حزب الوفد ، وهدفت من هذا التأسيس أن تنفرد بالسيطرة على الحركة العمالية لكى تضمن عدم خروجها عليها ، ولهذا لم يكن غريبا أن ينهار صرح الاتحاد فى نوفمبر عام ١٩٢٤ بمجرد القبض على زعيمه عبد الرحمن فهمى فى قضية اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، كما يرجع هذا الانهيار فى جوهره أيضا الى أن الاتحاد لم يعمق ارتباطه بالطبقة العاملة .

ونجح بعض قادة الحركة النقابية فى تأسيس اتحاد

جمع بعض النقابات فى عام ١٩٢٨ باسم الاتحاد العام
لنقابات عمال القطر المصرى ، ثم حدث خلاف بين
أعضائه تقرر على أثره ايقاف نشاطه ، وفى أبريل
١٩٣٠ أسس حزب الوفد (اتحاد عام النقابات) ، وفى
نفس هذا العام أعاد عدد من مؤسسى الاتحاد العام
لنقابات عمال القطر المصرى نشاطه ، الذى ما لبث أن
توقف فى مارس عام ١٩٣١ .

وفى أوائل عام ١٩٣٤ عاد مرة أخرى نشاط
الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى ،
وحاول الوفد القضاء عليه فى فبراير عام ١٩٣٥ عندما
أسس المجلس الأعلى للعمل ، واستغل البوليس السياسى
هذه الفرصة فقضى على الاثنين ، ونتيجة لهذا عادت
النقابات مرة أخرى للنضال كل على حدة ، واتبعت بعض
قاداتها الى ايجاد حل عمالى ومن ثم أسسوا (هيئة تنظيم
الحركة العمالية) فى ١٢ سبتمبر ١٩٣٧ والغرض منها
اعطاء دفعة لنشاط النقابات وتنظيمها ونشر الدعاية
لعودة حزب العمال باعتباره هيئة سياسية تحمى العمال ،
ولكن الحكومة استغلت ظروف قيام الحرب للقضاء على
الاتحاد وذلك بالقبض على قادته .

وبصدور كادر عمال الحكومة عام ١٩٤٤ ، بدأت

نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية تتصل، ببعضها للمطالبة بأن يطبق كادر عمال الحكومة عليها ، ونتج عن هذه الاتصالات تأسيس مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية فى عام ١٩٤٤ وقد تجمعت حوله بعض النقابات . ولكى يوسع من نشاطه وليضم جميع نقابات العمال فى مصر فى منظمة جديدة أسس فى أول مايو عام ١٩٤٦ مؤتمر نقابات عمال مصر ، والذي أجهز عليه فى ليلة ١١ يوليو من نفس العام وذلك بالقبض على رجاله مع موجة اعتقالات حكومة صدقى . ونشطت النقابات منذ عام ١٩٥٠ لتكون اتحادا عاما لجمع شملها ، كما أصدر اثنان من الشيوعيين - ياسين مصطفى ومحمد فتحى - كتيباً ، بهدف الدعوة لتوحيد النقابات ، واتخذ برنامج هذا الكتيب برنامجاً للجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى والتي كونت فى عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ من زعماء النقابات (١) ، وقررت اللجنة دعوة جميع النقابات العمالية فى مصر لحضور مؤتمر عام يعقد بالقاهرة ، ورغم كل العقبات فانها اتصلت بغالبية التنظيمات

(١) تكونت هذه اللجنة من فتحى كامل وسيد ترك ومحمد عامر وأحمد طه وعبد العزيز مصطفى ومحمد نوح وأنور مقار ومحمود العجمى وسيد درباله ومحمد فرغلى وهم ممثلين لصناعات أساسية وفئات واسعة . . .

العمالية وحددت يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ موعدا لانعقاد المؤتمر التأسيسي لاتحاد عام نقابات عمال مصر .

وفجأة دعت وزارة الشؤون سائر الاتجاهات المختلفة فى الحركة العمالية للاجتماع يوم ٢٦ يناير . كان من بين الحضور فتحى كامل ، عبد العزيز مصطفى ومحمود عبد الخالق وأحمد طه وممثلى الوزارة ، وكان من بين ما انتهى اليه رأى الحضور قبول الشعار المشترك وحق تقرير المصير .

ولكن أحداث حريق القاهرة حالت دون هذه اللجنة وعقد المؤتمر العام للاتحاد ، وقد ذكر أن توقيت الحريق فى هذا اليوم بالذات - ٢٦ يناير ١٩٥٢ - كان مقصودا به منع مؤتمر الاتحاد العام فى اليوم التالى ، وبالرغم من الحريق ورغم الأحكام والقبض على سكرتير اللجنة أحمد طه ومعه محمد عامر وحسن عبد الرحمن فانها استمرت فى نشاطها العلنى حتى قيام الثورة .

وعندما قامت الثورة كانت تعبيرا عن آماني الشعب ومنه العمال فهدفها هدفهم ، وعبر عبد الناصر عن هذا بقوله : « ان الثورة فى أصلتها علم تغيير المجتمع ، والذي يتغير بتحليل علاقات القوى الاقتصادية

والاجتماعية فيه واعادة تشكيلها على أساس جديد لضالـح
أوسع الجماهير» ، وبدأت الثورة عملية التغير بتحديدـها
أهدافها فى مبادئها الستة •

ووعى العمال أن تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف
من أهداف الثورة انما يعنى تحريرهم من نير الاستغلال،
ورفع مستواهم المادى والاجتماعى ، ومن هنا كان
ارتباطهم بالثورة ، وقد أدى هذا الارتباط الى دعم قوى
الثورة الوطنية فى مواجهة القوى المضادة للقضاء عليها،
واستعملت القوى المضادة أسلحتها ، مثل الاستغناء عن
خدمات أعداد كبيرة من العمال ، لاجداث مشكلة عمالية
متفاقمة يمكن استغلالها فى امتصاص جانب من تفكير
الثورة من جهة وتحريك الروح السلبية فى نفوس
العمال من جهة أخرى •

وكان من أسلحتها أيضا الانتقاص من حقوق العمال
المكتسبة مثل تخفيض المنح أو العلاوات السنوية أو وقف
صرفها ، ولكن الثورة واجهت ذلك باصدار التشريعات
الخاصة بحماية العمال •

والحقيقة أن اصدار التشريعات لحماية العمال لم
يكن أمرا سهلا فلم يكن يمكنها فى هذه الفترة المبكرة
أن تقدم حلا جذرية لكل مشاكل العمال ، كما لم يكن

سهلا وضع تقدير واقعى عن هذه المطالب وحقيقتها ،
فهناك مشكلة علاوات الغلاء ومشكلة تعطيل تشريعات
العمل ووقف فاعليتها ومأساة الحرية النقابية والوصاية
الادارية البوليسية لحساب القوى المضادة وتراكم
شكاوى العمال ومطالبهم أمام لجان التوفيق والتحكيم
العاجزة واهمال التأمينات الاجتماعية ، ومما كان يزيد
صعاب هذه المرحلة ويجعل مهمة الثورة صعبة أنه لم
يكن هناك اتحاد عام للعمال يقدم صورة متكاملة عن
مطالب العمال ، ولم يكن فى مقدور النقابات العمالية
القائمة وهى منظمات محلية مفتتة أن تقوم بهذه المهمة
لأنها ضعيفة فى نظرتها وفى تصوير مطالبها ، كما أنه
لم يكن هناك دراسة علمية يعتد بها عن مشاكل العمل
والعمال أو عن مطالب الطبقة العاملة .

ورغم كل هذه الصعاب قررت الثورة اجراء تعديل
شامل للتشريعات العمالية فأصدرت قوانين ديسمبر عام
١٩٥٢ ، التى حققت - بمعايير المرحلة - المطالب
الأساسية للطبقة العاملة ، ولكن الرأسمالية عملت على
شل هذه القوانين .

وساعدها على ذلك أن الحركة النقابية فى هذه
الفترة كانت حركة ضعيفة ومفتتة تنزع للاستقلال

وان كانت تتجاذبها تيارات الصراع السياسى ،
والنزعات الوصولية والانتهازية ، واستمرت تفتت الحركة
النقابية حتى لقد وصل عدد النقابات الى أكثر من ٤٠٠
نقابة غالبها من نقابات المنشآت القليلة العضوية ،
الضعيفة الموارد. وغير القادرة على ممارسة أى نشاط
نقابى فعال . ولعلاج هذه الظاهرة أعيد تنظيم الحركة
النقابية على أسس جديدة فى النصف الثانى من عام
١٩٥٩ .

ومعنى هذا أن الحركة النقابية ظلت ضعيفة
ومفتتة أمام الرأسمالية حتى عام ١٩٦٠ ، فقد كان
يحمى الرأسمالية اتحاد صناعات قوى بينما قام اتحاد
عام للعمال عام ١٩٥٧ ، واستمر ضعيفا حتى دورة عام
١٩٥٩ ، وكان قد انقضى من عمر الثورة سبع سنوات
بذلت فيها محاولات يائسة لعدم استغلال رأس المال
للعمال ، وبعد أن اتضح عدم موائمة رأس المال للتطور
بدأت الثورة تتدخل وبالتدريج لصالح المجتمع ككل ،
وظهر أثر ذلك التدخل بوضوح على العمال والفلاحين
لأن أغلب المجتمع المصرى مكون منهم ، وفى خطاب
لعبد الناصر بدمشق ذكر فيه «سنعمل من أجل إقامة
مجتمع اشتراكى ديمقراطى، تعاونى وسنعمل على تقريب

الفوارق بين الطبقات » .

وبذلك غير عبد الناصر موقفه من الرأسماليين ووقف ضد أسلوبهم الاستغلالي الذى أعاق التطور والتنمية ، ولم يقض عبد الناصر على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ولكنه قلم أنيابها الاستغلالية ، وشجع ما تبقى منها مع القطاع العام المتزايد لخدمة التنمية الاقتصادية .

وفى عيد الثورة التاسع - ٢٢ يوليو ١٩٦١ - أعلن عبد الناصر قرارات التأميم حيث ذكر « ما هدفنا من هذا ؟ هدفنا أن نزيل التناقض الطبقي ... ومعنى هذا قضاء على ظلم اجتماعى وإقامة عدالة اجتماعية » وبهذا بدأت مرحلة جديدة .

ويتبين مما سبق أن العمال قد عانوا من ظلم الرأسماليين ، وأن قرارات التأميم كانت للقضاء على هذا الظلم الاجتماعى الذى استمر حتى عام ١٩٦١ ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل كانت هناك أيام لا تنسى للثورة فى تاريخها مع الطبقة العاملة ونعنى بها موقفها من أحداث كفر الدوار فى أغسطس عام ١٩٥٢ .

واذا كانت القوى المضادة لم تحاول الدخول في معركة مكشوفة ضد الثورة لأنها كانت أضعف من أن تغامر بذلك ، فقد حاولت بطريق غير مباشر الايقاع بين قادة الثورة والعمال ، وكانت أخطر محاولاتها يومئذ :

(أ) محاولة تشكيك العمال في اتجاهات الثورة ، تشكيك قيادة الثورة في تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال . ، والذي كان قد تحدد موعد جديد لانعقاد مؤتمر التأسيس في ٨ أكتوبر عام ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة .

(ب) محاولة اثارة الفرقة ، الفتنة بافتعال حادث كفر الدوار الذي وقع في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ولنرجع الى تفاصيل الحوادث .

وقع الحادث الأول في الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ١٢ أغسطس بينما كان عمال وردية الصباح بشركة الغزل بكفر الدوار يغادرون بوابة المصنع بعد انتهاء عملهم ، وعمال وردية المساء يدخلون لتسلم عملهم ، ارتفعت في الجو فجأة عاصفة من الضجيج كان مصدرها العمال الخارجون ، وبدأ بالصفير

والصياح ثم ازدادت مظاهر الشغب ، فهاجم العمال على عربات الشركة وأحرقوها ، بينما انهمك فريق آخر فى احراق المكاتب . وعندما تدخل رجال الشرطة لتشتيت المتظاهرين نشبت معركة بين الفريقين أسفرت عن مصرع أحد جنود الشرطة ، كما أصيب عدد من المشاغبين باصابات جسيمة ، ولذا حجز رجال الشرطة عدد كبير من العمال المشتركين فى الشغب داخل المصانع ، وطير الخبر الى رجال الجيش الذين أسرعوا الى مكان الحادث واحتلوا منطقة المصانع .

وتبين أن بعض المشاغبين ، مدوا طلبات العمال فى منشورات قاموا بتوزيعها على العمال بينما أخذ بعضهم يكتب هذه المطالب على سبورة فى صالة العمل ، وكانت هذه المطالب تتلخص فى ابعاد ذوى النفوذ فى الشركة . وأجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، ونقل مقرها الى داخل المصانع بدلا من مكانها البعيد عن المصانع ، والمطالبة بمساواتهم بالموظفين فى الاجازات والمنح ، ومنحهم علاوات وبدل مسكن لمن لا مسكن لهم فى المصانع ، وطالبوا أيضا بزيادة الأجور ، وعدم فصل واحد منهم وبأبعاد محامى الشركة وطرد مديرها وأحد كبار موظفيها .

ثم عاد المتظاهرون في الساعة الثانية من بعد ظهر ١٣ أغسطس محاولين الهجوم على المصنع لتخليص من قبض عليهم بداخله ، ولما هموا باقتحام باب المصنع عنوة تصدت لهم قوات الجيش وأطلقت عليهم النيران ، فهرب المشاغبون تاركين خلفهم ثلاثة من القتلى ، وعندما توجهت القوات لمقابلة العمال القادمين من الشرق أطلق أحدهم - كما قيل - الرصاص على جنديين من جنود الجيش ، فأصيبا واستشهدا .

وهناك من يقول أن حادث كفر الدوار بصفة عامة بدأ في صورة مظاهرة ابتهاج بقيام الثورة ، ثم ركبت بعض العناصر هذه المظاهرة ، ودفعتها الى صدام بين العمال وجنود الشرطة ، فتحولت بذلك من مظاهرة سلمية الى معركة دموية ، ولم يكن هناك نزاع عمالي بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وبين ادارة هذه الشركة .

وعند المناقشة السريعة لهذه الأقوال ، نجد أن القول الأول بأن العمال هم الذين أطلقوا الرصاص على جنود الجيش زعم سيتضح عدم ثبوته فيما بعد ، وأيضا يمكن قبول الشق الأول من الرأي الثانى بأن المظاهرة كانت سلمية وأنها كانت ابتهاجا بالثورة ثم تحولت ، أما قوله

بأنه لم يكن هناك نزاع عمالي بين العمال والشركة فهذا قول غير مقبول ، اذ ذكر في الصحف والمراجع وجود نزاع عمالي ، وأنه قبض على ثلاثة عمال بتهمة كتابة لافتة بمطالب العمال في اليوم التالي للحوادث ، كما لوحظ في التحقيق أن أقوال العمال المعتقلين على وتيرة واحدة وهي أنهم أرادوا أن يلفتوا النظر الى مطالبهم العادلة .

ويتضح من هذا أن حادث كفر الدوار لم يكن مفاجئة لادارة المصنع كما ذكر ، بل انه قد قدمت مطالب للعمال وأن هذه المظاهرة كانت من أجل تلبية مطالبهم ، ولكن تدخلت عناصر غريبة على العمال وحولت مسار المظاهرة للوقعية بين العمال والثورة وهو ما حدث فعلا .



وعقدت في مساء ١٤ أغسطس جلسة للمجلس العسكري بالقاعة الكبرى بمبنى ادارة الشركة لمحاكمة مصطفى خميس - ونسب اليه أنه في يوم ١٣ أغسطس بدائرة كفر الدوار ، اشترك مع آخرين مجهولين في

تجمهر ، بقصد ارتكاب الجرائم عمدا (١) . فقتلوا
عمدا كلا من أحمد محمود مبروك خلف وأحمد محمد
نصر الدين . بأن أطلقوا عليهم النار التي أدت الى
وفاتهما وقاوموا بالعنف موظفين عموميين فى أثناء
تأدية وظيفتهم وبسببها (٢) .

وبقراءة شهادات الشهود يتضح أن المتظاهرين فى
المعركة التى قبض فيها على المتهم لم يطلقوا النار ، وأن
المتهم قبض عليه عند الكوبرى ، وأن قتل الجنديين كان
فى معركة أخرى فى نفس وقت هذه المعركة التى قبض

(١) تكونت هذه المحكمة برئاسة البكباشى عبد المنعم أمين . والبكباشى محمد
عبد العظيم شحاته . والصاغ أحمد وجد الدين حلمى . وعضوية قائد الأسراب
حسن ابراهيم السيد ، والصاغ محمد بدوى الحولى ، واليوزباشى فتح الله رفص ،
واليوزباشى محمد جمال الدين القاضى ، نائب الأحكام الصاغ خليل حسن خليل ،
والمدعى الصاغ عبده عبد المنعم مراد .

(٢) وانتقلت المحكمة من بين المثيرين ٢٩ متهما رئيسيا وهم : مصطفى محمد
خميس ، ومحمد حسن البقرى ، وعبد المقصود عبد الجواد عقدة ، ومحمد أبو البزید
شهاب ، وأحمد عبد المقصود رزق ، ويوسف المغازى ، ومحمد مصطفى عيد ،
وعطية أبو العينين ، وهنادة على عبده ، وعبد المنعم رفعت ، وهاشم عبد الغنى
دره ، وفؤاد عبد الرحمن السقا ، وأحمد حامد الدسوقى ، وشوقى محمد شمس ،
والسعيد أحمد عيسى ، وأحمد محمد صالح ، وأحمد مساعد الحمزاوى ، وحلمى
فهى أبو النجا ، وصلاح الدين محمد عبد الله ، ويوسف حسن أحمد ، وصلاح
طاهر منصور ، وعطية محمود مسلم ، وعبد الوهاب عبد الواحد مصطفى ،
وعبد المنعم السرجانى ، ومحمد ابراهيم على ، وحسن دسوقى ، ووهبة عبد الفتاح ،
وعثمان سعد أحمد زغلول ، ورمضان محمد أبو بكر .

فيها على المتهم ، وأن النار التي قتلتهم أطلقت في المعركة الأخرى على التربة وعلى بعد كيلو متر من مكان المتهم ، كما أن المتهم عندما قبض عليه كان يحمل في يده فرع شجرة وليس بندقية ثم انه قبض عليه قبل ضرب النار بثلاث دقائق وانه كان يهتف بحياة محمد نجيب .

مع ملاحظة أن هذه الشهادات شهادات اثبات . ولكنها في حد ذاتها تنطق بنفي التهمة وتبرئة المتهم ، والمتهم نفسه ذكر أنه علم بأمر المظاهرات فجأة فخرج يبحث عن أخيه الصغير ، وفي أثناء البحث وجد نفسه فجأة على رأس المظاهرة ، وأنه يعمل كاتباً بالشركة وليس واحداً من عمالها ولذلك فلا مصلحة له فيها ، كما نفى معرفته بأهدافها .

وبعد أن عقدت محكمة خاصة لمصطفى محمد خميس وحده ، عقدت محاكمة لبقية المتهمين وتلى تقرير الاتهام ، جاء به أنهم تجمعوا في فناء شركة كفر الدوار فأحدثوا الجرائم التالية : قتل جندي بوليس هو سيد حسن الجمل ، اضرار النار عمداً في مبنى الإدارة ، نهبوا وأتلفوا بالقوة بعض الموجودات ، سرقوا بالاكراه بندقية عسكري شرطة ، قاوموا بالعنف بعض رجال الضبط أثناء تادية وظائفهم .

وبالنظر فى شهادات الشهود فى هذه القضية الأخيرة ، نجد أنها تجمع على أن المتهم محمد حسن البقرى كان متزعمًا المظاهرة وقائدها - ولكنه هو وحده الذى ينفى ذلك - وإذا كانت الشهود قد أجمعت على أنه قاد المظاهرة فإنها لم تشر الى أنه قتل أحدا .

وبعد هذا اعد خارج قاعة الجلسة « الاستاد » ليشهد نهاية الاضطرابات حيث حضر كثير من العمال والأهالى ، تلا عليهم الصاغ صلاح الدفراوى نائب أحكام المنطقة الشمالية حكم الاعدام على مصطفى خميس ، وقدم الدفاع عنه التماسا الى اللواء محمد نجيب يطالب فيه بتخفيف الحكم عليه ، وفعلا قابله نجيب ولكن دون نتيجة .

وبالنسبة للمحاكمة الثانية - ٢٩ متهما - فقد نص قرار المحكمة على اعدام محمد حسن البقرى ، والأشغال الشاقة على (١١) متهما بين ١٥ ، ٥ سنوات وحبس ثلاثة من المتهمين لمدة سنة وبراءة (١٤) متهما ، ونفذ حكم الاعدام فى صباح ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ على المتهمين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى .

ومن هذه المحاكمات يتضح أنها اتسمت بالتسرع وعدم التروى ، فالثورة بهذا العمل جعلت منه عبرة لارهاب بقية طوائف العمال ، فهذه المظاهرات أولا اتخذت طابع الابتهاج بالثورة والهتاف لمحمد نجيب ثم تحولت الى ما حدث ، ولم يتحرك العمال الا للدفاع عن أنفسهم بعد أن اعتدى عليهم رجال الشرطة ثم الجيش ، ثم ان قتل الجنديين لم يتم بطريقة مباشرة من العمال ، بل ان هذه التحقيقات أيضا لم تنسب للعمال قتل الجنديين مباشرة بل حملتهم تبعة الحادث ، وحتى لو قتل الجنديان ، فهل كان الأمر يقتضى ما حدث ، كما أن المحكمة لم تقدم أى دليل عن كيفية قتل جندي الشرطة وأين ومتى ، وكان الأجدر بها أن تبحث المطالب العمالية وتحققها •

وبعد أن انتهت التحقيقات على هذا النحو نرى لزاما علينا أن نعرض لبعض التحقيقات الفرعية التي صاحبت هذه الأحداث :

اتجهت الشبهات حول مدبرى حوادث كفر الدوار الى شخصين هما حافظ عفيفى ونجله أمين الذى كان يشغل وظيفة وكيل حسابات الشركة ، ومن القرائن التي تلقى الشبهة على الدكتور حافظ عفيفى أنه كان فى

منطقة المصانع قبل وقوع الحادث بيوم واحد ، وكان قد قبض على نجله أمين حافظ ، واشتبه في وجوده أمام مساكن العمال ، وفتش وحقق معه لمعرفة أسباب وجوده في هذا المكان .

ولكن حافظ عفى ذكر أنه دهش مما قيل من أنه وابنه حاولا حرق شركة كفر الدوار فقد أنشأ هذه الشركة بجهوده ، كما أنه من أكبر المساهمين فيها فمن غير المعقول أن يمر هذه الشركة أو غيرها من قريب أو بعيد ، وأنه قرأ في الصحف أنه ذهب الى الشركة قبل حادث الحريق ، والواقع أنه لم يمر بمدينة كفر الدوار الا يوم ٢٦ يوليو ، وأنه من غير المعقول - كما يقول - أن يتأمر على عهد يطالب بالتطهير والاصلاح ، وهو أول من طالب بهما . ثم ذكر أيضا أن هناك محاولة خطيرة لتضليل المحققين ، ومحاولة ابعادهم عن المسؤولين الحقيقيين في هذه الحوادث .

ثم أفرج قاضى التحقيقات عن أمين حافظ عفى (نجله) وكان قد اتهم بأنه أحرز حشيشا في كفر الدوار ، وبعد التحقيق قرر القاضى الافراج عنه .

كما ألقى القبض على عبده عشرين رئيس لجنة الوفد التنفيذية بكفر الدوار اذ قيل أن له اشتراكا في

هذا الحادث ، وأيضا حقق مع مأمور كفر الدوار نظرا لتهاونه - في قمع المتظاهرين ولأنه أهمل واجبه ، ولم يسفر التحقيق عن اثبات أن له ضلعا فيها ليتهاون ، إذ كانت قد حامت حوله الشبهات هو الآخر ، كما أثبت التحقيق أيضا أن أمين حافظ عفيفي وعبدعده عشرين ليس لأى منهما ضلع بالحادث .

والآن نلقى نظرة تحليلية على الحادث للوقوف على أبعاده ودوافعه :

فلقد ذكر محمد نجيب أنه صدق على الحكم وفي ذهنه عدة اعتبارات ، أهمها أرواح المساكين الذين قتلوا ، واحتمالات انتشار هذه الاضطرابات ، ورفض مصطفى أن يصرح بشيء يكون مبررا لتخفيف الحكم عليه ، كما أن أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضا صدقوا على قرار الاعداء ، حتى لا تمتد الاضطرابات الى جميع أنحاء البلاد ولجعلهم عظة وعبرة للآخرين ، كما أنهم كانوا يتصورون أن قادة هذه الاضطرابات من العمال الشيوعيين ، لكل هذا قابلت الثورة هذه الحركة بحزم وشدة ، مما جعلها تعاقبهم بأقصى العقوبة .

فهذه الحركة عكزت صفو الثورة ، مما جعل الثورة

تعتقد أن هذا العمل موجه ضدها ، ولهذا كانت المحاكمة سافرة العدوان على حقوق المتهمين فلم تتح لهم فرصة الاعتماد على المحامين ، كما أثبت التحقيق أن الشرطة هى التى أطلقت النار قبل الشغب مما استفز العمال وبذلك ينهار ركن هام فى القضية ، كما أن عبد المنعم أمين الذى رأس المجلس العسكرى كان بعيدا عن الحيدة الواجبة نظرا لعدائه لليساريين .

وهناك من يفسر هذه الحوادث تفسيرا سطحيا بقوله أن ثورة العمال كانت حركة مدبرة من بعض المحرضين الذين أرادوا محاربة الثورة ، وأن العمال لم تكن لهم مطالب ، ويكفى للتدليل على مجافاة هذا القول للحق الإشارة الى أن العمال تقدموا بمطالبهم بطريقة رسمية لإدارة الشركة ، وتقدموا بمذكرات رسمية متوالية عن مطالبهم ، وكان آخر هذه المذكرات تلك التى تقدموا بها قبل الحوادث بأيام ، على أثر اضراب عمال شركة صباغى البيضاء ، قبل حوادث كفر الدوار بأربعة أيام ، وأن المذكرة عرضت وبحثت فى اجتماع هام عقدته الشركة خصيصا لهذا الغرض ، وكان برئاسة الأستاذ عبد المقصود أحمد رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس الإدارة المنتدب بشركة مصر للفزل والنسيج

الرفيع بكفر الدوار ، وأن هذا الاجتماع تم يوم ١٢ أغسطس وانتهى فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، وبعد ذلك بدأ الاضراب حوالى الساعة العاشرة مساء نفس اليوم ، أى بعد خمس ساعات من انتهاء ذلك الاجتماع .

وقد ذكر عبد المغنى سعيد مسئول المسائل العمالية الدولية بمصلحة العمل بأنه لم يجد فى حيثيات حكم المحكمة ما يقنعه بغيرالتهام ، وأيده فى هذا أنور سلامة بقوله لقد قرأت حيثيات الحكم وعندها أحسست وأنا كزعيم نقابى أن العمال ظلموا وان الأحكام مرسومة للارهاب . كما اتضح أن الرصاصة التى أطلقت عند ضفة ترعة المحمودية فأصابت جنديين من جنود الجيش ، كانت بأيدى بعض الفلاحين الذين يعملون فى عزبة كنج عثمان وهى تابعة للأوقاف الملكية .

ومن كل ما سبق يتضح أن عملاء - القوى المضادة - استغلوا الحادث ، وحولوا مساره من مظاهرة لمطالب العمال مغلفة بالهتاف بحياة نجيب الى قتل وتخريب ، فهم من عزبة ملكية وغرضهم الايقاع بين الثورة والعمال ، وكذلك احراج الثورة واظهارها بمظهر العاجز على حفظ الأمن ، ومن ثم تعود الأوضاع الى

ما كانت عليه قبل الثورة بعد أن تسلم لهم الأمور فهم المستفيدون من هذا ، أما ما هي الفائدة التي عادت على العمال من هذا العمل فلا شيء ، فالعاملان أعدما ضحية خوف الثورة من قيام حركة مغايرة لها ، وبهذا كان العمال بين فكي كماشة الرأسماليين من ناحية والثورة من ناحية أخرى ، فالثورة لم تقابل الحركة بحكمة ، ولكن رأت فيها فرصة لاستعراض العضلات حتى تخاف كل التكتلات الأخرى .



ورغم ما حدث للعمال أصدرت اللجنة التأسيسية لاتحاد النقابات بيانا أيدت فيه الثورة وطالبتها بالضرب بيد من حديد على هؤلاء الخونة - كما ذكرت - وقامت نقابة عمال شركة الشرق للدخان والسجائر برئاسة فتحى كامل ، وهو نقابى له وزنه فى الحركة العمالية ، بارسال برقية تستنكر فيها الأعمال التخريبية التى قام بها الخونة وتطالب بأخذهم بكل شدة ، وبهذا فقد سجلت موقفا متخاذلا فبدلا من أن تستفسر وتطالب بإيضاح الموقف تطالب بأخذهم بكل شدة ، وعلى نفس المنوال سارت نقابة عمال المطابع المصرية ، فعلى الرغم من

ضخامتها وحنكة رئيسها سيد قنديل فانها أرسلت برقية
بنفس معنى البرقية السابقة .

كما اجتمعت نقابات العمال في مصر كلها بناء على
دعوة وجهها النبيل عباس حليم - عضو حزب العمال -
وكان من أهم القرارات التي اتخذوها :

(أ) يطالب المؤتمر باعادة النظر في التشريعات
العمالية ويطالبون بتمثيلهم في اللجان التي يتقرر
تشكيلها لهذا الغرض .

(ب) يعلنون أن على رأس مطالبهم تعميم الاشتراك
الاجبارى فى النقابات .

ولاريب أن هذا الاجتماع والبيان هو أنشط
عمل قامت به الهيئات العمالية ، فهو يطالب باعادة
النظر فى التشريعات العمالية وبتمثيل العمال فى اللجان
التي يتقرر تشكيلها لهذا الغرض ، ويطالب كذلك
بتعميم الاشتراك الاجبارى فى النقابات ، وبذلك
شخص بعض المطالب العمالية وهى مطالب عامة بطبيعتها،
ولم يطالب بتشكيل الاتحاد العام مثلا ، أو ايضاح لماذا
واجهت الحكومة هذا الموقف بهذه الصورة ، وفيما عدا
هذا الاجتماع فان كل ما بذله النقابيون موقف يسجل

عليهم لا لهم ، وبذلك تكون الثورة قد نجحت فيما هدفت
اليه من ارباب بقية طوائف العمال وفئات المجتمع .

وعن موقف الحكومة من الأحداث ، فقد عكف
السيد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية على دراسة
ثلاث مشروعات هامة للعمال ، أولها مشروع خاص
بتنظيم التوفيق والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال،
وثانيها خاص بعقد العمل الفردي ، وثالثها متعلق
برفاهية العمال من النواحي الاجتماعية . ثم صدرت
القوانين في ديسمبر ١٩٥٢ وسنناقشها في فصل
التشريعات العمالية .



لعل أخطر حركة عمالية مصرية هي الحركة التي
قام بها عمال جمهورية مصر عام ١٩٥٤ ، وبالرغم من
المحن التي مرت بها الحركة العمالية ، والتي كان أقلها
عدم الاعتراف بها كقوة يعمل حسابها ، الا أنها في هذه
الأزمة قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك وجودها كقوة
مؤثرة .

وقد بدأت الأحداث عندما نادى الساسة التقليديون

والمؤيدون بالقوى المضادة ، وعقدوا وزعماء الأحزاب اجتماعات بنقابة المحامين ، قرروا فيها عودة الجيش الى ثكناته ، وحل مجلس قيادة الثورة ، واستمرار الأحزاب مع تطهيرها ، وترك الحكم للمدنيين ، وهنا انشق مجلس قيادة الثورة ازاء معالجة ما حدث الى فريقين متصارعين لكل أنصاره من رجال الجيش ، كادت الثورة تصفى نفسها ، واجتمع مجلس قيادة الثورة ووضع عبد الناصر أمام الاختيار المير والصعب ، استمرار الثورة أو الديمقراطية وعودة الأحزاب ، ووقف عبد الناصر بجانب الديمقراطية ، وكانت نتيجة التصويت فى مجلس الثورة ثمانية أصوات فى جانب الديمقراطية وأربعة أصوات مع استمرار الثورة وصدرت قرارات ٢٥ مارس .

وكانت هذه القرارات بمثابة الفتيل الذى فجر الموقف وبدأت اضرابات عمال النقل لمساندة الثورة ، وانفجرت المظاهرات ضد الأحزاب . . . الخ .

وما يهمنا هنا هو الاتصالات التى أجراها كل طرف لاستقطاب العمال له ، فقد جرت أولا اتصالات سرية لتحريك عمال النقل المشترك ، لكى يقوموا باضرابات ومظاهرات مؤيدة للواء نجيب ، بعدها ذهب صاوى أحمد

صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك فى منتصف الليل الى ابراهيم الطحاوى وأحمد عبد الله طعيمة فى هيئة التحرير بميدان عابدين وأبلغهما بالاتصالات التى أجراها معه ومع زملائه القائممقام يوسف صديق لضم عمال النقل الى صف محمد نجيب ، والقيام بالاعتصام فى الاتحاد تأييدا له ضد مجلس الثورة وهم يرفضون ذلك سرا .

ويجدر بالذكر أيضا أن محمدى عبد القادر سكرتير اتحاد نقابات النقل المشترك ذهب فى نفس الليلة الى الداخلية ، حيث قابل ضباط شئون العمال - سيد ابراهيم ، محمد النبوى اسماعيل ، مصطفى الشيخ - وأبلغهم باتصال يوسف صديق بهم ثم توجه بعد ذلك الى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة بهيئة التحرير وذكر له تفاصيل هذا الاتصال ، الذى قام بدوره وفورا بالاتصال بعبد الناصر لا بلاغه بذلك ، وما كان من عبد الناصر الا أن طلب من طعيمة أن يصحب محمدى معه ويحضرا اليه فى منشية البكرى ، وفى هذا اللقاء أوضح له محمدى أن العمال ستضرب وستعتصم من أجل بقاء الثورة ووافقه عبد الناصر على ذلك .

ومن ذلك يتضح أن الصاوى ومحمدى قد اتصلا كلا

منهما سرا بعبد الناصر مؤيدين بقاء الثورة ورافضين
سرا أيضا فكرة محمد نجيب لبقاء الأحزاب .

وعندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات ٢٥ مارس
لتصفية الثورة تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية
للثورة للعب دورها ، وهنا اتصل الطحاوي مرة أخرى
وبسرعة بعبد الناصر ، وأخبره باستعداد رؤساء
النقابات العمالية للاعتصام والاضراب حتى يعدل
مجلس الثورة عن قراراته ، وكان واضحا أن تطورات
الموقف ليست في صالح مجلس الثورة بعد القرارات ،
ولذا شعرت القيادات العمالية بالخطر الذي يتهدد
مكاسبها في حالة تصفية الثورة .

وفعلا استدعى الصاغ طعيمة هذه القيادات الى
هيئة التحرير (١) يوم ٢٦ مارس لابلغها بقرارات
مارس ، والغرض من هذا الاستدعاء جس نبضها
فيما يمكن أن تفعله لمساندة الثورة ، وفي هذا الاجتماع
ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لبقاء الثورة

(١) حضر هذا الاجتماع كامل العقيلي رئيس نقابة عمال الطيران وزكي مخيمر
رئيس نقابة عمال الترام وسيد خلاف رئيس نقابة عمال المحال التجارية . كما
استدعى الصاغ طعيمة « أمين حماد » مدير الاذاعة وجرى التنسيق على أن تتولى
الاذاعة نشر قرار الاضراب .

ـ وكان صاحبها محمد كامل العقيلي ـ وأعجبت الفكرة طعيمة ، فقد كان متفقاً على هذا سرا مع الصاوى ومحمدى من قبل ووافق عليها بسرعة .

وقد تم اختيار الصاوى لتزعم الاضراب وكذلك اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام نظرا لسيطرتها على شريان موصلات القاهرة ، وذهب العقيلي وخلاف ومخيمر الى جراج بولاق الذى كان يموج بالاضراب فى ذلك اليوم ، لأن امتياز الأتوبيس كان قد آل الى من يدعى « ميتا » وأصر على نقله الى مصر القديمة ، وعارض العمال ذلك ، وهنا وصل قادة العمال الثلاثة وأخطروا الصاوى بالقرار ، فوافق وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام فى الساعة السابعة والنصف مساء ٢٦ مارس .

وعقد مؤتمر نقابات العمال فى ٢٧ مارس بدار نقابة عمال الشورى بـ ٧٢ ش الجيش ـ مؤتمرا عاما، وقرر الأعضاء بالاجماع اتخاذ القرارات الآتية :

(أ) : اعلان الاضراب العام من يوم ٢٩ مارس عام

١٩٥٤ فى جميع المرافق العامة بالبلاد حتى يستجيب
مجلس الثورة لرغبة الشعب .

(ب) تأييد القرارات التى اتخذها مؤتمر عمال
النقل المشترك .

(ج) قيام هيئة تكون بمثابة جمعية وطنية تعرض
عليها القرارات التى يصدرها المجلس .

(د) عدم اجراء انتخابات حتى يتم الجلاء .

وشرح العمال فى هذا المؤتمر سبب موقفهم هذا فى
كلماتهم التى ألقوها ، فذكر عبد العزيز السيد رئيس
المؤتمر : « اذا نحن أعلننا التمسك بأهداف الثورة ..
فإننا نعلن ذلك محافظة منا على المكاسب التى حققتها
لنا » ، بينما ذكر مصطفى درويش كممثل للشركة
الشرقية ، أن العمال يمثلون الطبقة العظمية التى عاشت
قبل الثورة مستغلة وجاءت الثورة فأعطت العمال جانبا
كبيرا من حقوقهم .. وهذه الأحزاب .. كانت ولا تزال
تعبيرا عن مصالح فئة قليلة تعيش على دماء الشعب » .

وهذا المؤتمر بحسب ، كان معبرا عن آراء الطبقة
العاملة فى وقوفها ومساندتها للثورة والكلمات التى ذكرت
توضح تفهم قادة العمال لظروفهم ، وأنهم فى موقفهم

هذا يعملون لمصلحتهم ، وبنظرة طبقية واضحة ، فهم يعرفون أن عودة النظام القديم ضد مصلحتهم ، وأن المياه ستعود الى مجاريها القديمة لو عادت الأحزاب ، لهذا تمسكوا بالثورة فقد أحسوا بفائدة التشريعات العمالية ، ورأوا بعض الاصلاحات الاجتماعية التي عادت عليهم ، ثم انهم أفلتوا بعض الشيء من سطوة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لابعادهم عن السلطة ، فلماذا يوافقون بعد كل هذا على عودتهم ؟

ولم يخف هذا محمدى عبد القادر سكرتير اتحاد النقل المشترك ، عندما ذكر أن الأحزاب حكمتهم بالرشوة وستحكم كما حكمت ، فهل تقبل الطبقة العاملة أن يعود هؤلاء ليتربعوا على مقاعد مجالس ادارات الشركات ليتحكموا فيها ، وهل يضمن انسان كما ذكر ثورة أخرى ، اذا انحرف رجال الأحزاب عن أهداف الوطن في حالة عودتهم ؟

ونفذ قرار الاضراب والاعتصام تأييدا لبقاء الثورة ، وأعلنت النقابات أن قادة الحركة العمالية قرروا الاضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تتم الاستجابة لمطالبهم وهي :

(أ) عدم السماح بقيام الأحزاب .

(ب) استمرار مجلس الثورة فى مباشرة مسئولياته وسلطاته .

(ج) عدم الدخول فى معارك انتخابية .

(د) قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات الى جانب مجلس الثورة ، وتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها قرارات مجلس الثورة .

وهنا التقط مجلس الثورة طرف الخيط ، واستعاد توازنه وأخذ يستعيد الزمام فى يده من جديد .

ودعيت مجالس ادارات النقابات الأخرى لتضرب وتعتصم الا أن عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة بتأثير النقابى الماركسى محمود فرغلى ، الذى كان متأثرا بموقف التنظيمات الماركسية من الثورة ، بالرغم من أن رئيس نقابة الترام زكى مخيمر كان بين المعتصمين بدار الاتحاد ، ثم ما لبثت مركبات الترام أن توقفت بالقوة ، وبهذا حققت الحركة العمالية نجاحها الذى اعتمد فى الأساس الأول على التعاون بينها وبين هيئة التحرير سواء بشكل سرى أو علنى .

كانت هذه هى نظرة المعتصمين والمتظاهرين والمؤيدين ، وكانت نظرة الدين لم يضرىوا أيضا

لا تختلف عنهم كثيرا ، بل هي تكمن في الحذر فقط ،
فان عمال الترام ورغم اشتراك رئيس نقابتهم في
الاضراب الا أنهم امتنعوا عن الاضراب ، ورأى رئيس
نقابتهم قبل الموافقة على قرار الاضراب الرجوع الى
مجلس ادارة النقابة الذي اتخذ القرارات الآتية :

(أ) احترام قرارات مجلس قيادة الثورة التي
أصدرها وعدم معارضتها .

(ب) البلاد في حاجة الى الاستقرار في هذه الفترة
وليس هناك ما يدعو لايجاد خلافات في الرأي .

(ج) يحرم قانون النقابات التدخل أو الاشتغال
بالشئون الدينية أو السياسية .

وحيث أن القرارات التي اتخذها مجلس قيادة
الثورة بقيام الاضراب وانتخاب الجمعية التأسيسية وحل
المجلس كلها قرارات سياسية ، فلا يجوز لأعضاء نقابات
العمال التدخل فيها أو اتخاذ قرارات بشأنها ، وقرر
الأعضاء بالاجماع الامتناع عن الاشتراك في الاضراب ،
كما أصدرت نقابة عمال المطابع بالقاهرة بيانا ذكرت
فيه أنه مع تأييدها التام لرجال الثورة الا أنها لم توقع
على بيان المعتصمين الذي أذيع بالراديو ، وذلك حرصا

منها على مصلحة البلاد وعدم رغبتها التدخل فى
السياسة .

بينما وصفت حركة الاضراب من قبل فريق من
الذين لم يضربوا بأنها مؤامرة ضد الشعب ، وأن بعض
العناصر اندست بين صفوف العمال فى يوم ٢٧ مارس
١٩٥٤ لتشوه اضرابهم عن العمل من أجل المطالبة
بحقوقهم ، ولتحول الغرض من هذا الاضراب الى لون
آخر لا يفيد العمال .

فقد كان العمال المنتمون لاتحاد نقابات عمال النقل
المشترك فيما عدا عمال الترام بالقاهرة مضربين من
أجل مطالبهم الخاصة ، وبينما الوضع هكذا اذا
بالمنشورات المفروضة توزع عليهم ، فى الوقت الذى
أذاعت فيه دار الاذاعة المصرية أنه قد جاءها بيان بأن
المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب
عن الطعام والعمل والاعتصام حتى تجاب القرارات
التي سبق الاشارة اليها .

وذكرت الاذاعة أن هذا البيان موقع عليه من اتحاد
نقابات عمال ومستخدمى النقل المشترك واتحاد نقابات
عمال ومستخدمى المحال التجارية والنقابة العامة لسائقى

السيارات بالقاهرة ونقابات عمال النسيج والنقابة العامة لعمال المطابع الأميرية بالقاهرة واتحاد نقابات العمال الزراعيين ، وأنه قد وصل الى علمها أن عمال شركة الغزل الأهلية وشركات المنسوجات المصرية بالاسكندرية قد توقفوا عن العمل - ٢٧ مارس - واعتصموا بمصانعهم احتجاجا على قرارات مجلس الثورة الأخيرة .

ولم تلبث أن تلقت صحيفة المصري ومختلف دور الصحف بيانا من عمال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات بالاسكندرية يستنكرون فيه ما أذاعته الاذاعة ، ويكذبون ما ورد خاصة بشركتى الغزل والمنسوجات اللتين يعملون بها .

كما صدرت بيانات من عمال النقل الميكانيكى وعمال التنظيم واتحاد نقابات عمال الشركات والمحال التجارية العامة ونقابة المطابع وعديد من النقابات الأخرى يكذبون ما قيل عن اضرابهم استنكارا لقرارات مجلس الثورة ، ويؤكدون أنهم يؤيدون القرارات التى أصدرها مجلس الثورة فى ٢٥ مارس ، كما أنهم يطالبون بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية

وإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين
واتخاذ الكفاح المسلح لإجلاء المستعمر وعدم الارتباط
بأحلاف عسكرية ، وتأليف اتحاد عام للنقابات والتأمين
ضد البطالة والمرض والمعجز والشيخوخة .

وعند فحص هذه المطالب نجد أنها مطالب عامة
لا تخص الطبقة العاملة بصفة خاصة إلا في مطلب اتحاد
عام ، لهذا فهي تمثل فئة العمال الذين يريدون إنهاء
مجلس الثورة تضامنا مع الديموقراطيين وبالتالي فهم
يضعون مطالبهم العمالية في الدرجة الثانية وفضلوا
الرؤية العامة ومن هنا يتضح أن وعيهم الطبقي أقل
من الفئة الأولى التي نظرت لوضعها الطبقي أولا . فهي
تعلم أن مصلحتها مرتبطة بالثورة لا بعودة الأحزاب ،
كما أن هناك وكما اتضح نقابات امتنعت عن الإضراب
ولكنها في الوقت نفسه تؤيد بقاء الثورة ، لأن الإضراب
في نظرها عمل سياسى وهذا يحرمه القانون ، ومن هنا
يمكن القول أن العمال الذين قاموا بالإضراب كانوا
معبرين عن رغبة الطبقة العاملة كلها وهدفها .

وبانتهاء الاضراب أصدر مؤتمر نقابات العمال (١) بياناً أنهى به الاضراب .

وهكذا نجح الاضراب وقرر مجلس قيادة الثورة ارجاء تنفيذ قراراته التي كان فيها نهايته ، ولا بد من التسليم بأنه كان لدى العمال وعى طبقي وحس خاص بأن عودة الثورة ضد عودة الأحزاب وعودة الرجال القدامى لكراسى مجالس الشركات ضد التشريعات العمالية الجديدة ، ولذلك لعب العمال هذا الدور الكبير لاستمرار الثورة حتى يأخذوا حقوقهم ويستمر كسبهم ويزيد، وعبر عن ذلك واضع فكرة الاضراب - العقيلي - قائلاً « عندما فوجئنا بأن الميدان سيفتح لمحترفي السياسة القدامى تخيلنا النكسة وتصورنا الماصى كله » .

(١) ووقع على القرارات السكرتير العام محمد حسن أبو الحسن وعبد العزيز محمد السيد رئيس المؤتمر وسيد خلاف رئيس اتحاد نقابات المحلات التجارية المصرية ويوسف لبيب حسن رئيس نقابة مستخدمي النقل المشترك بالقاهرة ومحمود شاهين رئيس اتحاد نقابات المياه والغاز والمشروبات بالجمهورية ومحمد محمود القباني رئيس نقابة سائقي السيارات بالقاهرة ومحمد محمد حسان عن نقابة مستخدمي وعمال السينما والمسرح وفريد محمد السيد عن نقابة عمال مستخدمي السيارات المتحدة والسيد عمار رئيس نقابة المجموعة السادسة .

وبذلك يوضح لنا واضع فكرة الاضراب والاعتصام
أن العمال كانوا لا يريدون استمرار الثورة ، للثورة
نفسها وانما من أجل تحقيق مطالب العمال في التغيير
الذى ينشدونه ، من أجل تحريرهم من الاستغلال ورفع
مستواهم المادى والاجتماعى .

المشكلات العمالية والثورة

- مطالب عمال الحكومة .
- مطالب العمال الأهليين . . .

أطلق المشتغلون بالمسائل العمالية مصطلح (شروط العمل) على المطالب التي يتقدم بها العمال الى أصحاب الأعمال ، أو الى الجهات الحكومية لتساعدهم على تحقيقها .

ولقد كانت هناك مطالب لعمال الحكومة ومطالب للعمال الأهليين وعمال المصانع والمتاجر ، وكل من هذه المطالب وان كانت متقاربة ومتشابهة الا أنه بالنظر الفاحصة يمكن التمييز بينها ، ومن ثم كان تقسيمها الى قسمين فلكل قسم منها مطالبه الخاصة والتي تهم فئة عماله المنتمين اليه ، وأيضا لكل منهم مطالبه العامة

التي تلتقى مع مطالب الطبقة العاملة كلها ، والتي سنلاحظها من خلال العرض .

أولا - مطالب عمال الحكومة :

يجد الباحث في مشكلات مستخدمي الحكومة وهم الطائفة التي يطلق عليها مصطلح (الخدمة السائرة) مفارقات غريبة تتعلق بالفارق الكبير بين ظروف أولئك العمال الذين تطبق عليهم أحكام القانون وأولئك الذين لا يخضعون له وقد أدى هذا الوضع الى حرمان هذه الطوائف من كثير من المزايا كالعلاوات الاجتماعية وعلاوة الزواج . . الخ ، ولذلك نجد أن نقابات عمال ومستخدمي الحكومة قد تقدموا بمذكرة الى مجلس الوزراء طالبوا فيها باصلاح أحوال هؤلاء العمال (١) وأبرز نقاط هذه المذكرة ما يلي :

رفع مستوى فئة الخدمة السائرة الى ما يعادل الكادر العادى ، تطبيق لوائح العمال على جميع الصناع والعمال والفنيين الموجودين فى المصالح والوزارات قبل عام ١٩٤٥ وبعدها ووضع المستخدمين الكتابيين الذين قضوا أكثر من خمسة سنين فى أعمال كتابية على

(١) قدمت فى مارس عام ١٩٥٧ .

درجات ، وكذلك تطبيق قواعد المعادلات على المؤهلين منهم ، وذلك لكي يتمكنوا من مواجهة مطالب الحياة .
وعلى نفس النهج سارت نقابة عمال ومستخدمى وزارة الأوقاف فقدمت مذكرة الى المسؤولين (١) طالبت فيها بإلغاء نظام الخدمة السائرة وتطبيق كادر عمال اليومية عليهم ، بتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات واحتساب أجازة أسبوعين بأجر ، وصرف علاوة اجتماعية لجميع العمال والمستخدمين على الأوقاف ، وصرف ملابس للبوابين وعمال المصاعد والخفراء .
ويتضح من بحث هذه الشكايات أن عمال الحكومة كان منهم من هو موضوع على درجات وخاضع للوائح، ومنهم من كان غير خاضع لها ، مما ترتب عليه وجود فروق مادية بينهم ، بل ان بعضهم مثل عمال الأوقاف قد عانوا من الزيادة فى ساعات العمل وعدم تمتعهم بالاجازة ٠٠٠ الخ ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على عدم تطور التشريعات العمالية مع تطور الحاجات العمالية .



ثانيا - مطالب العمال الأهليين وعمال المصانع والمتاجر :

(١) قدمت فى ديسمبر عام ١٩٥٧ .

وأیضا یجد الباحث فی مشكلات هؤلاء العمال مطالب عامة ، آی تخص الطبقة العاملة كلها وسنتكلم عنها بعد قليل ، ومطالب خاصة ، آی تخص فئة العمال المطالبین بها مثل : تعیین طبیب لعلاج العمال ، والمساواة بین العمال المصریین والأجانب ، وأیضا اقرار حق العمال فی اعانة غلاء المعیشة ، وكذلك الزام صاحب العمل بتحرير سركی یسلمه للعمال ، وبتوزيع الاجازات السنویة للعمال على الأعیاد الرسمية ، والمطالبة بجعل ساعات العمل ٩ ساعات فی الیوم ٠٠٠ وهكذا ، ولن نطیل الحدیث هنا عن هذه المشكلات بل سنركزه على المطالب العامة فقط ومنها :

(أ) الأجور :

الأجور هی نوع من الدخل یحصل علیه العامل فی مقابل عمله ، وفی مصر یتكون بناء الأجور من أجنحة ثلاثة منفصلة عن بعضها ، وقد تشكل كل منها بفضل الظروف التاریخیة التي أثرت فیها والأجنحة الثلاثة هی : بناء الأجور فی القطاع الخاص ، بناء الأجور فی القطاع الحکومی ، بناء الأجور فی القطاع العام .

ولم یتدخل المشرع فی بناء الأجور فی القطاع الخاص الا بعد الحرب العالمیة الثانیة ، ولم یکن تدخله

بشكل مؤثر فلم يلزم القطاع الخاص بوضع لوائح الأجور،
أما بناء الأجور في القطاع الحكومي فأكثر تنظيماً منه
في القطاع الخاص ، بينما نجد أن بناء الأجور في
القطاع العام قد ورث رقعة كبيرة من بناء الأجور في
القطاع الخاص بكل ما كان يميزه من خلل وتفاوت في
نظم تقدير الأجور وطريقة دفعها .

وبصفة عامة فقد عاش كثير من عمال مصر منذ أن
صدر قانون عام ١٩٥٠ محدد الحد الأدنى للأجور في
الصناعة بـ ١٢ر٥ قرشا يعملون بهذا المبلغ مقابل
ثمانية ساعات عمل أو أكثر ، وهذا المبلغ كما ذكر
القانون يشمل علاوة الغلاء للمتزوج وله ثلاثة أولاد ،
وإذا طالب العمال بزيادة أجورهم ، تقرر هيئات
التحكيم أنها لا يمكن أن تتدخل في شئون صاحب العمل
التي حددها القانون .

وكان من دواعي تغيير هذا القانون ارتفاع تكاليف
المعيشة ، ولأن الحد الأدنى للأجر وضع في عام ١٩٥٠
على أساس الأوضاع الاقتصادية في وقتها ، ووضع
قياساً على الأوامر العسكرية السابقة والخاصة بإعانة
غلاء المعيشة .

ولقد كان متوسط أجر العامل الصناعي ٩٨ قرشا

فى الأسبوع عام ١٩٤٤ ثم زاد الى ٢٣٠ قرشا عام ١٩٥٥ ، وبذلك زاد متوسط الأجر الأسبوعى للعامل الى ما يقرب من مرتين ونصف ، وبالرغم من ذلك فقد استمر أجر العامل - فى نفس الفترة - منخفضا بالنسبة لتكاليف المعيشة التى ارتفعت أيضا الى حوالى ٢٨٢ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، لهذا انخفضت الأجور فى حقيقتها واستمر انخفاضها حتى نهاية فترة الدراسة .

وفى عام ١٩٥٧ بحثت مشكلة الأجور فى مجلس الأمة . اذ طالب نواب العمال فى المجلس وزير الشئون الاجتماعية - حسين الشافعى - بوضع حد أدنى جديد للأجور ، ولكنه رفض ذلك قائلا « ان أجور العمال حددتها قوانين قديمة وان الحكمة اقتضت عدم التعرض لتعديل هذه القوانين وهذه الأجور » .

ويجدر بالذكر أن حوالى ثلث محافظات الجمهورية كانت تقل أجور عمالها عن ثمانية جنيهات فى الشهر عام ١٩٥٩ ، وهو أجر منخفض ، والمحافظات هى : الدقهلية ، دمياط ، الشرقية ، سوهاج ، الفيوم ، كفر الشيخ ، المنوفية ، أسيوط . ومن ثم كانت المشكلات التى ظهرت من مشكلة الأجور هى :

أولا - عدم التناسب بين الحد الأدنى الذى فرضه القانون والأسعار القياسية .

ثانيا - عدم وجود قاعدة لحساب هذا الحد بالنسبة للصناعات المختلفة ، وعدم وجود قاعدة لوضع مستويات الأجر طبقا للنهضة والكفاية .

ثالثا - عدم وجود قاعدة للملاوات ، ولتطور الأجر بتطور درجات العمل .

رابعا - وجود أكثر من نظام للمعاملة فى الجهاز الحكومى ، وكان يتحتم ضرورة توحيد نظم المعاملة .

خامسا - عدم التفرقة بين الأعزب والمتزوج ذى الأعباء العائلية .

ومن هذه المشكلات يتبين أن مشكلة الأجور فى مصر قد ظلت قائمة على أساس الارتجال ، ومتروكة لقانون صدر فى عام ١٩٥٠ محدد الحد الأدنى للأجر ، وأيضا متروكة لقانون العرض والطلب وما نتج عنه من استغلال أصحاب الأعمال للعمال ، لذلك ظلت الأجور ضعيفة ولم تسر مع حركة الأسعار . وترتب على هذا أن ظل المستوى الاجتماعى للعمال منخفضا .

ولعلاج هذا الوضع صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ ، وبه مادة جديدة لوضع الحد الأدنى للأجور ، عن طريق لجان الأجور الاقليمية ، والتي تعتبر خطوة للأمام ، لأنها تتيح بتكوينها الثلاثي مساهمة النقابات والادارة الحكومية في وضع الحد الأدنى للأجور ، وأنها كأداة محلية أقدر على ادراك ظروفها .

ثم صدر في مارس عام ١٩٦١ القرار المنفذ لذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للاقليم المصرى ، وقرر بأن يوضع الحد الأدنى للأجور فى كل صناعة وفى نطاق كل محافظة حسب امكانيات الصناعة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لها ، وبعد ذلك صدر قرار آخر فى مايو عام ١٩٦١ باختيار مناطق كفر الدوار وكفر الزيات والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وأسوان لتؤلف فيها لجان لتحديد الأجور باعتبارها مناطق صناعية هامة .

وبالرغم من هذه القرارات والتي صدرت قرب نهاية فترة الدراسة الا أنها لم تأت بجديد ، فلم تتكون اللجان ولم تحل مشكلة الأجور واستمرت حتى صدور القوانين الاشتراكية ، بالرغم من أنها كانت موضع شكوى مرة للعمال .

(ب) ساعات العمل ونناقشها فيما يلي :

١ - ساعات العمل :

بدأ تدخل المشرع فى موضوع ساعات العمل منذ عام ١٩٣٣ ومن تدخله بمرحلتين : وأولى هذه المراحل امتدت من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٥٩ . وحددت فيها ساعات العمل وفتراته لفئات معينة من العاملين ، وأيضا لفئات معينة من النشاط الاقتصادى، مثل تشغيل الأحداث والنساء فى الصناعة والتجارة بالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٣ ، والقانون رقم ٨٥ لعام ١٩٣٣ ، وكذلك تناول القانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٤٥ تشغيل العمال فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة . ثم تناول التشريع بالتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج بالقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦ .

وثانى هذه المراحل هى مرحلة التحديد الشامل لساعات العمل بوضع حد أقصى لساعات العمل وكان ذلك بالقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، ونصت المادة (١١٤) منه على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة للطعام.

والراحة ، مع المحافظة على توفير يوم راحة فى الأسبوع للعامل ، وحسب نص المادة (١١٥) من هذا القانون أيضا أصدر وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذى قرارا بتشغيل بعض فئات العمال سبع ساعات يوميا (١) وهم عمال الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة .

ويتبين من هذا القرار وهو ما يؤكد الشكاوى العمالية أنه حتى عندما صدر قانون العمل الموحد فى عام ١٩٥٩ وبه جواز تخفيض ساعات العمل فى بعض الصناعات لم يطبق الا فى فبراير ١٩٦٠ على أثر قرار الوزير هذا ، واستمر بقية العمال فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل حتى صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسنعرض لبعض من هذه المطالب .

فقد تقدم عمال مطاحن دمنهور بشكوى الى الرئيس اللواء محمد نجيب والى وزير الشؤون الاجتماعية ، لأنهم يشتغلون من الساعة السابعة صباحا الى السابعة مساء بدون فترة راحة أو للغذاء أو يوم للراحة الأسبوعية واذا مرض العامل يوما يخصم أجره ، ولذلك طالبوا بتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وصرف أجور

(١) صدر القرار فى فبراير عام ١٩٦٠ وكان عدد هذه الصناعات ٢٦ صناعة

أيام المرض ، وأيضا اشتكى ثلاثة آلاف عامل ومستخدم يعملون فى شركات الملاحة البرية بالسويس لأنهم يعملون يوميا أكثر من ١٢ ساعة متوالية .

وذكرت النقابية عايدة فهمى أن تحديد ساعات العمل سنن بتشريع يشمل الرجال والنساء معا ، على أساس الارتباط الدولى ٩ ساعات وجاء فى التشريعات الخاصة بالعاملات « بالسماح لها بترك العمل مرتين خلال تسعة أشهر ولمدة أقصاها نصف ساعة » لارضاع طفلها وهذا غير منفذ فى مصر على الإطلاق . ولذلك يجب تعديل التشريعات لتتناسب مع تقدم المجتمع ووضع المرأة فى العمل .

وغير هذه الشكاوى كثير والذى يدل على استغلال العمال وعملهم أكثر من التسع ساعات المحددة قانونا . مما جعل العمال يطالبون بمطلبين فى وقت واحد ، أولهما : تطبيق القانون الخاص بعمل العمال تسع ساعات موضع التنفيذ ، وثانيهما : العمل على تخفيض فترة العمل ، وذلك بتغيير القانون من تسع ساعات الى ثمانى ساعات ، وحفزهم على ذلك وجود اتفاقية دولية أقرتها الحكومات المنضمة الى هيئة العمل الدولية ومنها

مصر ، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يوم العمل يجب ألا يزيد على ثمانى ساعات .

ولابد من الإشارة الى أن تخفيض ساعات العمل فيه فائدة للعامل وصاحب العمل ، فمن جهة صاحب العمل نجد أن العامل المصرى لا يصل انتاجه فى الساعات الأخيرة من عمله الى نصف الانتاج وفى هذا عبء عليه ، ومن جهة العامل نجد أن عمره العملى أقصر بكثير من العمر العملى لعمال الدول التى أخذت بمبدأ تخفيض ساعات العمل ، كما أنه لا يستطيع أن يمارس نشاطا نقابيا أو اجتماعيا ، نظرا لاجتهاده فى العمل .

فقد كان متوسط الساعات التى يعملها العامل فى الأسبوع لعمال المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فى الصناعات التحويلية ٥١ ساعة عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ ثم زاد الى ٥٢ ساعة عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ ثم توالى هبوطا وصعودا حتى وصل الى ٥٠ ساعة عام ١٩٥٩ . ثم هبط الى ٤٨ ساعة عام ١٩٦١ ، ومن هذا المتوسط تتضح حقيقة أن العامل كان يعمل ما يقرب من تسع ساعات فى اليوم وفى هذا سلب لجهد وعرقه ، والجدول التالى يبين متوسط ساعات العمل الأسبوعية فى المحافظات فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦١ :

متوسط ساعات العمل في الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل في الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل في الأسبوع	المحافظة
٥٢	الفيوم	٤٨	الدقهلية	٤٧	القاهرة
٤٩	بنى سويف	٤٧	دمياط	٤٩	الاسكندرية
٥٠	المنيا	٤٦	كفر الشيخ	٤٩	بورسعيد
٤٨	اسيوط	٥١	الغربية	٥١	الاسماعيلية
٤١	اقسام الحدود	٤٨	المنوفية	٤٨	السويس
٤٩	سوهاج	٤٧	البحيرة	٤٧	القليوبية
٤٨	قنا	٤٩	الجيزة	٤٩	الشرقية
٥٠	اسوان				
٤٨	المتوسط الكلى لساعات العمل الاسبوعية				

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط ساعات العمل مرتفع في الفيوم والمنوفية والاسماعيلية وأسوان والمنيا وهي محافظات لم تتطور فيها الصناعة بعد ، كما أن عدد عمالها بسيط ، وبالتالي ينعكس هذا في عدم تكتلهم والمطالبة بحقوقهم أو أن يفرضوا مطالبهم على أصحاب الأعمال ، بينما هو منخفض في القاهرة والقليوبية والبحيرة ودمياط والغربية ، وهي محافظات صناعية وظهرت فيها وحدة الطبقة العاملة ، التي فرضت

شروطها فخفضت ساعات عملها ، أما انخفاض ساعات العمل فى أقسام الحدود فهو نتيجة لقلة العمال ولقلة الصناعات .

ويتبين مما سبق أن قانون تحديد ساعات العمل وتنظيمها لم يكن منفذا على معظم الطبقة العاملة ، فبينما معظم القوانين العمالية الدولية تسير نحو انقاص ساعات العمل من ثمانية ساعات الى أقل ، نجد أن القانون المصرى والخاص بتشغيل العمال تسع ساعات لم يطبق .

٢ - الراحة الأسبوعية :

كما أن القوانين العمالية المصرية خلت جميعا من نص يلزم صاحب العمل فى الصناعة بإعطاء العامل راحة أسبوعية ، وكان من الواجب أن ينص القانون على أن من حق عامل الصناعة أن يحصل على يوم فى الأسبوع راحة ، وكل ما حدث أن قانون ساعات العمل فى المحال التجارية ألزم أصحاب الأعمال بالغلق الأسبوعى وبالتالى ألزمهم بإعطاء العامل راحة أسبوعية ، وهناك نص قانونى آخر يلزم بإعطاء الأحداث والنساء راحة أسبوعية ، أما عمال الصناعة جميعا من البالغين فمن

حق صاحب العمل أن يلزم العامل بالعمل دون توقف ،
وأن يعوضه عن ذلك بصرف أجر مضاعف عن يوم راحته
الأسبوعية .

ومن هنا أيضا كثرت شكاوى النقابات مطالبة
بتحديد يوم للراحة . ومن هذه الشكاوى المذكرة التي
رفعتها الى المختصين نقابة عمال ومستخدمى محال
البقالة بالقاهرة وضواحيها والجيزة وعددها ٤٠٠٠ عامل ،
وجاء فيها : أنه حرصا منها على مصالح أصحاب الأعمال
وعلى المستهلك تطالب باغلاق جميع محال البقالة يوميا
من الساعة العاشرة مساء ، وباغلاقها أيضا يوم فى
الأسبوع (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحيين) ،
وبتحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على تسع ساعات
فى اليوم حسب نص القانون .

وهكذا نجد أن القانون لم يلزم أصحاب الأعمال
بتحديد يوم لراحة العمال مما جعلهم ينتهكون حرمة
راحة العمال واستمر هذا الوضع حتى صدور القوانين
الاشتراكية .

(ج) فصل العمال :

لقد زاد أصحاب الأعمال من فصل العمال بعد

الثورة نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية المضطربة
وتم الفصل على عدة محاور ، منها الفصل بسبب النشاط
النقابي ولتوفير العمال ولاستغلال فترة الاختبار وغيرها
وسنناقشها فيما يلي :

١ - الفصل بسبب النشاط النقابي :

ان انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية
اعتبارية وذلك على الوجه المبين فى القانون . ولقد
نصت المادة ٥٣ من قانون النقابات على حماية النقابي ،
بفرض غرامة على رب العمل اذا وقع عليه جزاء أو
فصله بسبب النشاط النقابي .

ولكن بعض أصحاب الأعمال يعتقدون أن النقابية
تطاول عليهم ، فمثلا مصنع ثلج عباس وهبى وهو من
أكبر مصانع القاهرة ، فصل ثلاث رؤساء للنقابة
بالتوالى ، فكان رئيس النقابة منهم لا يستقر فى منصبه
أكثر من يوم واحد ، واليوم الذى يتولى الواحد منهم
رئاسة النقابة هو اليوم الذى يبعث فيه اليه بقرار فصله
من صاحب المصنع عباس وهبى ، وبعد هذا فصل
سكرتيرى النقابة واحدا بعد الآخر ، وكلهم ضحايا
النقابية .

كما حدثت حوادث هي مظهر من مظاهر اعتداء بعض إدارات المؤسسات على حق عمالها في ممارسة النشاط النقابي ، فقد قامت شركة مصر للفزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، بفصل عاملين من عمالها على أثر تقدمهما للترشيح في انتخابات عضوية مجلس إدارة النقابة ، ولجأ العاملان إلى الجهات المسئولة - وزارة الشئون الاجتماعية ، والاتحاد القومي ، الاتحاد العام للعمال - وعندما استوضحت هذه الجهات المسئولة الشركة عن أسباب الفصل اعتذرت الشركة عن الايضاح مقررّة أن الفصل هو حق مطلق لها ، وغير هذه المظالم الكثير والكثير مما تفيض به أنهار الصحف .

وإذا كان قانون النقابات ينص على حماية النقابي ، إلا أنه لا يوجد نقابي واحد عاد إلى عمله بحكم القانون بعد فصله بسبب النشاط النقابي ، ولا يوجد أيضا صاحب عمل جوزى بنص المادة ٥٣ ، فأصبحت الحماية واهية لصعوبة تحقق شروط هذه المادة من ناحية ولتفاهة العقوبة من ناحية أخرى ، فقد كان لصاحب العمل ما أراد ، وطالما أن الثمن المال فانه يستطيع الدفع .

وقد كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لعام ١٩٥٢ تنص على أنه إذا فسخ أحد الطرفين العقد

ولعلاج هذا الوضع صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ ، وبه مادة جديدة لوضع الحد الأدنى للأجور ، عن طريق لجان الأجور الاقليمية ، والتي تعتبر خطوة للأمام ، لأنها تتيح يتكوينها الثلاثى مساهمة النقابات والادارة الحكومية فى وضع الحد الأدنى للأجور ، وأنها كأداة محلية أقدر على ادراك ظروفها .

ثم صدر فى مارس عام ١٩٦١ القرار المنفذ لذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للاقليم المصرى ، وقرر بأن يوضع الحد الأدنى للأجور فى كل صناعة وفى نطاق كل محافظة حسب امكانيات الصناعة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لها ، وبعد ذلك صدر قرار آخر فى مايو عام ١٩٦١ باختيار مناطق كفر الدوار وكفر الزيات والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وأسوان لتؤلف فيها لجان لتحديد الأجور باعتبارها مناطق صناعية هامة .

وبالرغم من هذه القرارات والتي صدرت قرب نهاية فترة الدراسة الا أنها لم تأت بجديد ، فلم تتكون اللجان ولم تحل مشكلة الأجور واستمرت حتى صدور القوانين الاشتراكية ، بالرغم من أنها كانت موضع شكوى مرة للعمال .

(ب) ساعات العمل ونناقشها فيما يلي :

١ - ساعات العمل :

بدأ تدخل المشرع في موضوع ساعات العمل منذ عام ١٩٣٣ ومر تدخله بمرحلتين : وأولى هذه المراحل امتدت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٥٩ . وحددت فيها ساعات العمل وفتراته لفئات معينة من العاملين ، وأيضا لفئات معينة من النشاط الاقتصادي ، مثل تشغيل الأحداث والنساء في الصناعة والتجارة بالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٣ ، والقانون رقم ٨٥ لعام ١٩٣٣ ، وكذلك تناول القانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٤٥ تشغيل العمال في الصناعات الخطرة والضارة بالصحة . ثم تناول التشريع بالتنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج بالقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦ .

وثاني هذه المراحل هي مرحلة التحديد الشامل لساعات العمل بوضع حد أقصى لساعات العمل وكان ذلك بالقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، ونصت المادة (١١٤) منه على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة للطعام

والراحة ، مع المحافظة على توفير يوم راحة فى الأسبوع للعامل ، وحسب نص المادة (١١٥) من هذا القانون أيضا أصدر وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذى قرارا بتشغيل بعض فئات العمال سبع ساعات يوميا (١) وهم عمال الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة .

ويتبين من هذا القرار وهو ما يؤكد الشكاوى العمالية أنه حتى عندما صدر قانون العمل الموحد فى عام ١٩٥٩ وبه جواز تخفيض ساعات العمل فى بعض الصناعات لم يطبق الا فى فبراير ١٩٦٠ على أثر قرار الوزير هذا ، واستمر بقية العمال فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل حتى صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسنعرض لبعض من هذه المطالب .

فقد تقدم عمال مطاحن دمنهور بشكوى الى الرئيس اللواء محمد نجيب والى وزير الشؤون الاجتماعية ، لأنهم يشتغلون من الساعة السابعة صباحا الى السابعة مساء بدون فترة راحة أو للفضاء أو يوم للراحة الأسبوعية واذا مرض العامل يوما يخصم أجره ، ولذلك طالبوا بتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وصرف أجور

(١) صدر القرار فى فبراير عام ١٩٦٠ وكان عدد هذه الصناعات ٢٦ صناعة

أيام المرض ، وأيضا اشتكى ثلاثة آلاف عامل ومستخدم يعملون في شركات الملاحة البرية بالسويس لأنهم يعملون يوميا أكثر من ١٢ ساعة متوالية .

وذكرت النقابية عايدة فهمي أن تحديد ساعات العمل سنن بتشريع يشمل الرجال والنساء معا ، على أساس الارتباط الدولي ٩ ساعات وجاء في التشريعات الخاصة بالعاملات « بالسماح لها بترك العمل مرتين خلال تسعة أشهر ولمدة أقصاها نصف ساعة » لارضاع طفلها وهذا غير منفذ في مصر على الاطلاق . ولذلك وجب تعديل التشريعات لتتناسب مع تقدم المجتمع ووضع المرأة في العمل .

وغير هذه الشكاوى كثير والذي يدل على استغلال العمال وعملهم أكثر من التسع ساعات المحددة قانونا . مما جعل العمال يطالبون بمطلبين في وقت واحد ، أولهما : تطبيق القانون الخاص بعمل العمال تسع ساعات موضع التنفيذ ، وثانيهما : العمل على تخفيض فترة العمل ، وذلك بتغيير القانون من تسع ساعات الى ثماني ساعات ، وحفزهم على ذلك وجود اتفاقية دولية أقرتها الحكومات المنضمة الى هيئة العمل الدولية ومنها

مصر ، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يوم العمل يجب ألا يزيد على ثمانى ساعات •

ولابد من الإشارة الى أن تخفيض ساعات العمل فيه فائدة للعامل وصاحب العمل ، فمن جهة صاحب العمل نجد أن العامل المصرى لا يصل انتاجه فى الساعات الأخيرة من عمله الى نصف الانتاج وفى هذا عبء عليه ، ومن جهة العامل نجد أن عمره العملى أقصر بكثير من العمر العملى لعمال الدول التى أخذت بمبدأ تخفيض ساعات العمل ، كما أنه لا يستطيع أن يمارس نشاطا نقابيا أو اجتماعيا ، نظرا لاجتهاده فى العمل •

فقد كان متوسط الساعات التى يعملها العامل فى الأسبوع لعمال المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فى الصناعات التحويلية ٥١ ساعة عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ ثم زاد الى ٥٢ ساعة عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ ثم توالى هبوطا وصعودا حتى وصل الى ٥٠ ساعة عام ١٩٥٩ • ثم هبط الى ٤٨ ساعة عام ١٩٦١ ، ومن هذا المتوسط تتضح حقيقة أن العامل كان يعمل ما يقرب من تسع ساعات فى اليوم وفى هذا سلب لجهد وعرقه ، والجدول التالى يبين متوسط ساعات العمل الأسبوعية فى المحافظات فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦١ :

العمل في الأسبوع متوسط ساعات	المحافظة	العمل في الأسبوع متوسط ساعات	المحافظة	العمل في الأسبوع متوسط ساعات	المحافظة
٥٢	الفيوم	٤٨	الدقهلية	٤٧	القاهرة
٤٩	بنى سويف	٤٧	دمياط	٤٩	الاسكندرية
٥٠	المنيا	٤٦	كفر الشيخ	٤٩	بورسعيد
٤٨	اسيوط	٥١	الغربية	٥١	الاسماعيلية
٤١	اقسام الحدود	٤٨	المنوفية	٤٨	السويس
٤٩	سوهاج	٤٧	البحيرة	٤٧	القليوبية
٤٨	قنا	٤٩	الجيزة	٤٩	الشرقية
٥٠	اسوان				
٤٨	المتوسط الكلى لساعات العمل الاسبوعية				

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط ساعات العمل مرتفع في الفيوم والمنوفية والاسماعيلية وأسوان والمنيا وهي محافظات لم تتطور فيها الصناعة بعد ، كما أن عدد عمالها بسيط ، وبالتالي ينعكس هذا في عدم تكتلهم والمطالبة بحقوقهم أو أن يفرضوا مطالبهم على أصحاب الأعمال ، بينما هو منخفض في القاهرة والقليوبية والبحيرة ودمياط والغربية ، وهي محافظات صناعية وظهرت فيها وحدة الطبقة العاملة ، التي فرضت

شروطها فخفضت ساعات عملها ، أما انخفاض ساعات العمل فى أقسام الحدود فهو نتيجة لقلة العمال ولقلة الصناعات .

ويتبين مما سبق أن قانون تحديد ساعات العمل وتنظيمها لم يكن منفذا على معظم الطبقة العاملة ، فبينما معظم القوانين العمالية الدولية تسير نحو انقاص ساعات العمل من ثمانية ساعات الى أقل ، نجد أن القانون المصرى والخاص بتشغيل العمال تسع ساعات لم يطبق .

٢ - الراحة الأسبوعية :

كما أن القوانين العمالية المصرية خلت جميعا من نص يلزم صاحب العمل فى الصناعة باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وكان من الواجب أن ينص القانون على أن من حق عامل الصناعة أن يحصل على يوم فى الأسبوع راحة ، وكل ما حدث أن قانون ساعات العمل فى المحال التجارية ألزم أصحاب الأعمال بالفلق الأسبوعى وبالتالى ألزمهم باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وهناك نص قانونى آخر يلزم باعطاء الأحداث والنساء راحة أسبوعية ، أما عمال الصناعة جميعا من البالغين فمن

حق صاحب العمل أن يلزم العامل بالعمل دون توقف ،
وأن يعرضه عن ذلك بصرف أجر مضاعف عن يوم راحته
الأسبوعية .

ومن هنا أيضا كثرت شكاوى النقابات مطالبة
بتحديد يوم للراحة . ومن هذه الشكاوى المذكرة التي
رفعتها الى المختصين نقابة عمال ومستخدمى محال
البقالة بالقاهرة وضواحيها والجيزة وعددها ٤٠٠٠ عامل ،
وجاء فيها : أنه حرصا منها على مصالح أصحاب الأعمال
وعلى المستهلك تطالب باغلاق جميع محال البقالة يوميا
من الساعة العاشرة مساء ، وبإغلاقها أيضا يوم فى
الأسبوع (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحيين) ،
وبتحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على تسع ساعات
فى اليوم حسب نص القانون .

وهكذا نجد أن القانون لم يلزم أصحاب الأعمال
بتحديد يوم لراحة العمال مما جعلهم ينتهكون حرمة
راحة العمال واستمر هذا الوضع حتى صدور القوانين
الاشتراكية .

(ج) فصل العمال :

لقد زاد أصحاب الأعمال من فصل العمال بفد

الثورة نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية المضطربة
وتم الفصل على عدة محاور ، منها الفصل بسبب النشاط
النقابي ولتوفير العمال ولاستغلال فترة الاختبار وغيرها
وسنناقشها فيما يلي :

١ - الفصل بسبب النشاط النقابي :

ان انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية
اعتبارية وذلك على الوجه المبين فى القانون . ولقد
نصت المادة ٥٣ من قانون النقابات على حماية النقابي ،
بفرض غرامة على رب العمل اذا وقع عليه جزاء أو
فصله بسبب النشاط النقابي .

ولكن بعض أصحاب الأعمال يعتقدون أن النقابية
تطاول عليهم ، فمثلا مصنع ثلج عباس وهبى وهو من
أكبر مصانع القاهرة ، فصل ثلاث رؤساء للنقابة
بالتوالى ، فكان رئيس النقابة منهم لا يستقر فى منصبه
أكثر من يوم واحد ، واليوم الذى يتولى الواحد منهم
رئاسة النقابة هو اليوم الذى يبعث فيه اليه بقرار فصله
من صاحب المصنع عباس وهبى ، وبعد هذا فصل
سكرتيرى النقابة واحدا بعد الآخر ، وكلهم ضحايا
النقابية .

كما حدثت حوادث هي مظهر من مظاهر اعتداء بعض إدارات المؤسسات على حق عمالها في ممارسة النشاط النقابي ، فقد قامت شركة مصر للفزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، بفصل عاملين من عمالها على أثر تقدمهما للترشيح في انتخابات عضوية مجلس إدارة النقابة ، ولجأ العاملان إلى الجهات المسؤولة - وزارة الشؤون الاجتماعية ، والاتحاد القومي ، الاتحاد العام للعمال - وعندما استوضحت هذه الجهات المسؤولة الشركة عن أسباب الفصل اعتذرت الشركة عن الإيضاح مقررّة أن الفصل هو حق مطلق لها ، وغير هذه المظالم الكثير والكثير مما تفيض به أنهار الصحف .

وإذا كان قانون النقابات ينص على حماية النقابي ، إلا أنه لا يوجد نقابي واحد عاد إلى عمله بحكم القانون بعد فصله بسبب النشاط النقابي ، ولا يوجد أيضا صاحب عمل جوزى بنص المادة ٥٣ ، فأصبحت الحماية واهية لصعوبة تحقق شروط هذه المادة من ناحية ولتفاهة العقوبة من ناحية أخرى ، فقد كان لصاحب العمل ما أراد ، وطالما أن الثمن المال فانه يستطيع الدفع . وقد كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لعام ١٩٥٢ تنص على أنه إذا فسخ أحد الطرفين العقد

بلا مبرر فيلتزم من فسخ العقد بالتعويض ، ورأى
المشرع أن المادة ٣٩ لا تكفى لأن العامل يرفع دعوى
التعويض وتظل أكثر من سنة في الغالب تنظر أمام
المحاكم . لذا أراد المشرع أن يضع قيوداً على حرية
صاحب العمل في الفصل ، فوضع المادة ٣٩ مكرر لها ،
ولكن لم تحقق الحكمة منها ، فرغم أن المادة ٣٩ مكرر
تعطى القاضى الحق فى الحكم بإرجاع العامل لعمله ،
إلا أن المحاكم جرت على الحكم بالتعويض الزهيد ، وأدى
هذا العيب فى المادة ٣٩ مكرر الى جعل أصحاب الأعمال
يفصلون العمال بدون حساب ، لأنهم على أسوأ الفروض
سيدفعون التعويض ، ولهذا خطورته بالنسبة للعمال لأنه
أدى الى استفحال مشكلة البطالة ، وأهدر الحماية
والحرية النقابية ، ولذا أوردنا احصائية تبين الأحكام
الصادرة وقضايا الفصل التعسفى خلال عامى ١٩٥٥ ،
١٩٥٦ تبعا للمحاكم والأحكام الصادرة لصالح العمال
ولغير صالحهم .

المحكمة	الأحكام الصادرة	أحكام صادرة لصالح العمال	أحكام صادرة لغير صالح العمال
القاهرة	٢٩٨١	١٦٦٧	١٣١٤
الاسكندرية	٢٥٠٩	٩٩٢	١٥١٧
قليوب	٨٢٨	١١٤	٧١٤
بورسعيد	٨٣٢	٣١٦	٦١٦
طنطا	٢٠١	٧٠	١٣١
الجمل	٢٤٩	١٣٧	١١٢
الجمل	١٠١	٣٨	٦٣
الجمل	٧١	٢٢	٤٨
الجمل	٦٨	٢٦	٤٢
الجمل	٥٨	٣٩	١٩
المجموع	٤١٧٩	١٩١٥	٢٢٦٤
المجموع	٣٧١٩	١٤٠٧	٢٣١٢

ويتضح من هذه الإحصائية أن جملة الأحكام في عام ١٩٥٥ كانت ٤١٧٩ صدر منها لصالح العمال ١٩١٥ وهو ما يقرب من ٤٠٪ وهي نسبة بسيطة ، وحتى إذا حكمت المحكمة لصالح العمال ، فكلمة صالح العمال تعنى التعويض ولا تعنى إعادة العامل الى عمله ، وهذا يدل على سيطرة الفكر الرأسمالي وعدم اهتمام القضاء ببحث القضايا العمالية مما جعل العمال مقهورين لا يجدون من يعطيهم حقوقهم لا من قبل صاحب العمل ولا من جهة القضاء .

لكل هذا لم يكن غريبا أن يطلب أعضاء لجنة العمل بمجلس الأمة في عام ١٩٥٧ - أنور سلامة ، كمال مروان ، أبو اليزيد يوسف - بإنشاء وزارة للعمل والعمال وبضرورة تعديل جديد للمادة ٣٩ مكرر ، والخاصة بالفصل التعسفي بجعل الحكم باعادة العامل المفصول الى عمله وجوبيا ، اذا ثبت أن الفصل يرجع الى أسباب نقابية ، وكذلك بإنشاء هيئة تحكيم عليا تختص بنظر الطعون في قرارات التحكيم .

وهكذا ضج العمال بالشكوى داخل قاعات مجلس الأمة وخارجها من سوء استخدام التشريعات العمالية ومن ظلمها للعمال .

٢ - استغلال المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردي :

وكانت مادة الاختبار وهي المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردي إحدى الطرق التي استغلها أصحاب الأعمال لفصل العمال والتخلص منهم بالجملة - اذ تجيز هذه المادة تعيين العامل تحت الاختبار لمدة ستة شهور - وبهذا تركت المجال مفتوحا أمام ذوى الضمائر الخبيثة للاستفادة من العامل مدة الاختبار ثم تشتته بعد ذلك

استنادا الى القانون وهكذا يمضى العامل حياته تحت الاختبار .

وقد كتب أحمد فهمي شكوى ، الى وزير الشئون الاجتماعية ذكر فيها ان ٤٢ عاملا من بين مائتى عامل استغنى عنهم كمجموعة قبل انتهاء فترة الاختبار صاحب مصنع « لويس شحاتة » بشبرا الخيمة ، وطالب الوزير فى هذه الشكوى بتعديل هذا النص ، لأن ما حدث ينهض دليلا على استغلال نص القانون بما يتنافى مع الغرض الذى قصده المشرع .

ثم تبين من احصائية قام بها اتحاد النسيج أن عدد العمال تحت الاختبار فى صناعة النسيج كان لا يزيد عن ١٠ ٪ من مجموع العمال عام ١٩٥٢ ، ثم وصلت نسبتهم الى ٥٠ ٪ من مجموع العمال عام ١٩٥٧ ، وليس معنى هذا أن هؤلاء العمال دخلوا جددا فى هذه الصناعة بل ان العامل تحت الاختبار هو نفسه العامل الذى مارس المهنة عشرة أو عشرين عاما .

فقد أتاحت هذه المادة التخلص من العامل القديم ذى الأجر المرتفع ، واعطاءه كافة حقوقه القانونية ، لأن صاحب العمل يعوض ما دفع من مكافأة من فروق

الأجر بين العامل القديم المثلث والعامل الجديد الذى يعينه تحت الاختبار والذى يقبل العمل بأى أجر .

٣ - التوفير (الاستغناء) :

وهو وسيلة أخرى لفصل العمال ، فقد كان أصحاب الأعمال يتحايلون للتخلص من عمالهم أو على الأقل من فريق منهم محاولين تغليف هذا التحايل بفلاف ملون بلون القانون ، فيعمد بعضهم الى التظاهر بالافلاس فيفلق أبوابه فى وجه عماله بدعوى أنه سيسوى ديونه ، ثم يعود الى فتح أبوابه بعد التسوية التى يكون متفقاً عليها مع العملاء ، وبذلك يتخلص من قدامى العمال ليحل محلهم آخرين ، وعلى سبيل المثال قامت شركة الغزل الأهلية المصرية بكرموز ومحرم بك بالاستغناء عن عدد من عمالها (٢٠٠ عامل) دون أى سبب سوى رغبتها فى (توفير) أجور هؤلاء العمال ، كما قامت أيضاً شركة كودك بفصل ٢٧ عاملاً بسبب (الوفرة) .

كانت هذه نماذج من تصرفات أصحاب الأعمال لتوفير العمال ، ورأينا منها كيف كانت تلجأ الى كل وسيلة (لتوفير) العمال متخلصه من قانون عقد العمل ، مما سبب تشرد العمال وضياع حقوقهم ، كما أظهرت

أيضاً هذه النماذج تراخى الجهات المعنية بأمور العمال مما شجع أصحاب الأعمال على التخلص من عمالهم القدامى .

(د) قضية اشتراك العمال في رأس المال :

وهي فكرة جديدة وجريئة ظهرت لأول مرة في تاريخ الطبقة العاملة المصرية بوفاة صاحب مؤسسة سورناجا عام ١٩٥٧ ، فقد أدت وفاة الرجل الى توقف جزئى للمؤسسة عن الانتاج ، وتعجل الورثة فى الوصول الى أى نوع من التصفية تضمن أكبر فائدة ، وكادت المؤسسة تنهار لولا أن تدخلت الدولة عن طريق حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية ، واتفقت مع الورثة لتخليص الشركة من وضعها وادخال العمال مساهمين فى رأس المال بقيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند تركهم الخدمة والتي تكون فى حالة التصفية دينا ممتازا يأتى بعد الضرائب ، وكان من نتيجة ذلك أن تحررت الشركة من قيودها وأصبح وضعها المالى سليما ، وكانت هذه التجربة صورة تعاونية ساعدت على استمرار العمل والصناعة وزيادة الانتاج، مع ضمان عدم تصرف العامل فى الأسهم لأنه لا يستحقها الا عند ترك الخدمة .

وهكذا كانت سورناجا ميدانا جديدا يقتدى به بقية العمال ، فقد تقدمت نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى بطلب الى وزير الشئون الاجتماعية والعمل لشراء ألف سهم من أسهم الشركة على أن توزع على أعضائها وتسدد على أقساط شهرية ، وقيمة كل قسط جنيه واحد ، ووافقهم الوزير على طلبهم هذا والذي به دعموا الفكرة وعملوا على نشرها .

وبذلك دخل العمال ميدان مشاركة رأس المال وتوافق هذا مع بداية دعوة تكوين المجتمع الاشتراكى التعاونى أو قبله بعدة شهور ، وبهذا اشترك العمال فى رأسمال مؤسساتهم قبل صدور القوانين الاشتراكية ، وان دل ذلك على شيء فانما يدل على نضج وعيهم الطبقي .

التنظيمات والاتحادات النقابية

من ١٩٥٢ - ١٩٦١

- اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية .
- المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر .
- مؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر .
- النقابات العمالية .
- الاتحادات العمالية .

وكما مر بنا فقد ترتب على حريق القاهرة واعلان الأحكام العرفية والقبض على قادة النقابات وأعضاء اللجنة التحضيرية ، أن المؤتمر العام للاتحاد لم ينعقد ، وان كان قد أعيد تكوين اللجنة التحضيرية قبل مايو عام ١٩٥٢ باسم جديد هو اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية ، وقامت اللجنة الأخيرة بوضع لائحة الاتحاد ، وقررت عقد مؤتمر نقابات العمال لبحث اللائحة واعلان تأسيس الاتحاد ، وحدد أيام ١٤ ، ١٥ ،

١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ لعقد هذا المؤتمر ، ولكن مصلحة العمل كانت لهم بالمرصاد فأرسلت الى أعضاء اللجنة التأسيسية خطابات تخطرهم فيها بأن قانون النقابات لم ينص على تكوين اتحاد عام ، وأن تكوين هذه اللجنة قبل تعديل القانون أمر سابق لأوانه وغير جائز .

ثم عادت اللجنة التحضيرية الى لعب دورها من جديد فى عهد الثورة نتيجة لاتصالات سرية قام بها عبد المغنى سعيد وأحمد طه وغيرهم مع مجلس قيادة الثورة ، واتفقوا على خطة معينة لطريقة عملها ، وعلى هذا الأساس عادت اللجنة ، الا ان مجلس الثورة - وكما ذكر أحمد طه - كان متخوفا من وحدة الحركة العمالية وقيام الاتحاد .

وفى ٣١ يوليو عام ١٩٥٢ عقدت اللجنة التأسيسية اجتماعا أصدرت على أثره بيانا وجهته الى الشعب المصرى والطبقة العاملة ، طالبت فيه باعادة الحياة النيابية فورا والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها القوانين العمالية، واستصدار التشريعات العمالية

والغاء البوليس السياسى والقلم المخصوص واستكمال
حركة التطهير (١) .

ويبدو أن (حدتو) كانت وراء اصدار هذا البيان
الذى وقع عليه منها كلا من عبد العزيز مصطفى ، أحمد
طه ، أنور مقار ، محمود فرغلى ، سيد مصطفى . وأنها
اكتفت بخمسة من كوادرها كأعضاء فى اللجنة التأسيسية ،
وسحبت من واجهة القيادة بعض عناصرها الأساسية مثل
محمد على عامر وحسن عبد الرحمن وسيد ترك .

ثم عقدت اللجنة التأسيسية لاتحاد عام النقابات
اجتماعا فى مساء ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ بدار نقابة
الشركة الشرقية بالجيزة ، وبحثت موضوع تنظيم المؤتمر
العام الأول للنقابات الذى تقرر انعقاده فى أيام ١٤ ،
١٥ ، ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ لانتخاب المجلس الأعلى
للاتحاد وهيئة مكتبه .

(١) ووقع على ذلك أعضاء اللجنة التنفيذية : عبد العزيز مصطفى رئيس
اتحاد النقل المشترك ، وفتحى كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان
والسجاير بالجيزة ، وسيد قنديل رئيس نقابة عمال المطابع المصرية ، ومحمد
عبد الحالى رئيس نقابة مستخدمى شركة سوكونى فاكوم ، ومحمود العجمى رئيس
نقابة عمال التنظيم ، وأحمد طه سكرتير نقابة مستخدمى شركة ماركونى ،
وعبد المنعم على سكرتير نقابة عمال شركة المياه ، وأنور مقار سكرتير نقابة المطابع
والفنادق بالقاهرة والجيزة ، ومحمد أحمد رئيس نقابة عمال المداينج ، ومحمود فرغلى
وسيد مصطفى من نقابة ترام القاهرة ، وأحمد اسماعيل رئيس نقابة البيبسى كولا .

وذهبت بعثة اللجنة التأسيسية الى المحلة للاجتماع
برؤساء نقابات عمالها ، ورئيس نقابة عمال شركة
مصر للفزل والنسيج بصفة خاصة ، للتشاور معهم فى
أمر انضمام النقابات الى الاتحاد وحضور مؤتمره
السنوى الأول - يبلغ عدد عمال المحلة نيف ومائة ألف
عامل - ووافق رؤساء النقابات والعمال وأرسلوا قيمة
الاشتراك فى المؤتمر النقابى الأول ، كما انضم اليهم
أيضا نقيب عمال السكر الحاج محمود رجب والذى
كان يرأس اتحاد نقابات عمال السكر ، المؤلف من ثلاثين
ألف عامل .

وأرسلت اللجنة دعوة الى الرئيس محمد نجيب
ليشرف والسيد وزير الشؤون الاجتماعية حفل افتتاح
مؤتمر الاتحاد بدار المركز العام لجمعية الشبان
المسلمين بشارع الملكة بالقاهرة ، كما وصل الى القاهرة
السيد محمد سلام رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال
السودان ولحق به ثلاثة من أعضاء الهيئة التنفيذية
للإتحاد السودانى لينضموا الى رئيسهم فى تمثيل اتحاد
نقابات الجنوب فى مؤتمر نقابات الشمال .

وفجأة أجل انعقاد المؤتمر ، اذ تلقت الجهات
المختصة - كما زعمت الاذاعة - كثيرا من الشكاوى ؛

ذكر فيها أن انتخابات كثير من النقابات قد تمت في العهد الماضى ، وشابها كثير من الضغط والتأثير الخارجى ، وأن تصحيح الأوضاع النقابية يجب أن يسبق تكوين الاتحاد العام ، ولذا رأت الوزارة تأجيل ذلك المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد .

وعلى أثر هذا الموقف عقدت اللجنة التأسيسية فى ١٢ سبتمبر اجتماعا بدار نقابة عمال الشركة الشرقية بالجيزة شهدته ممثلو النقابة ونقابات عمال التنظيم وعمال الترام وعمال المطابع وعمال المدابغ وعمال ماركونى وعمال الفنادق والمحال العامة وعمال المياه ومستخدمو عمال دور السينما وعمال شركة الأتوبيس المصرية العمومية . وبعد البحث والتشاور أصدرت الهيئة بيانا جاء به « اطلعت الهيئة التأسيسية لاتحاد عام النقابات على ما نشر بالصحف يوم ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٢ بشأن تأجيل انعقاد المؤتمر التأسيسى للاتحاد . . ولا يسع اللجنة الا أن ترضى بهذا التأجيل اظهارا لنوايا العمال الطيبة » .

وترجع أسباب التأجيل الى أن سلطات الأمن وكما عارضت تكوين الاتحاد العام فى يناير عام ١٩٥٢ عارضت هذه المرة أيضا فحركات من يبعثون بالتقارير

والنصائح الى مجلس قيادة الثورة منبهة الى خطورة
تكوين الاتحاد ، مما جعل مجلس قيادة الثورة يؤجل
تكوين الاتحاد العام حتى تنكشف الحقائق .

وعلى ذلك أصدرت وزارة الداخلية أمرا بمنع
اجتماعات اللجنة التأسيسية ولجانها الفرعية وعطل
المؤتمر وأغلقت دور النقابات لمدة ثلاثة أيام ، وتلت
ذلك نصائح بإبعاد العناصر الحمراء الموجودة باللجنة ،
ومنهم أحمد طه وفتحى كامل وسيد ترك ومحمد عامر
وأنور مقار ، وهؤلاء يكونون ما يقرب من نصف أعضاء
اللجنة وبذا اتضح نفوذهم الذى أقلق الثورة .

واحتجبت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام بعد هذا ،
ولم يسمع لها صوت اللهم الا اذا كان صوتا فرديا فان
أحداث كفر الدوار وما حدث من اعدام لخميس والبقرى
وما ناله غيرهم من أشغال شاقة وسجن . . الخ ، كل هذا
كان ماثلا فى أذهان العمال ولهذا آثروا التريث وعدم
مناصبية الثورة العداء .

والجدير بالذكر أن أحمد طه يذكر ان هذه اللجنة
تغير اسمها الى اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات ،
وخالفه فى هذا رأى رفعت السعيد عندما ذكر أنه

بانفراط الهيئة التأسيسية لاتحاد العمال تحت ضغط السلطة أسرعت (حدثو) بتشكيل لجنة عمالية ، وهي اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات (١) ، ونحن نميل الى رأى رفعت السعيد ، لأن النفوذ الشيوعى كان واضحا تماما فى مجلة الواجب وفى بياناتها •

فقد أصدرت اللجنة النقابية مجلة الواجب ، كما أعدت ميثاق الحريات النقابية - ميثاق الطبقة العاملة - لتدافع عن حقوقها • وطالبت بتوقيعه من عمال مصر لتوحيدهم ، وقد طالبت فيه بالجلء الكامل عن مصر والسودان ، ورفض أى تحالف مع الاستعمار ، واجراء انتخابات برلمانية سريعة ، والغاء الأحكام العرفية فورا وكافة القوانين المقيدة للحريات ، والموافقة على مطلب الجلء أولا ثم تقرير المصير ، وحماية تطور الصناعة ، والغاء أمر منع اللجنة التأسيسية من مزاوله نشاطها والسماح لها بعقد مؤتمرها العام، وتعديل كافة القوانين العمالية ، وفى نهاية هذا البيان دعت العمال للتوقيع على هذا البيان ، ثم ما لبثت السلطات أن أوقفت نشاط المجلة الذى ظهر بصورة مهيجة ومثيرة •

(١) رفعت السعيد : منظمات اليسار المصرى ، ١٩٥٠ - ١٩٥٧ •

وبالرغم من كل هذه البيانات والصرخات فانها لم تأت بنتيجة مع قادة الثورة واستمر حجب الهيئة التأسيسية للاتحاد العام حتى أنشئت هيئة التحرير وتولى أحمد عبد الله طعيمة ادارة شؤون العمل والعمال بها .

وأمكن انشاء الاتحاد العام ، ولكن باسم المؤتمر الدائم كما هو الحال فى بريطانيا والصين ، وكان اختيار اسم المؤتمر الدائم مؤقتا على أساس أنه سيمارس نشاطا واقعيا وليس قانونيا رسميا ، فهو لا يقدم على ايداع أوراقه فى مصلحة العمل كاتحاد وانما يؤدى وظيفته كجهاز تحت التجربة الى أن تتبدد مخاوف الثورة ، ويتضح أنه جهاز لا يعمل لحساب أى حزب أو تنظيم سياسى سابق ، وأنه متجاوب مع الثورة ويعمل لخدمة أهدافها ولصالح العمال ، وقد اتخذ المؤتمر مقره بـهيئة التحرير (بمبنى الحرس الملكى سابقا بميدان عابدين) .

وهكذا تكون الاتحاد العام باسم المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ، وظل يمارس نشاطه بهذا الاسم من أواخر عام ١٩٥٣ حتى أوائل عام ١٩٥٧ ، وقد شارك فى تأسيس الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب منذ بداية التفكير فى تكوينه حتى انعقاد مؤتمره

التأسيسى فى دمشق فى مارس ١٩٥٦ ، كما أنه تعاون مع هيئة التحرير على تكوين بعض المؤسسات العمالية لخدمة الطبقة العاملة .

ويمكن القول أن من أسباب سماح الثورة بتكوين المؤتمر الدائم ، محاولتها أن تلعب دورا عربيا ، ولهذا أوحى للقيادات العمالية المصرية بأن تكون المؤتمر وتدخل به فى محاولات لتكوين اتحاد العمال العرب ، ويمكن القول أيضا أن الثورة عندما شعرت بضرورة تكوين جهاز عمالى لمقابلة الوفود وارسالها ويتحمل مسئولية قيادة الحركة العمالية سمحت بتكوينه ، وأيضا كخطوة أولى للاعتراف بهذه الحركة .

ولذا تولت هيئة التحرير وهى كجهاز شعبى دعوة النقابيين المعروفين فى القاهرة بقاعة عرابى بهيئة التحرير ، ورأس الجلسة أحمد عبد الله طعيمة بصفته موجه الدعوة ، ثم طرحت فكرة تكوين مؤتمر دائم لعمال مصر ، ووفق عليها بالاجماع من الحاضرين ، واختار هؤلاء النقابيون فتحى كامل بالاجماع سكرتيرا عاما للمؤتمر ، على أن يختار ٢٠ عضوا من النقابيين الموجودين أو من غيرهم ، وفى هذه الجلسة اختار فتحى كامل الأعضاء العشرين ومنهم أسعد راجح سكرتيرا

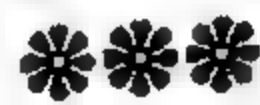
مساعد له ، وفى اليوم التالى أجريت عليهم الانتخابات وفازوا كما اختارهم (١) .

ويلاحظ على هذا التكوين اختفاء أسماء المنظمين الشيوعيين الذين كانوا ضمن أعضاء اللجنة التحضيرية ومن بعدها اللجنة التأسيسية - أحمد طه ، أنور مقار ، سيد ترك ، محمد عامر - وان ضم المؤتمر أحمد فهمي وفتحى كامل وهما المعروفان بميولهما ، ويبدو أن النقابيين اختاروا ممثليهم فى المؤتمر وفق هوى السلطة ، فقد كانوا يعرفون أن الثورة فى موقف مع الشيوعيين وأنها تتقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا نهجوا النهج الذى يجعلها توافق على تكوين مؤتمرهم .

(١) ومن هؤلاء عبد المقصود قطب رئيس رابطة عمال الدريسة ، وعبد الحليم محمد رئيس رابطة عمال البلوك ، سعيد عايد رئيس رابطة الوابورات - هؤلاء انضموا بروابطهم - نظرا لأنهم عمال حكومة والقانون يحرم عليهم عمل النقابات ، ومحمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم ، ومنصور عبد المنعم رئيس نقابة الكهرباء والغاز ، أمين القرموطى رئيس اتحاد العمال الزراعيين ، وأسعد راجح رئيس نقابة عمال الكيماويات ، وأنور سلامة رئيس نقابة عمال شل ، ومحمود منصور رئيس نقابة عمال السكر ، وأحمد فهمي رئيس اتحاد عمال النسيج ، والصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ، وسيد خلاف رئيس اتحاد عمال المحلات التجارية ، وكامل العقيل رئيس نقابة السيارات ، صبحى رمضان رئيس نقابة الميكانيكا والكهرباء ، وإبراهيم النحاس رئيس نقابة عمال بنك مصر .

ولم يكن لهذا المؤتمر أى أثر فعال فى مجال العمل
المحلى للحركة العمالية المصرية ، فقد فهم لعبة الثورة
باتخاذها تجربة لتجمع عمالى ، وأنها من الممكن أن تقضى
عليه اذا اقتضت الظروف ، لأنه لا يمثل شرعية عمالية ،
وانما هو اسم يجتمع عندما تكون الثورة فى حاجة الى
عمل شىء أو تريد القيام بدور ، ومن هنا كان صمته
وتريثه وعدم اشتراكه فى الحركة العمالية المحلية ،
لكى يثبت للثورة امكانية قيام تجمع عمالى دون أن يمثل
ذلك خطورة عليها .

كما يجدر بالذكر أن تواجد النقابيين بهذا الشكل
الهلامى وفى هذه الصورة غير الشرعية كان يلح عليهم
بضرورة تغييرها الى الشكل الرسمى والقانونى ، لذلك
تحتّم عليهم النجاح فى الامتحان للحفاظ على مؤتمرهم
الذى انبثق عنه الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٧ .



يرجع ظهور مؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر
الى وقت اعلان مجلس قيادة الثورة لقراراته المعروفة
فى مارس ١٩٥٤ ، حيث أحس العمال عندها أنهم
سيرجعون للوراء لو نفذت هذه القرارات ، وهنا كونوا
مؤتمرهم الذى أعلن الاضراب العام حتى يسحب مجلس

قيادة الثورة قراراته (١) • ولم يتوقف المؤتمر بعد الاضراب بل سار في طريقه يجمع طوائف العمال المؤمنين بالثورة ويوحد جهودهم ، حتى أعلن قيام الاتحاد العام لعمال مصر •

وعقدت الهيئة العليا للمؤتمر (٢) أول اجتماع لها بعد أحداث مارس في ٧ أبريل عام ١٩٥٤ ، وحضر الاجتماع ممثلو الاتحادات والنقابات والروابط العمالية بأنحاء الجمهورية المصرية ، ورأس هذا الاجتماع عبد العزيز محمد السيد واتخذ سكرتيراً له محمد حسن أبو الحسن ، ووضع خلاله النظام الأساسي للمؤتمر ثم أصدر المؤتمر عدة قرارات أهمها إعلان تأييد المؤتمر لمبادئ الثورة وإنشاء منصب وزير دولة لشئون العمال من العمال وإعادة النظر في كافة القوانين العمالية ،

(١) كان هذا المؤتمر يتكون من عبد العزيز السيد ، ومحمد حسن أبو الحسن ، وأحمد عثمان رئيس نقابة البواخر بالبوسنة الخديوية بالسويس ، ومحمد أبو ليل رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة أتوبيس الفيوم ، وسليمان محمود سليمان رئيس اتحاد عمال ومستخدمى صناعة الأقمشة ، وحسن عبد الفتاح وكيل نقابة شركة أبو زعبل ، ويحيى أحمد عب الخالق رئيس نقابة الشركة الأهلية للصناعات المعدنية ، ومحمد مخلص رئيس نقابة عمال ومستخدمى مصنع سورنابا ، ومحمد أسماعيل محمد رئيس نقابة عمال المداين وسيد بدوى قنديل رئيس نقابة عمال المطابع بالقاهرة •

(٢) كانت دار المؤتمر تتخذ من ٧٢ شارع الجيش مقراً لها •

والاتصال بجميع الهيئات العمالية فى العالم ومطالبتها بالتضامن مع عمال مصر لاجلاء الانجليز .

ويلاحظ أن هذه المطالب من أهم المطالب العمالية وقتها ، فقد طالبوا بإنشاء منصب وزير دولة لشئون العمال من العمال ، وبإعادة النظر فى كافة القوانين العمالية ، اذ كانوا يحسون بظلم أصحاب الأعمال لهم ، ومن هنا كانت مطالبهم لمحاولة تغيير هذا الوضع .

وعلى أثر هذا الاجتماع ، اجتمعت اللجنة المركزية للمؤتمر لمنطقة الشرايية وغمرة وأصدرت قرارات بتأييد المؤتمر العام للنقابات فى قراراته ، وانتخبت محمد قبارى وسيد ترك للسكرتارية .

كما اجتمعت اللجنة الفرعية للمؤتمر فى دار نقابة عمال سكونى فاكوم بمنطقة غمرة ، وحضر الجلسة ممثلو النقابات بالمنطقة ، وفى هذا الاجتماع لخص عبد العزيز محمد السيد رئيس المؤتمر أهدافه فى العمل على رفع مستوى العمال الثقافى والفنى والمطالبة بحقوقهم وتنظيم صفوفهم .

واستمر المؤتمر فى تكوين لجانه المركزية بالقاهرة

وضواحيها (١) لتسهيل مهمة النقابات وجمع كلمة العمال . ثم نشر المؤتمر دعوة لجميع الهيئات العمالية للاتصال به لتأليف اللجان المركزية للمؤتمر في جميع مدن ومناطق الجمهورية .

وكان لهذه الدعوة أثرها فاتسع نشاط المؤتمر ، وكون اللجان المركزية في معظم أنحاء الجمهورية ، وفي ٢١ يوليو ١٩٥٤ اجتمعت الهيئة العليا للمؤتمر وانتخبت هيئة المؤتمر التنفيذية العليا من السادة عبد العزيز السيد رئيسا وعبد الفتاح العشري وكيلا أولا ومحمد عفيفي حمودة وكيلا ثانيا ومحمد زكي جاب الله وفريد ابراهيم سكرتيرين ومحمد السيد مجاهد أمينا للصندوق وخمسة عشر عضوا آخرين .

واستمر المؤتمر في أداء دوره هذا ، وهو عقد اجتماعات ولقاءات في جميع أنحاء الجمهورية ، فكان المتنفس الوحيد للحركة العمالية ، حتى أنه يمكن القول بأنه كان محور الحركة العمالية وقائدها حتى قيام الاتحاد العام ، ولكن يلاحظ على كل قرارات اتخذها أنه كان يغلفها بتأييده للثورة ، ويدل هذا على أنه سار

(١) تالفت بها سبعة لجان تضم كل منها مجموعة نقابات ، في شبرا ، وغمرة ، والوايل ، ومصر القديمة ، وباب الشعرية ، والمرج ، والأزبكية .

على الخط - خط المؤتمر الدائم - الذى رسمته السلطة
لكليهما • والذى يتلخص فى أنه يجب أن يكون مؤيدا
لها وموجها للحركة العمالية وجهة ترضى عنها ، وكان
هذا الخط بالنسبة له - بعكس المؤتمر الدائم - أمرا
يسيرا لأنه ولد ولادة موالية للثورة •

وعندما ظهر نشاط المؤتمر الدائم لعمال جمهورية
مصر ، اجتمع مؤتمر عمال جمهورية مصر بقاعة عرابى
فى صباح السبت ٦ فبراير ١٩٥٦ ، وقرروا أن تكون
تسمية المؤتمر - منظمة نقابات العمال الأحرار -
توحيداً للصفوف وللصالح العام ، وحتى لا يكون هناك
لبس فى التسمية بين المؤتمرين •

أما فيما يخص العمال الحكوميين فقد قام لهم مؤتمر
عام لنقابات واتحادات عمال ومستخدمى الحكومة
المصرية ، بعد ان كان غير مسموح بتكوينه ، وفى
٩ يوليو عام ١٩٥٤ اجتمع بقاعة عرابى بهيئة التحرير
ممثلو ٣٣ نقابة ورابطة واتحاد لعمال ومستخدمى
الحكومة المصرية لانتخاب الهيئة التنفيذية للمؤتمر (١) •

(١) انتخب محمد الموجى ابراهيم سكرتيراً عاماً ، ومحمد حسن سكرتيراً
مساعداً ، ومصطفى حسن قطب ، ويوسف على ، وأحمد عنان فى هيئة السكرتارية ،
ومختار حسن أميناً للصندوق و ابراهيم الطوخى مراقباً مالياً ، ومحمد عبد الحليم
مراقباً عاماً •

وأستقر رأيهم على أن تكون رئاسة المؤتمر دورية بين رؤساء ومندوبي النقابات والروابط .

وان دل هذا على شيء فانما يدل على أن الحركة العمالية مرت بفترة استقرار لم تتعرض فيها للخطر . ولم لا ؟ ما دامت تسير في الخط الذي رسم لها بأن تكون موالية للسلطات أولا ثم تطلب ما تشاء ثانيا داخل اطار لا يهدد الأمن ، ومن الواضح والمؤكد أن العمال قبلوا هذا الوضع لكي يحصلوا على حق تكوين الاتحاد العام ، الذي بدأ اتخاذ خطوات تكوينه منذ أواخر عام ١٩٥٦ ، حيث أتمت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام للعمال في مصر وضع مشروع اللائحة الأساسية للاتحاد، وتقرر أن يعقد المجلس التنفيذي للمؤتمر الدائم لنقابات العمال في مصر جلسة مساء ٤ أكتوبر ١٩٥٦ للمراجعة النهائية للمشروع ، ولاتخاذ الخطوة العملية للاجتماع لتكوين الاتحاد .

وعندما تكون الاتحاد العام للعمال أعلنت منظمة نقابات العمال الأحرار بيانا جاء به « قامت هذه المنظمة في ظروف وطنية معروفة . . . حتى شاء الله أن يحقق قيام اتحاد العمال . . . مما يوجب على المنظمة خلا اختياريا حتى يمكن أن تتوحد جهود جميع عمال

مصر ٠٠٠ فى الاتحاد العام» وبجل المنظمة خلت سماء
الحركة النقابية للاتحاد العام ، والذي بدأ مزاولة
نشاطه كقائد للحركة العمالية منذ آخر يناير عام
١٩٥٧ .

ويتضح مما سبق أن الطبقة العاملة المصرية بعد
الثورة كانت تحت قيادتين عماليتين هما : القيادة المتمثلة
فى المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وأما القيادة
النقابية الثانية فهى مؤتمر عمال جمهورية مصر والذي
ولد بعد المؤتمر الدائم بشهور قليلة ، واستمر التنظيمان
المذكوران حتى كون الاتحاد العام للعمال فى يناير
عام ١٩٥٧ ، وبذلك توحدت الحركة العمالية فى قيادة
واحدة .



ان استعراض حركة النقابات العمالية يكشف عن
مدى التطور أو التدهور الذى أصابها فى فترة الدراسة ،
ولعل أبرز المظاهر التى تكشف عن مسار حركة النقابات
العمالية هى : أعداد النقابات ، والجهاز الإدارى
للقابات ، ومصروفات النقابات . . . الخ . . .

أما بالنسبة للأعداد : فقد كان عدد النقابات في عام ١٩٥٢ ، وقبل تعديل قانون النقابات (١) ٥٦٨ نقابة وعدد أعضائها ٦٠٨ر١٥٩ عضوا ، وبذلك كان متوسط العضوية ٢٨١ عضوا ، ثم تطور عدد النقابات وزادت نسبة العضوية فيها الى أن وصلت في عام ١٩٥٨ الى ١٣٧٧ نقابة بعدد أعضائها قدره (٤٣٣ر٠٠٠ عضوا) وبمتوسط عضوية بلغ حوالي ٣١٤ عضوا .

ومع زيادة عدد النقابات وزيادة نسبة العضوية بها الا أن ذلك لم يكن خيرا على طول الخط ، فقد ارتفع عدد النقابات بعد تعديل قانون النقابات عام ١٩٥٢ الى ٩٤٧ نقابة عام ١٩٥٣ ، وبهذا تتضح مساوئ تعديل القانون الذي فتت الحركة النقابية ، واستمر هذا التدهور حتى وصل منتهاه في عام ١٩٥٨ ، وتدرك الحركة العمالية هذا الوضع فتعدل القانون مرة أخرى ويصدر قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ ، وبه انخفض عدد النقابات مرة أخرى الى ما يقرب من عام ١٩٥٣ مع زيادة عدد الأعضاء ومتوسط العضوية ، وبه أيضا توحدت وتكتلت الحركة النقابية .

(١) عدل القانون في نهاية ديسمبر عام ١٩٥٢ .

• وأما بالنسبة للجهاز الإدارى للنقابات ، فقد كان أكثر من نصف عدد النقابات ليس لها لجان متخصصة مما أثر على الناحية الفنية للنقابات وجعلها فى موقف ضعيف عند بحثها لمشاكل العمال ، فكانت فى حاجة الى العلم الذى عن طريقه تنجح فى المفاوضة الجماعية ، اذ لم يكن من بين (٤٩) اتحادا مهنيا الا (١٣) اتحاد فقط يتمتع بلجان متخصصة •

كما كان بمجالس النقابات نقطة ضعف ، وتكمن فى أن حوالى ٧٠٪ من أعضاء مجالس الإدارات لا يعرفون القراءة والكتابة ، وبذلك يتبين هبوط المستوى الثقافى للأعضاء ، وارتفاع نسبة الأمية فى هذه المجالس التى تقود الطبقة العاملة ، فالعضو الأمى ماذا يبحث وماذا يقدم وكيف يحل المشكلة العمالية ... الخ •

وفيما يخص مصروفات النقابات : فقد بلغت جملة المصروفات بالنسبة للإيرادات حوالى ٨٨ر٩٨ ٪ وهى نسبة مرتفعة ، اذ نجد أن المصروفات الادارية قد وصلت الى ٢٩ر٦ ٪ فى الوقت الذى يجب ألا تتعدى فيه نسبة ١٠٪ كما أن المصروفات الاجتماعية والصحية الدورية وغير الدورية قد بلغت ٣٦ر٧٨٪ من جملة الإيرادات وبذلك

تزيد عن ما هو منصوص عليه في قانون النقابات
بمقدار ٣٤٥ ٪ .

والأكثر سوءا من هذا أن جزءا لا يستهان به من
المصروفات الادارية صرف في وجوه لا ينتفع بها أعضاء
النقابات . وكان يجب أن تلتزم النقابات بالقانون بدلا
من تساهلها الذي أدى الى خروجها عليه ، ومن ثم وجب
علينا تقييم الحركة النقابية ، ونتاجولها في فترتين ،
وأولهما من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٩ وهى الفترة
السابقة على قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ،
وثانيهما من عام ١٩٥٩ الى نهاية فترة الدراسة وهى
الفترة التى طبق فيها قانون العمل الموحد .

الفترة الأولى : ونجد فيها أن النقابات لم تؤد
واجبها ولم تجتذب العمال بل الحقيقة أن التدهور فى
الحركة النقابية كان واضحا ، بدليل أن حالات الفصل
من النقابات بلغت فى عام ١٩٥٥ والستة شهور الأولى
من عام ١٩٥٦ حوالى ٢٤٧٤٥ حالة وهو عدد ليس
بالبسيط أو الهين ، ولم يتقدم سوى ٢٢ شخص من
أصحابها بالطعن فى قرار الفصل ، وان دل هذا على
شئ فانما يدل على أن باقى الحالات غير مقتنعة بالنقابة
وما تقوم به من خدمات . وهذا يؤكد قول ابراهيم

غياشى (١) «ان ثلث عمال مصر لا يشتركون فى النقابات ، وما لا يقل عن ٨٠ ٪ من الثلث المشترك يدفعون اشتراكاتهم بقوة القانون عن غير اقتناع ، والباقى هم أعضاء مجالس الادارات » .

وتكمن عوامل ضعف النقابات وتفتتها خلال هذه الفترة فى العوامل التالية :

أولا - فى النقابة ذاتها : ان معظم نقابات المنشآت تتكون باشراف أصحاب الأعمال وتعمل لصالحهم ، ورؤساء هذه النقابات هم رؤساء العمال ، ولا ينال فيها منصبا الا من كان حائزا على ثقة أصحاب الأعمال .

ثانيا - الفردية : ان النقابيين تنتشر بينهم الفردية ، والبارزون فى الحركة النقابية لا يشغلون أنفسهم بالفكرة النقابية بل يركزون جهودهم حول الانتصار فى المشكلات الفردية السريعة ، ولذا فالحركة النقابية فى مصر تقوم عادة على مجهود فرد أو اثنين .

ثالثا - عدم التقارب بين النقابيين : لا يوجد تعاطف أو تقارب بين النقابيين نتيجة لعدم الاتصال بينهم ، وكذلك لموقف النقابات المالى الضعيف والذى

(١) رئيس قسم البحوث بإدارة العمل وقتها .

جعلها تقف من المسائل العمالية العامة موقف المتفرج .

رابعا - الأمية : ان سبب ضعف الحركة النقابية يرجع الى عدم معرفة بعض أعضاء مجالس الادارة للقراءة والكتابة . والغريب أن من هؤلاء الأميين من هم في لجان الشكاوى .

خامسا - العلاقة بين القيادات النقابية وقواعدها : لقد فترت العلاقة بينهما لأن العضوية الالزامية والتحصيل التلقائي للاشتراكات جعل القيادة النقابية لا تهتم بتوطيد علاقاتها بالقاعدة ، كما أن القيادة النقابية لم تأخذ بنظام المندوبين في جمع اشتراكات الأعضاء واجتذاب أعضاء جدد وتنمية الصلات بالقاعدة .

وهكذا يتضح ان التعديل الذى أدخل على قانون النقابات عام ١٩٥٢ لم يؤثر التأثير الكافى ، بل زاد تفتت الحركة العمالية ، واستمرت هذه الظاهرة - التفتت - باستمرار نقابة المنشأة ، كما ظلت أمراض الطبقة العاملة كما هي ولم تعالج .

ثم أدرك العمال ظاهرة التفتت هذه فدعوا فى المؤتمر الثانى للاتحاد العام المنعقد فى ٣٠ يناير عام

١٩٥٨ الى الارتفاع بمستوى التنظيم النقابى من مستوى نقابة المنشأة الى مستوى النقابة العامة على مستوى الصناعة ، الأمر الذى هبط بعدد النقابات الى ٥٩ نقابة تتفرع عنها كمجرد تنظيمات داخلية لها ٨٨٥ لجنة نقابية على مستوى المنشآت ، وبهذا تم القضاء على التفتت النقابى ، وبدأت الفترة الثانية .

الفترة الثانية من عام ١٩٥٩ - ١٩٦١ : وبدأت هذه الفترة بصدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، والذى على ضوئه وأساسه سارت النقابات فى إعادة تكوين نفسها داخل النقابة العامة ، فتكونت نقابة عامة لعمال المخابز ونقابة عامة لعمال الفزل والنسيج . . . وهكذا حتى تكونت ٦٤ نقابة ثم خفضت بعد ذلك الى ٥٩ نقابة ، وبذلك حدث التكتل العمالى ، فالنقابة العامة أقوى من نقابة المؤسسة كما أنها أكثر تأثيرا داخل المجتمع العمالى ، ومع هذا فقد كانت هناك عدة ملاحظات على النظام النقابى الجديد (النقابة العامة) بعد عام ١٩٥٩ ومنها :

أولا - لائحة النظام الأساسى : ان معظم أو كل النقابات فى ج . ع . م لا توجد بلائحتها ديباجة على الاطلاق ، ولا نجد بها أية اشارة عن فلسفة النقابة

بصفة عامة ولزومها للعمال ، وكما نجد حديثها عن أغراض النقابات لا يتعدى المادة الواحدة ، وأيضا لا نجد بها أية اشارة الى الوسائل التى يمكن أن تحقق هذه الأغراض .

ثانيا - النقابة العامة : ان معظم النقابات العامة لم تشكل لها نقابات فرعية فى المحافظات حتى أن عددا كبيرا من عمالها كانوا لا يعرفون عنوانها للانضمام اليها . ولم يكلف مجلس ادارتها نفسه عناء البحث عن عمال المهنة لانضمامهم الى عضويتها .

ثالثا - الانتخابات : منذ فترة هيئة التحرير الى الاتحاد القومى والانتخابات تجرى وينجح القادة العماليين هم هم ، ولا يتغيرون فى أى انتخابات ، مما أوقف عملية دفع دماء جديدة الى الحركة النقابية ، كما أنه ثبت القيادات النقابية بلا تغيير ولهذا ما له بوعليه ما عليه .

رابعا - ميوعة الحركة النقابية : اننا لا نجد أثرا لكلمات ساعات العمل أو التأمينات الاجتماعية أو الأجور ... الخ ، وهى الأسس التى تشيد عليها النقابات ، وبقدر ميوعة هذا الأساس بقدر ما تتميع

الحركة النقابية ، مما زعزع من ثقة العمال في قدرة
الحركة النقابية •

خامسا - بروز طابع الشكلية : بمعنى ظهور
الأجهزة بكامل خصائصها ومميزاتها على حساب فعالية
العمل النقابي ، ونتج عن هذا تركيز السلطات في
النقابات العامة والأقلام من سلطات اللجان النقابية •

ويتضح من كل هذا أن النقابة العامة ظلت حتى
بداية القوانين الاشتراكية في المراحل الأولى لها فلم
تتعمق في الوسط العمالي ولم تحدد لها منهجا واضحا
مما أثر على حركتها في الوسط العمالي •

كما أن استعراض حركة الاتحادات العمالية يوضح
مدى التقدم الذي أحرزته ، ففي عام ١٩٥٦ بلغ عدد
الاتحادات العمالية (٤٩) اتحادا ، وتتركز هذه
الاتحادات بالقاهرة إذ يوجد بها (٢٨) اتحادا منها
(١٩) اتحادا نشطا وهي تبلغ حوالى ثلثى الاتحادات
النشطة في جمهورية مصر تقريبا ، ويرجع هذا التركيز
إلى التركيز الصناعى بها ، وتليها الاسكندرية وبها
(٧) اتحادات منها (٥) اتحادات نشطة •

وقد بلغ عدد النقابات العمالية المنضمة الى الاتحادات فى عام ١٩٥٦ (٣٩٨) نقابة تضم ٢٥٠ر٣٥٨ عضوا من بين ١٢٤٩ نقابة موجودة بالبلاد تضم ٢٩ر٤٥٩ عضوا ، والقياس هنا ليس بعدد النقابات لأن عدد النقابات المنضمة الى الاتحادات أقل من ثلث عدد النقابات المشكلة بالبلاد ، وانما هو بعدد الأعضاء المنضمين الى هذه النقابات ، والذي يوضح أنها من أقوى وأكبر النقابات العمالية .

ولم تكن الاتحادات نشطة بالشكل الذى يمكنها من أن تلعب دورا وسط الطبقة العاملة مثل اتحاد الغزل والنسيج ، واتحاد البترول والكيمياويات الذى كان اندماج لاتحادين ، وانما كان دور الاتحادات النشطة الأخرى قاصرا على نقاباتها ومشاكلها المحلية، وسنتناول بعض الاتحادات النشطة بشيء من التفصيل .

أولا - اتحاد البترول والكيمياويات :

اجتمع مجلس ادارته فى منتصف ابريل عام ١٩٥٤ برئاسة أنور سلامة ، والذي كان رئيسا لنقابة شل بالسويس ، وفى هذا الاجتماع قرر الاتحاد دعوة الاتحادات المهنية المختلفة لدراسة مشروعات تكوين

اتحاد عمال جمهورية مصر ، كما كون لجنة اتصال مهمتها الاتصال بالاتحادات والنقابات والمساهمة في تكوين الاتحادات المهنية والاتحاد العام ، وهي خطوة قوية استهدفت ايقاظ الوعي العمالي .

وفي ١١ أكتوبر عام ١٩٥٧ اجتمع مجلس ادارة الاتحاد ، وقرر تكوين جهاز للعلاقات العامة ، واتخذت له فروع في القاهرة والسويس والاسكندرية ، وتولى أسعد راجح نائب رئيس الاتحاد مراقبة أعمال هذا الجهاز ، الذى كان يهدف الى تدعيم الصلات بين نقابات الاتحاد والى تثقيف الراى العام العمالي ، وزاول هذا الجهاز نشاطه ففى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٥٧ قام كل من أنور سلامة وأسعد راجح وعلى السيد على بزيارة الاسكندرية والاجتماع بأعضاء النقابة العامة للمدايح ونقابة شل والملح والصودا وموظفى الحرير الصناعى ، وقد أسفرت هذه الرحلة عن انضمام نقابة الحرير الصناعى بالاسكندرية الى اتحاد البترول والكيماويات .

وفى المجال الثقافى عقدت نقابة مستخدمى شل برامج ثقافية منها برنامج لاعداد فصول لتعلم اللغة الانجليزية ، كما نظمت مناظرة حول موضوع « هل

أدت النقابة المصرية رسالتها « حضرها عدد كبير من أعضاء النقابة والنقابات الأخرى ، وفي نهاية المناظرة أصدرت النقابة توصياتها وجاء بها ضرورة النص في التشريع على وجوب إعادة العامل النقابي المفصول بسبب نشاطه النقابي ، وتعديل القانون لكي ينص على جعل الحد الأدنى لتكوين النقابة ٥٠٠ عضوا ، وكذلك مطالبة النقابات بالاهتمام بالثقافة والتربية النقابية السليمة التي تبصر العمال . ويجدر بالذكر أن كل توصية من هذه التوصيات قد أخذ بها عند تعديل قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، مما يدل على جدية هذه التوصيات وهذه المناظرة .

ومن ذلك يتضح أن هذا الاتحاد قد أثرى الحركة العمالية ، ولهذا لم يكن غريبا أن يأتي أول رئيس للاتحاد العام - أنور سلامة - من هذا الاتحاد ، ولكن الحق يقال فقد كان لشراء الاتحاد المادى الدور الكبير والمؤثر فى نشاطه ، فمن المعروف وكما مر بنا أن الضعف المادى قد أثر على نشاط كثير من النقابات والاتحادات فى هذه الفترة .

ثانيا - اتحاد النسيج :

تكونت لجنة سميت (لجنة مشروع اتحاد نقابات
الغزل والنسيج بجمهورية مصر) لدعوة النقابات
لانشاء هذا الاتحاد ، وأرسلت الخطابات الى مجالس
ادارات النقابات ، تدعوهم فيها لحضور المؤتمر بدار
الاتحاد بشبرا مصر فى يوم ٩ أغسطس عام ١٩٥٣ .
ثم عقد اجتماع لنقابات الغزل والنسيج
بالجمهورية المصرية ، وحضره الصاغ أحمد عبد الله
طعيمة رئيس ادارة الاتحادات والنقابات بهيئة
التحرير ، وحضره أيضا محمد مصطفى مفتش مصلحة
العمل ومندوبو ١٣ نقابة ، وفى هذا الاجتماع انتخب
مجلس ادارة الاتحاد (١) .

وبدأ الاتحاد يعقد مؤتمراته فعقد فى مدينة
الاسكندرية فى يوم ٦ يوليو ١٩٥٦ بجمعية الاسعاف
المؤتمر الثالث للنسيج ، واستمر المؤتمر ثلاثة أيام ،
درس خلالها موضوع الأجور وطريقة تحديدها وتسوية
المنازعات القائمة حولها ، ثم أصدر عدة توصيات

(١) تألف هذا المجلس من : أحمد فهميم ومحمد الشعراوى وأحمد مختار وانور
مناع ومحمد عامر ومحمد عبد الجواد القطان وعلى أحمد وعباس شافعى وكمال الزينى
وأحمد اليابانى ومتولى محمد عبد الله ومحمد عامر وفتحى عبد ربه وعلى خلف فرغلى
وعبد جوده ومحمد عبد القوى وعبد المعطى شحاته وصلاح ربيع وأبو العينين
حتاته وصلاح الدين فهمى ، وسيد عبد الصمد ، ورأس هذا الاتحاد أحمد فهميم .

أهمها : أولا جعل الحد الأدنى لأجر العامل فى الصناعة ٢٥ قرشا فى اليوم ، ثانيا إصدار تشريع بإنشاء مجالس الأجور ، وثالثا يجب أن تتضافر جهود الاتحادات المهنية الأخرى لتكوين اتحاد عام ، وهذه التوصيات أيضا نظرا لجديتها فقد أخذ بها عند إصدار القوانين الجديدة ، وكان أول ماأخذ به هو تكوين الاتحاد العام •

وبعد نجاحه فى هذا المؤتمر بدأ يعقد مؤتمرات ثقافية كل ستة شهور لمناقشة أهم المشكلات الاقتصادية والعمالية العامة المرتبطة بصناعة النسيج، فعقد مؤتمره الثقافى الرابع فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٧ وختمه فى ٢٦ منه ، وحضره مندوبو ٣٥ نقابة من نقابات النسيج بالجمهورية • وقرر فى نهاية مؤتمره تأييد الشعب العراقى فى كفاحه ضد الاستعمار وتأييد الشعوب المكافحة فى قبرص والجزائر والبحرين • ثم رجا المسئولين سرعة البت فى حل مشكلات مهنة النسيج •

وبعد ذلك قدم اتحاد نقابات الغزل والنسيج مذكرة الى المسئولين (١) لخص فيها الصعوبات التى يجتازها

(١) وزير الشئون الاجتماعية والعمل والصناعة ومدير عام الادارة العامة

عمال الغزل والنسيج ، وفيها أيضا تعرض لمشكلات العمال بمصانع نسيج الألياف والحراير بشبرا الخيمة - عبد الفتاح بشير وشركاه ولويس شحاتة - وشركة مصر لنسيج الحرير بحلوان ، كما تناولت المذكرة المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردى والخاصة بفترة الاختبار ، وذكرت أنها استغلت بما يتنافى مع غرض المشرع وأنها السبب الرئيسى فى معظم مشكلات عمال النسيج ، ومن هذه المذكرة يتضح اهتمام الاتحاد ببحث مشاكل أعضائه ووضع الحلول لها ودفعها للمستولين للعمل بها .

ويتضح من هذا النشاط أن اتحاد النسيج كان من أنشط الاتحادات العمالية المصرية وسط الطبقة العاملة نظرا لاتساع قاعدته العمالية المنتشرة هنا وهناك ، ولذلك كان يعق مركزا من مراكز الاشعاع الثقافى النقابى . والدليل على هذا مؤتمراته الثقافية التى نظمها . ثم مشاركته فى القضايا الدولية .

أما الاتحادات النشطة الأخرى والتى اقتصرت على دائرة نقاباتها فهى عديدة ومنها اتحاد نقابات النقل المشترك الذى كون لجنة خاصة لفض المشكلات العمالية وهى مكونة من النقابيين صاوى أحمد صاوى رئيس

الاتحاد وزكى مخيم السكرتير العام وعلى المهدي
وعبد المنعم طنطاوى والحاج امام ، وهم من أعضاء
مجلس ادارة الاتحاد ، والهدف من هذه اللجنة هو حل
كل نزاع قائم بين أعضاء الاتحاد وشركات النقل
المشترك وأيضا بين أعضاء النقابات .

وهذه الصورة تعطينا فكرة نسبية عن نجاح
الاتحادات فى أداء رسالتها بالرغم من الظروف الصعبة
التي كانت تمر بها ، فقد اعتمدت على بعض الأفراد
النقابين المتطوعين أساسا ، ويرجع هذا الى ضعف المركز
المالى للاتحادات ، والذي أدى الى ضعف تنظيم الخدمات
النقابية لأنها تحتاج الى مصروفات ، ودليل الضعف
هذا نجده فى مديرية قنا التي لا يوجد بها أى اتحاد
يقدم خدمات للعمال ، كما يتضح بصورة أكثر عندما
نجد أن محافظة الاسكندرية ورغم أهميتها الصناعية
وتركز جزء هام من العمال بها لا يوجد بها سوى اتحاد
واحد يقدم خدمة واحدة للعمال ، كما أدى الضعف المالى
أيضا الى قلة اعتمادها على اللجان المتخصصة .

ولنا أن نتساءل بصفة عامة ومع الظروف التي
عاشتها هذه الاتحادات هل حققت هذه الاتحادات الغرض
من انشائها ؟

الواقع يقول أن غالبية الاتحادات المصرية لا تزيد عن كونها مجرد صورة من صور النقابات التى أنشأتها، وعلى هذا الأساس لم تحقق التكتل الأكثر قوة ، والذي يتيح لها أن تحقق الأغراض التى تمجز عنها النقابات ، كما أن هذه الاتحادات لم تضم سوى ٣٩٨ نقابة أى أقل من ثلث مجموع النقابات والباقي لا يزال خارجها ، فالقاهرة هى المحافظة الوحيدة التى ترتفع بها نسبة النقابات المنضمة الى الاتحادات اذ تصل فيها الى ٢٤٩ نقابة ، بينما لا تزيد فى الاسكندرية عن ٣١ وفى الغربية أيضا لا تتجاوز ١٢ نقابة .

وفى الحقيقة يرجع عدم تحقيق الاتحادات للقوة المطلوبة منها الى عدة أسباب منها :

أولا - نص القانون : فقد نص على أن مهمة الاتحادات هى الدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات الأعضاء ، والمصالح المشتركة شئ والمسائل الفردية شئ آخر ، والواقع الذى كانت تعانيه الاتحادات هو أن العمال حملت الاتحادات مسئولية حل مشاكلها الفردية ولذا كانت لاتستطيع أن تتفرغ لعملها الأساسى وهو الدفاع عن المصالح المشتركة .

ثانيا - زيادة الأعباء : كثير من الاتحادات يتكون من نقابة أو نقابتين كبيرتين أنشأتا الاتحاد ، الى جانب مجموعة كبيرة من النقابات الصغيرة التي تنقصها الخبرة الفنية ، وتحتل النقابة أو النقابتان المراكز الرئيسية في الاتحاد ، وتكون النتيجة أن تزيد على أعبائها النقابية أعباء جديدة - أعباء الاتحاد - وتتوزع الجهود ، وتكون في النهاية جهود الاتحاد أضعف من جهود النقابة التي أنشأته .

ثالثا - دور الأسماء : ان الاتحادات ترتبط بالأسماء ، فاذا سألت عن اتحاد النقل المشترك ، قالوا (الصاوى) واذا سألت عن اتحاد النسيج قالوا (فهيم) ، والمعمار (التونى) ، ولتوضيح ذلك نجد أنه عندما ذهب التونى الى الحجاز لا تجد لاتحاده أثرا ، وأيضا عندما اختلفت نقابات المحال التجارية ضاع الاتحاد نتيجة للخلاف ، كل هذا لأن سيد خلاف رئيسه لم يذهب اليه ، وهكذا نجد الاتحادات ترتبط بالأسماء التي بدونها تضع الاتحادات .

وهكذا تتضح أسباب ضعف الاتحادات ، والتي
تكن في عدم فهم الفكرة النقابية السليمة وأيضا
للخلاف بين الأعضاء وللضعف المالي ولصغر حجم
النقابات . كما أن اشراف الحكومة المالي والاداري عليها
زادها ضعفا الا أنه في الحقيقة أفادها من الناحية
التشريعية .

الاتحاد العام للعمال

من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١

- تكوين الاتحاد العام للعمال ومؤثراته •
- اللائحة التنظيمية •
- استقالة أنور سلامة وأسبابها •
- اللجنة الودية - ودورها •
- إعادة تنظيم الحركة العمالية ومواقفه •
- العمال في مجلس الأمة •

ان الاتحاد العام للعمال هو ممثل العمال ، يساهم في الاشراف والتوجيه الصحيح للحركة العمالية • والدفاع عن القضايا العامة للعمال ويحمي الاتحادات والنقابات الأعضاء من أى ظلم •

وفي الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٧ كان لكل نقابة كيانها الذاتى المنفرد ، وكانت هذه خطة مرسومة من الثورة لتكوين الحركة العمالية ، فمنذ قيام الثورة

والقيادات العمالية تطالب كما نص القانون على تكوين اتحاد عام ، ولكن محاولاتها - وكما مر بنا - لم تسفر عن شيء خلال هذه الفترة ، ومع هذا فلم تغامر القيادات العمالية بمعاداة الثورة عندما كان يطلب منها الانتظار أو تعطى وعدا .

وفي الحقيقة فقد كانت هناك عدة جهات تتحد في رأيها وفي نظرتها بالنسبة لقيام الاتحاد . وأولها جهات الأمن ، التي كانت ترفض قيامه خشية أن تسيطر عليه فئة معينة ذات فكر معين ، وثانيها هيئة التحرير ، لأنه سوف يفقدها ادعاء تمثيل العمال في مصر ، وثالثها الثورة ، والتي كانت تفضل أن تتعامل مع ألف نقابي وهم مفككون بدلا من أن تتعامل مع هيئة شرعية لها كيائها ، اذ كانت تخشى هذا التجمع .

وكما ذكر بعد أن اطمأنت سلطات الأمن الى تجربة المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ولم ترى فيه أية خطورة أو فاعلية يمكن أن تجعله مصدر خطر ، وافقت على انتهاء التجربة والسماح بتكوين الاتحاد العام المصري للعمال ، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت القيادات العمالية بالاتصال بهيئة التحرير لعدم معارضتها ، كما قام عبد الناصر بالاجتماع ببعض

النقابيين ، عسى أن تسفر هذه الاجتماعات عن تفهم شخصى لبعض الأفراد الذين كان من المحتمل أن يقوموا بتكوين الاتحاد العام ، فاجتمع على انفراد مع كثير من النقابيين مثل الصاوى وأنور سلامه وأحمد فهيم وسيد قنديل ، ودار حديثه مع الواحد منهم عن شخصيته وخلفيته وتطلعاته وأهدافه وأطماعه وطموحه .

وعلى أثر هذه اللقاءات بدأوا فى تكوين الاتحاد العام ، فاجتمعت لجنة السبعة (١) - كما أشيع وقتها - حوالى ٢٠ جلسة فى مكان لا يعرفه أحد بمدينة القاهرة بقصد تكتّم الخبر ، وذلك بدلا من أن تخرج عملية تكوين الاتحاد يومئذ على أساس شعبى ولو من حيث الشكل والمظهر على الأقل .

وكان أنور سلامه رئيس اتحاد البترول والمرشح رئيسا للاتحاد العام - كما كان واضحا - هو الذى يدير كل عمليات تكوين الاتحاد مع طعيمه ، ومن هذه الفردية وكما ذكر عبد الغنى نشأت ثغرة بمشروع لائحة النظام الأساسى ، وتتمثل فى النص الذى من شأنه أن يجعل

(١) تكونت اللجنة من أحمد فهيم وسيد خلاف ومحمد كامل العقيل وأنور سلامة وصبحى رمضان وصاوى أحمد صاوى ومحمد أمين القرموطى .

عضوية ممثلى الاتحادات والنقابات العامة فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام عضوية شخصية وليست بعضوية منظمات أعضاء ، وهذا النص لا يوجد ما يماثله فى لوائح اتحادات العمال الأخرى .

وبهذا النص تصبح حرية القاعدة العمالية لاقيمة لها ، لأنه اذا فقد أحد أعضاء المجلس صفته النقابية بالسقوط فى انتخابات الاتحاد الذى يمثله أو النقابة العامة التى يمثّلها ، استمر عضوا فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام ، ولا يكون للاتحاد العام أو النقابة الحق فى طلب تعيين مندوب غيره ، وبذلك يتضح أن الغرض من هذا النص تثبيت القيادات النقابية التى ترتاح إليها السلطات وسد الطريق فى وجه وصول أى نقابى لا ترغب فيه هيئة الاتحاد العام اذا نجح فى كسب ثقة القاعدة العمالية للاتحاد المهنى أو نقابته .

ورفضت سلطات الأمن التصحيح وجعلت موافقتها على تكوين الاتحاد العام مقترنة بهذا النص واتخذ العمال موقفا سلبيا ازاء هذا النص ، لم يبدوا فيه رأيا واضحا حيث كانت تعوزهم الوسيلة الى ذلك .

وتجنبنا للصراعات بين العمال رأت الثورة أن على

القيادات النقابية أن توحد نفسها وتكون قائمة تختارها الجمعية العمومية للاتحاد ، وأرتضت القيادات النقابية أيضا هذه الصورة ، سواء عن طواعية أو عن كرة طالما هذه ارادة الثورة ، ورأت أن تكسب قيام الاتحاد العام الشرعى والزمن كفيل بعد هذا بتصحيح الوضع .

وعلى كل هذا تلاقى القيادات النقابية (١) للموافقة على تكوين الاتحاد العام ودستوره ، فكان يمثل التأمين عبد اللطيف بلطية ومثل النقل الصاوى وكذلك مثل التاكسيات العقيلي ، كما مثل أنور سلامة وعلى سيد على البترول وأحمد فهم أيضا مثل عمال النسيج ، بينما مثل عمال الترام عبد العزيز مصطفى ، ثم مثل المسلمين نقابات عمال البنوك، وكذلك مثل عبدالرحيم عز الدين نقابات المحلات التجارية ، وأيضا مثل سيد قنديل نقابات عمال الطباعة ، وهؤلاء النقابيون كانوا بصفة عامة متجاوبين مع الثورة ، كما كانت مؤهلاتهم النقابية تسمح بتمثيلهم للعمال ، فهم أعضاء منتخبون فى نقاباتهم ، ومن هنا كان الشكل مقبولا لتحقيق

(١) وكلهم ممثلون لنقابات كبيرة . كما اتصلوا أيضا بالنقابات الأخرى واختاروا منها ممثلها فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام .

الهدف وهو قيام الاتحاد العام ، وأن خطوة الانتخابات للاتحاد العام بصفة عامة ستأتى على مر الأيام .

وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام المصرى للعمال فى الثلاثين من يناير عام ١٩٥٧ بقاعة المحاضرات بالفرقة التجارية للقاهرة ولم يعقد المؤتمر سوى جلسة واحدة قصيرة .

وحضر هذا المؤتمر ١٠١ عضوا يمثلون ١٥ اتحادا ونقابتين ، وانتخب الحاضرون أنور سلامة رئيسا للجلسة وأحمد فهميم سكرتيرا لها - وقد ضم الاتحاد العام حتى يوم تأسيسه ٤٨٥ ر ٤٤٢ عاملا ، وهم منضمون الى الاتحادات والنقابات المؤسسة له - وقد أجريت فى هذه الجلسة الانتخابات لاختيار هيئة المكتب ، وأعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد (١) . كما وافق الحاضرون أيضا فى هذه الجلسة على لائحة النظام الأساسى (٢) .

(١) وانتخب أنور سلامة رئيسا للاتحاد العام ، أحمد فهميم نائبا له ، صاوى أحمد صاوى وكيله ، محمود العجمى سكرتيرا عاما ، زكى سلامة مساعدا للسكرتير العام ، محمود المسلمانى أمينا للصندوق ، وانتخب لعضوية المجلس التنفيذى للاتحاد محمد أحمد العقيل ، عبد الرحيم عز الدين ، حامد عبد السلام بكير ، سلامة خليل ، سيد قنديل ، محمود منصور القرموطى ، محمد التونى ، محمد مصطفى ، منصور عبد النعم ، عبادى محمد عثمان ، والجدير بالذكر أن هؤلاء الأعضاء قد فازوا بالتزكية .

(٢) اتخذ الاتحاد مقرا له شقة كانت للأستاذ عبد الفتاح حسن المحامى قبل اعتقاله ، وقد كان وزيرا وفديا .

وبدأ الاتحاد العام يمارس نشاطه تحت وصاية السلطات بسبب كل الظروف التي أوردناها والخارجة عن ارادة أعضائه وأيضا لأن اشتراكات النقابات الأعضاء لم تكن كافية لتغطية النفقات ، مما دفعه دفعا للاعتماد على الصاغ طعيمه فى تأثيثه وتمويله • مما أزداد الصورة هزالا ، ومع هذا تشبث به العمال واعتبروه خطوه للأمام يمكن الارتكاز عليها لتعديل الوضع مستقبلا •



وتتكون لائحة النظام الأساسى للاتحاد من مقدمة وخمسة أبواب واللائحة الداخلية • وسنعطى فكرة بسيطة عن هذه اللائحة •

يطلق على الاتحاد العام اسم - الاتحاد العام المصرى للعمال - ومقره مدينة القاهرة ، والهدف منه تحقيق الغايات العمالية • ومنها : تمثيل عمال جمهورية مصر فى اللجان والمؤتمرات الداخلية والخارجية ، المساهمة الفعالة فى التكوين الاتحادى والنقابى ، التوجيه الصحيح للحركة العمالية والدفاع عن القضايا العامة للعمال ، دعم الكيان العمالى العربى والعالمى ، العمل

على تحسين واستكمال التشريعات العمالية ٠٠٠ الخ ٠

والمؤتمر هو السلطة العليا ويرأسه رئيس الاتحاد العام ، ويتكون من ممثلى الاتحادات والنقابات الأعضاء ، ويكون تمثيل كل اتحاد أو نقابة عضوا فى المؤتمر مرتبطا بعدد أعضائها فنجد أن لكل ٢٠٠٠ عضو ٣ ممثلين بينما لكل ١٥ و ٢٠ ألف ٧ ، ٨ ممثلين ومعنى هذا أن النقابة كلما كبرت كلما قل عدد ممثليها نسبيا حتى تتقارب فى عدد ممثليها مع النقابات الصغيرة ، حتى يحدث التوازن بينهما ولا تآكل النقابات الكبيرة الصغيرة ، فيكون الرأى متوازنا فى هذا البرلمان العمالى ٠

ويقوم المجلس التنفيذى بإدارة شئون الاتحاد العام وهو مسئول أمام المؤتمر وينتخب لمدة عامين ، ويتألف من أعضاء ينتخبون من بينهم هيئة المكتب ٠ كما يتكون الجهاز الداخلى للاتحاد العام من شعب لعمال الصناعة والتجارة ٠٠٠ الخ ، وتتكون كل شعبة من لجان تمثل مختلف النشاط ، وهكذا ٠

واشترط الاتحاد للانضمام له أن يكون عدد أعضاء النقابة التى ترغب فى الانضمام ١٠٠٠ عضو فأكثر ،

وآلا يكون لهذه النقابة اتحاد ولا نظير لها فى المهنة ،
وتدفع رسم انضمام ١٥ جنيهًا والاشتراك الشهرى ١٠٪
من اشتراكات النقابة أو الاتحاد الراغبين فى
الانضمام .



وما أن مرت بضعة شهور على تكوين الاتحاد حتى
بدأ الصراع بين رئيسه أنور سلامه وبين فتحى كامل
الأمين العام لاتحاد العمال العرب ، فلم يكن فتحى كامل
راضيا عن رئاسة أنور سلامه للاتحاد ، وأدى هذا
الصراع الى اساءة العلاقات بين اتحاد العمال العرب
والاتحاد العام المصرى للعمال ، كما أصبح لكل منهما
تكتله الذى يناصره سواء من النقابيين العماليين مثل
حلمى ابراهيم أو من هيئة التحرير مثل الصاغ طعيمة
ووفاء حجازى ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل
استعان فريق فتحى كامل بالصاغ طعيمة لاقصاء أنور
سلامه من الاتحاد العام ، وكان هذا الدور فى الحقيقة
فى غير صالح الحركة النقابية واستقلالها ، بل زادها
تصدعا على تصدعها .

وعندما جرت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ ،

تقدم لها طعيمة بقائمة وأيضا تقدم لها زكريا
محي الدين بقائمة أخرى ، وأسفرت نتيجة الانتخابات
عن سقوط معظم مرشحي طعيمة ، وعزا هذا طعيمة الى
تدخل زكريا محي الدين في الانتخابات ، وأنه عمل على
انجاح قائمته واسقاط قائمة طعيمة ، وغضب لذلك
طعيمة واعتكف في بيته وأراد أن تخرج مظاهرات من
الشركات في اضرابات لصالحه ، تطالب بانجاح
مرشحيه ، مما يشكل ضغط على القيادة السياسية لتعيد
تقييم الموقف .

ورفض أنور سلامة أن يكون للعمال دور كهذا
لتمثيل ضغط على القيادة السياسية ، ولذا اعتبر غير
متعاون مع طعيمه ، ومن هنا قام الأخير بالاتصال ببعض
أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد للاثارة ، مما ترتب
عليه تعذر قيادة أنور سلامه للاتحاد فقدم استقالته
للاتحاد الذي قبلها في أواخر شهر فبراير عام ١٩٥٨ .
الأنه لم يعين أحدا في منصبه . وأيضا قدمت هيئة
المكتب استقالتها وشكلت هيئة جديدة (١) وعاد أنور

(١) من أحمد فهمي ، محمود العجمي ، كامل العقيلي ، أمين القرموطي ، منصور
عبد المنعم ، وتولى الأخير أمانة الصندوق بدلا من محمود المسلماني ، وعين العقيلي
سكرتيرا عاما للاتحاد ، العجمي عين وكيلا ، القرموطي سكرتيرا مساعدا . بينما ظل
أحمد فهمي كما هو وكيلا يدير أعمال الاتحاد بدلا من أنور سلامة .

سلامه الى رئاسة اتحاد البترول والكيماويات .

وبذلك استبعد أنور سلامه من قيادة الاتحاد العام - نتيجة لموقف سياسى لا علاقة له بالحركة العمالية - وكان المفروض أن يؤدى ذلك الى وقف الحرب الباردة بين الاتحادين المصرى واتحاد العمال العرب ، ولكن العلاقات بين الاتحادين لم تتحسن ، لأن أحمد فهم وأغلبية أعضاء المجلس التنفيذى تعاطفوا مع أنور سلامه ، وأبوا الا أن يتركوا مقعد الرئاسة شاغرا ورفضه أحمد فهم أكثر من مرة ، وشجعهم على هذا تصريح عبد الناصر لبعض أصدقائه بأن أنور سلامه سيعود الى رئاسة الاتحاد بعد أن يفرغ من مهمة الوحدة ، لكل هذا لم يكن فتحى كامل مرتاحا لهذا الوضع لأنه كان يخشى عودة أنور سلامه من جديد الى رئاسة الاتحاد .

ومما مر بنا يتضح أن الاتحاد العام للعمال عانى من صراعات النقابيين فتحى كامل وأنور سلامه مع بعضهما البعض ، وكل منهما له اتجاه وتيار وأنصار ومعارضون ، وصراع آخر مع السلطة ، ودون النظر الى المنتصر أو المنهزم فى هذا الصراع أو ذاك فعلى من كانت تعود النتيجة النهائية ؟ لقد كانت تعود بالطبع على الطبقة

العاملة التى ظلت مطالبها كما هى بلا تحقيق ، فمن يبحث مطالبها أو مشاكلها وسط هذا المعترك ، بالطبع لا أحد ، فلقد امتصت هذه الصراعات كل جهود قيادتها .



ومنعا لتكرار الصراع بين فتحى كامل وأنور سلامة ، اتصل عبد المغنى سعيد (١) بأنور السادات أمين عام الاتحاد القومى واقترح عليه تكوين لجنة للعلاقات الدولية تقوم بدور دولى مصرى لعلاج هذه المسائل ، وتضم هذه اللجنة ، الاتحاد القومى ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل واتحاد العمال العرب والاتحاد المصرى للعمال ومندوبا عن رئاسة الجمهورية ، وتكون اللجنة على مستوى غير رسمى للمحافظة على سريتها ، حتى لا يقال ان الحكومة تتدخل فى الحركة النقابية وتوجهها .

وتكونت بالفعل هذه اللجنة وسميت - اللجنة الودية للعلاقات النقابية الدولية - ورأسها أنور السادات وضمت فى عضويتها حسين الشافعى وكمال

(١) وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المركزى .

رفعت وأحمد فهميم عن اتحاد عمال مصر وفتحى كامل عن اتحاد العمال العرب ، وكان عبد المغنى سعيد مقرر اللجنة وسكرتيرها الفنى ، وامتنع طعيمه عن المشاركة فى اللجنة ، ولكنه فجأة نعى عن مكتب العمل والعمال فى الاتحاد القومى ، وتولى بدلا منه خالد فوزى شئون المكتب فتعاون مع اللجنة •

وقبل انعقاد المؤتمر الثانى لاتحاد العمال العرب فى ٢٤ ابريل عام ١٩٥٩ ، انعقدت لجنة العلاقات النقابية الدولية للنظر فى ترشيح الأمين العام (١) وقررت صراحة أن لايجدد فتحى كامل ترشيح نفسه تلافيا للخلافات وحرصا على صالح الاتحاد ، وقررت أيضا بعد موافقة رئاسة الجمهورية أن يكون أسعد راجح هو المرشح الوحيد للأمانة العامة لاتحاد العمال العرب •

وانتخبت وفود الدول العربية أسعد راجح أمينا عاما لاتحاد العمال العرب بالاجماع ، وبذلك ذهب فتحى كامل من اتحاد العمال العرب وكان قد سبقه أيضا الصاغ طعيمه من مكتب العمل والعمال فى الاتحاد القومى •

(١) كانت تعقد جلساتها بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة •

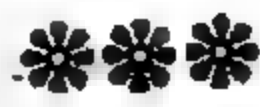
وهذا يدل على تدخل السلطة فى كل شىء ، وأن العمال ليس لهم من أمرهم شىء ، فقد كونت الحكومة اتحاد العمال ولكنها افرغته من كل مضمون فهى تأتى بمن تريد وتخرج من تشاء فبيدها ناصية الأمور .

وفى الحقيقة فقد كانت هناك عدة أسباب ساعدت السلطة على هذا المسلك ومنها الصراع على النفوذ فى المحيط النقابى بين فتحى كامل وأنور سلامه ، ويمكن القول بان القيادة السياسية رأت فيه صراعا داخل الحركة العمالية فأنتهزت الفرصة وتركتة ينمو ، وقد نتج عنه عدم تكوين اتحادات محلية أو فرعية للاتحاد العام ، وهو ما سعت اليه الثورة .

وكان من الأسباب التى ساعدت السلطة على مسلكها هذا أيضا أنه لم يكن هناك تجانس فى مستوى الوعى النقابى والثقافة النقابية بين أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام عند انشائه ، فبعض هؤلاء الأعضاء صعدوا الى القمة عن غير طريق التمرس النقابى ، كما انه لم يكن بين هؤلاء الأعضاء تجانس فى الدوافع التى تدفع الى العمل والفلسفات التى تحرك الأشخاص .

وكانت هذه التجربة مفيدة للحركة العمالية اذ رأت

فيها أنها لم تحقق خلال السنتين من عام ١٩٥٧ - ١٩٥٩ التقدم المطلوب ، ورأت فيها أيضا ابعاد رئيس اتحادها . كما أوضحت التجربة ضعف الحركة العمالية وتفككها وعدم توافر الحماية النقابية لقاداتها ، لكل هذا بدأت فكرة اعادة تنظيم الحركة العمالية تراود الجميع .



بعد أن تمت الاجراءات التمهيدية التي اتخذت لتنفيذ التنظيم النقابي الجديد - والذي كان من المفروض أن يتم - فى يسر وبدون أية معوقات ، لأن المؤتمر الثانى لاتحاد نقابات العمال هو الذى تبنى الدعوة اليه ، ورحبت الحكومة بذلك ، وهيأت الاطار القانونى للتنفيذ فى القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ بشأن قانون العمل الموحد ، كما أن جميع الخطوات الخاصة بذلك تمت بعلم رئاسة الجمهورية وموافقتها .

وبدأ عمال البترول والنسيج تكوين نقاباتهم العامة ، ولكنهم فوجئوا عندما ذهبوا الى مصلحة العمل لايداع مستندات تكوين النقابتين ، بامتناع موظفى المصلحة عن قبول المستندات مع أن هذا الامتناع مخالف للقانون ، فلجأوا الى اشهار تكوين النقابتين فى الشهر العقارى وهو وسيلة قانونية أخرى فصدموها بامتناع

موظفى الشهر العقازى عن القيام باجراءات الاشهار ،
ثم استدعى العمال الى سلطات الأمن لاستجوابهم والتنبيه
عليهم بوجوب الامتثال والامتناع عن التحدى .

وظل التنظيم النقابى الجديد معلقا فى الاقليم
المصرى رغم نجاحه فى الاقليم السورى ، وكان تعنت
سلطات الأمن المصرى ، وتخوفها من تكتل التنظيم الجديد
للعمال فى نقابات قوية قليلة العدد سببا فى تعليق
التنظيم النقابى الجديد ، واستعان حسين الشافعى
بسلطات الأمن فى سوريا ممثلة فى عبد الحميد السراج
لتبديد هذه المخاوف عند عبد الناصر وليوضح حقيقة
الأمر له ، لأن السراج كان موضع ثقة عبد الناصر ،
وفعلا قام بالمهمة وأفرج عن التنظيم النقابى الجديد ،
وتم اجراء انتخابات اللجان النقابية والنقابات دون
معوقات .

وأعلن أحمد فهميم نائب رئيس الاتحاد العام فى
المؤتمر الثانى للاتحاد العام المصرى للعمال اعادة تنظيم
الحركة النقابية على أساس نقابات صناعية عامة ، وذلك
فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٩ ، وحدد القانون رقم ٩١ لعام
١٩٥٩ عدد النقابات العامة ب ٦٥ نقابة شكل منها ٥٩

نقابة عامة على مستوى الجمهورية فى الدورة النقابية
التي بدأت عام ١٩٦١ .

وقد نظم المشرع النقابات العمالية فى القانون رقم
٩١ لعام ١٩٥٩ تنظيما هرميا يبدأ من القمة ويتدرج
هبطا حتى ينتهى باللجان النقابية ، وبعد صدور
القانون تدارك المشرع موقفه الذى تعارض مع النظام
الذى يستوجب الرجوع الى القاعدة العمالية ثم تتدرج
حتى تصل الى القمة ، ولذلك أصدر القانون رقم ١٣٢
لعام ١٩٦٠ منظما النقابات العمالية تنظيما هرميا
قاعدته اللجان النقابية وقمته النقابة العامة .

وعندما جاءت مرحلة انتخابات أعضاء المجلس
التنفيذى للاتحاد العام تفاهم عبد المغنى سعيد - على حد
قوله - مع خالد فوزى بشأن الترشيحات للمجلس
التنفيذى ولمكتب الاتحاد العام ، ووافق على ترشيح أنور
سلامه لرئاسة الاتحاد ، وفى يناير عام ١٩٦٠ تم عقد
المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام فى دار نقابة الصحفيين .

وأيا ماكان الوضع الذى تم به فهو ولاشك انتصار
لإعادة التنظيم النقابى ونقطة تحول هامة فى تاريخ
الحركة النقابية المصرية ، ولكن المؤسف أن يتم التنظيم

النقابي الجديد مرة أخرى بعد مفاوضات الأمن والحكومة
فهي التي تعطى وتمنح ، وكما ذكر فان العمال لا يملكون
شيئا ، وكل من يتكلم منهم مصيره الى سلطات الأمن
وليس ثمة قانون غيره ، فمن يستطيع في ظل هذا
الوضع أن يجروا على عمل شيء ، وقد رأى اتحاد
بلا رئيس لمدة تقرب من عامين من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ،
ورأى أيضا أصابع السلطة في كل مكان ، ولذلك انصاع
العمال للأمر ، ومن هنا فان الاتحاد العام بهذا الشكل
لم يكن حرا ولم يمارس حريته نظرا لسيطرة السلطة
عليه ، والتي كانت لاتسمح بانتخاب - والأصل تعيين -
أعضاء المجلس التنفيذي الا بعد أخذ موافقتها .

وفي أواخر ديسمبر عام ١٩٦٠ بدأ الاعداد للدورة
الثانية للاتحاد العام ، فاجتمعت اللجنة التحضيرية ،
ووافقت ٥٢ نقابة عامة على مشروع لائحة الاتحاد
الأساسية ، وفي أول يناير عام ١٩٦١ عقد المؤتمر
التأسيسي لاتحاد النقابات المصري بحضور ٢٦٧ مندوبا
للقنابات العامة ، وفاز أيضا العمال المرشحون لعضوية
المجلس التنفيذي للاتحاد بالتزكية ، وتم انتخاب أنور
سلامه رئيسا للاتحاد . وبذلك بدأت فترة جديدة من

عبر الاتحاد الذى بدأ يناقش القوانين العمالية
ويُعدها .

ومع ايماننا بالظروف الصعبة التى مر بها الاتحاد،
الا أنه لا بد من الاشارة الى عدة ملاحظات ، أخذت عليه
طوال مدة الدراسة ولم يأخذ بها وهى : -

أولا - لم يأخذ الاتحاد بنظام المندوبين النقابيين
فى الأقسام والورش داخل المصانع والمنشآت .

ثانيا - لم يكون جهازا محاسبيا للنقابات ليقوم
بالإشراف المالى على المنظمات النقابية .

ثالثا - لم يأخذ بنظام السكرتاريات المتخصصة الا
فى دورة عام ١٩٦١ ولكنها لم تكن مدعمة بأجهزة فنية
تعاونها .

رابعا - لم يشكل الاتحادات المحلية بالمحافظات ،
مع أهميتها كوسيلة ربط وتنسيق بين اللجان النقابية
فى دائرة المحافظة .

خامسا - لم يشارك الاتحاد العام فى مناقشة خطط
التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

والحق يقال فمع كل هذه الثغرات الا أن قيام

الاتحاد العام كان أفضل من لاشيء ، فإمام هذه القوى والظروف كان لابد من اتباع العمال لسياسة الخطوة خطوة لكي يحصلوا على حقوقهم .



وبعد عدة أيام من انشاء الاتحاد عام ١٩٥٧ قرر خوض المعركة الانتخابية لمجلس الأمة في نفس العام ، فاتصل الاتحاد بالمنظمات العمالية ليعرف المرشحين والمناطق التي سيتقدمون للترشيح فيها ، لتزكيتهن ومساعدتهن ، على ألا يكون للاتحاد أكثر من مرشح واحد في منطقة واحدة .

وقد تلقى الاتحاد العام ٤٥٠ طلبا للترشيح وافق على ترشيح ١٧ طلبا منهم ، ولكن الاتحاد القومي وتبعها للسلطة الممنوحة له شطب منهم ٦ مرشحين وبقي ١١ عاملا ، وكان أبرز المرشحين أنور سلامة رئيس الاتحاد (١) ، وأحمد فهمي نائبه (٢) ، وصاوي أحمد صاوي وكيل الاتحاد (٣) ومحمد أحمد العقيلي عضو

(١) رشح بالزيتية في السويس .

(٢) رشح بشبرا الخيمة .

(٣) رشح في بولاق .

المجلس التنفيذي للاتحاد (١) وصالح غريب رئيس
شركة الفزل الأهلية ونائب رئيس اتحاد الفزل
والنسيج (٢) ، ومحمد متولى الشعراوى عضو مجلس
نقابة كفر الدوار وعضو المجلس الاستشارى الأعلى
للعمل (٣) ، وعبد العزيز مصطفى (٤) ، وزكى
مخيمر (٥) .

وشرح أنور سلامة سياسة الاتحاد العام والتي
تعتبر فى حد ذاتها كبرنامج لمرشحيه ، فذكر أن سياسته
تقوم على التمسك بالحياد الايجابى ، واحباط وسائل
الضغط الاقتصادى ومناهضة الاستعمار ، والتعاون مع
الدول الأسىوية والأفريقية على أساس مبادئ باندونج ،
ومحاربة الأحلاف وتأييد الشعوب العربية فى كفاحها
ضد الاستعمار ؛ وأن سياسة الاتحاد العام فى المجال
الاقتصادى هى تخطيط الاقتصاد باستغلال كافة
الامكانيات والموارد بأحدث الوسائل ، والمضى فى سياسة
الاصلاح الزراعى واقامة النظام الضرائبى على أساس

-
- (١) رشح فى أسوان
 - (٢) رشح فى دائرة ديوان كرموز
 - (٣) رشح عن دائرة كفر الدوار
 - (٤) رشح لدائرة الوايل
 - (٥) رشح لدائرة شبرا مصر ١٧

العدالة وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن الطبقات
المحدودة الدخل .

وفي مجال الحريات العامة طالب بتصفية مالايزال
معمولا به من القوانين والتشريعات المنافية لهذه
الحريات ، وتأمين المواطن ضد المرض وتحديد ساعات
العمل بما لا يزيد عن ٤٨ ساعة في الاسبوع ، وضمان
عدالة الاجور وتحريم نظام مقاولي العمال ، وتعميم
التعليم المجاني وصيانة الحريات النقابية وقرار التفرغ
النقابي .

وفيما يتعلق بالسياسة التي طرحها الاتحاد كنهج
لنفسه نجد أنه نهج سياسة الدولة وأيدها في سياستها
الخارجية ، وبالفعل بدراستنا لسياسة الاتحاد الخارجية
نجد أنه قد نفذ ذلك ، وهو ماورد تفصيلا في فصل
العلاقات الخارجية ، وفي المجال الداخلي نجد أن
سياسته تهدف الى المزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية ،
وفيما يخص المطالب العمالية نجد أنه يبلورها بطريقة
معقولة ، وأيضا نجد أنها قد تحققت بنهاية فترة
الدراسة ، ومن هنا يتضح أنه بكل حق "برنامج اصلاحي
 واجتماعي جيد .

وقد أنفق الاتحاد العام ١٠ آلاف جنيه في هذه

المعركة الانتخابية على المرشحين ، كما اسهمت النقابات في مساعدة بعض المرشحين بالمال واللافتات واستعمال أماكنها في الدعاية ، ومع هذا خسر العمال مناطق صناعية هامة مثل شبرا الخيمة وكفر الدوار وامبابة وكرموز ومحرم بك ، ولكن بحساب الأرباح والخسائر فهي ولا شك في صالح العمال .

فلأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر يدخل العمال مجلس الأمة ، فقد دخلت منهم مجموعة لا بأس بها ؛ اذ نجح أنور سلامة وعبد العزيز مصطفى وكمال مروان (١) ومحمد الغزالي (٢) وأبو اليزيد يوسف (٣) ونظمي عمر مكاوي (٤) ونجاح العمال هذا في مناطق غير عمالية يدل على تعاطف طوائف الشعب من غير العمال وانتخابهم لهم ، كما يدل على نمو الوعي الفكري عند الجماهير وانتمائهم للعمال ، وهذا اللقاء الجماهيري بين العمال والشعب هو الذي شجع فئة من العمال لترشيح نفسها من خارج الاتحاد معتمدة على هذه الثقة وفعلا تنجح في هذه الانتخابات .

(١) نجح في الدائرة الثانية بورسعيد .

(٢) نجح في دائرة حدائق القبة .

(٣) نجح في مدينة طنطا .

(٤) نجح بدائرة كرداسة .

واذا كان العمال قد خسروا في بعض المناطق الصناعية الهامة ، فان ذلك في الحقيقة يرجع الى أن انتخابات أعضاء هذا البرلمان قد خضعت لمجموعة من الشروط والتدخلات من قبل السلطة ، فذكر أنور سلامة صراحة أن هذه الانتخابات لم تكن حرة تماما ، فكانت النتائج معدة من قبل أن تبدأ الانتخابات ، اذ كان المطلوب أن ينجح هذا هنا وذاك هناك . وبذلك كان بعض العمال المرشحين سيء الحظ ، أمام خطة السلطة ، وفي الحقيقة فان قول أنور سلامة هذا لا يختلف عليه اثنان من معاصريه .

وفي بداية اجتماعات مجلس الأمة عرض العمال مطالبهم ، ففي اجتماع للمجلس في ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٧ ، طالب أنور سلامة بتعديل قانون ساعات العمل ، كما ذكر أيضا أن العمال يثسوا كل اليأس من النظام الذي يطبق به قانون التحكيم الاجباري بين العمال وأصحاب الأعمال ، وفي هذه الجلسة أيضا ذكر العضو كمال مروان أن الدستور قرر والزم الأحداث بالتعليم الاجباري من ٦ سنوات وحتى سن ١٤ سنة ، ومع هذا فان هناك أطفالا يعملون في التاسعة طبقا لقانون العمل ، وعلى ذلك فقد طالب بالآلا يسمح بتشغيل

العامل الا بعد ١٤ سنة ، كما ذكر أن الدستور نص على احترام حرية الاجتماع ، ولكن النقابات تعاني صعوبة فى عقد جمعياتها العمومية .

ويتضح من هذا أن العمال قد عرفوا دورهم وتناولوا قضايا مجتمعهم وبذلك أخذوا وضعهم داخل المجلس ، وتعززت مكانتهم أكثر عندما انتخبت لجنة العمل فى المجلس من أنور سلامة مقررا وكمال مروان سكرتيرا ، وبرئاسة عبد العزيز مصطفى .

الفصل السادس

التشريعات العمالية

- تعديل قوانين العمل عام ١٩٥٢ .
- التشريعات بعد ١٩٥٢ وحتى صدور قانون العمل الموحد .
- قانون العمل الموحد ٩١ لعام ١٩٥٩ .
- قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لعام ١٩٥٩ .

يقصد بتشريع العمل ذلك النوع من القانون الذى يحكم الروابط الناشئة عن أداء عمل لحساب الغير ، كلما كان تنفيذ هذا العمل يقترب بنوع من التبعية قبل صاحب العمل .

ولذلك التشريع طابعة المميز ، لأنه تشريع حركى متطور ، لأن المسائل التى ينظمها دائمة الحركة ، فحشئون العمل والعمال تتبع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تطوراتها ، ولذا كان من المحتم تعديلها لمواكبة هذه الظروف من وقت لآخر .

وعلى أثر قيام الثورة صدر القرار الوزاري رقم ٢٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٢ من وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن تعديل لجنة بحث وإعداد قانون موحد كامل للعمل ، ولكن تقرر ادخال تعديلات عاجلة على القوانين الأساسية نظرا لأنه رؤى أن اعداد مثل هذا القانون الموحد سيستغرق وقتا طويلا فعدلت القوانين الأساسية وهي قانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم وقانون تنظيم النقابات العمالية ، ويمكن تلخيص أهم التعديلات فى هذه القوانين فيما يلى : -

أولا - القانون المعدل لعقد العمل الفردى - القانون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ - وقد حل محل القانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤ ، وزيدت به فئات مكافأة نهاية الخدمة للعمال وأيام الاجازات السنوية فضلا عن توفير وسائل الانتقال للعمال فى الأماكن التى لاتصل اليها المواصلات العادية ، كما كفل الرعاية الطبية والعلاج للعمال ، وقرر حقهم فى الاجازة فى بعض الاعياد والمواسم بأجر كامل ، وجعل من حق العامل الذى أمضى خمس سنوات فى استحقاق نصف مكافأة نهاية الخدمة ، كما ضمن حقوق العمال فى تصفية المنشأة أو حلها . . الخ من التصرفات .

ثانيا - القانون رقم ٣١٨ لعام ١٩٥٢ الخاص

بالتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، وهو المعدل للقانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٤٨ ، وتضمن أيضا عدة تعديلات وأحكام نورد أهمها : سرعة الفصل فى المنازعات بتحديد فترات قصيرة للمراحل التى يمر بها النزاع ، وشمول اختصاص لجان التوفيق وهيئات التحكيم كافة المنازعات العمالية الجماعية المتعلقة بتطبيق أحكام القانون ، كما عدد لجان التوفيق على مستوى المحافظات وحمل التحكيم اجباريا ، وكذلك آجاز حضور المحامين أمام هيئات التحكيم فقط . وجواز الزام صاحب العمل بمصاريف انتقال واقامة ممثل العمال خلال فترة نظر النزاع ، اذا صدر القرار فى صالح العمال .

ثالثا - القانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ الخاص بنقابات العمال والذى حل محل القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ ، وتضمن عدة تعديلات : فقد رفع الوصاية الادارية عن النقابات واكتساب النقابة لشخصيتها المعنوية ، جعل من حقها مزاولة نشاطها بمجرد ايداع أوراقها الخاصة بالتأسيس ، كما كفل الحرية النقابية للعمال ، وجعل العضوية بالنقابة اجبارية لجميع العمال بالمؤسسة اذا انضم ثلاثة أخماسهم الى النقابة ، وأيضا ألزم المؤسسة بنخصم قيمة الاشتراك من العمال وتأسيس

اتحادات للنقابات ، كما جعل حل النقابة من حق القضاء
وحدة .

هذه هي المزايا التي كفلها قانون النقابات المعدل ،
ولكن لا بد من الإشارة الى المآخذ التي أخذت عليه :
اطلاقه للحريات النقابية مع بقاء نقابة المنشأة ، مما أدى
الى استمرار ظاهرة التفتت في الحركة النقابية بلى
زادها ، كما حرم موظفى ومستخدمى الحكومة من حق
تكوين النقابات ، وأيضا أوجد تفرقة بين العمال
والموظفين داخل المنشأة الواحدة بجواز تكوين نقابة
لكل منهم ، كما حرم على العمال الاشتغال بالمسائل
السياسية ، ثم ان هذا القانون قد حرم الخدم والسائقين
والبوابين من التمتع بمزاياة ، كما حرم أيضا القانون
العمال من حرية الاجتماع الا بتصريح من المسؤولين .

وبذلك يتبين أن الحكومة بهذا القانون عملت على
تفريق العمال وبعثرة جهودهم فى نقابات صغيرة ،
فزادت وضع العمال سوءا ، واستمر هذا الوضع حوالى
سبع سنوات - حيث بدأ ينتهى بصندوق القانون رقم
٩١ لعام ١٩٥٩ - عانى فيها العمال الهول من أصحاب
الأعمال .

وفي عام ١٩٥٣ أضيف للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي مبدأ جديد تضمنته المادة ٣٩ مكرر والتي قررت أن من حق العامل المفصول من عمله بلا مبرر أن يطلب من القضاء وقف تنفيذ هذا القرار ، كما جعلت للقضاء حق إعادة العامل المفصول الى عمله اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي .

كما صدر في نفس العام القانون رقم ٢٤٤ لعام ١٩٥٣ بشأن تنظيم وتوظيف وتدريب العاطلين ، وقد نظم توظيفهم بتسجيل أسمائهم في مكاتب التوظيف ، كما ألزم أصحاب الأعمال بالتبليغ عن الوظائف الخالية لديهم ، وحظر عليهم تشغيل العاطلين الا اذا كانوا حاصلين على شهادة القيد ، وفي عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤١٩ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار وألزم أصحاب الأعمال بالاشتراك فيها ، بنسبة ٢٪ من الاجور الاجمالية للعمال في صندوق التأمين ، و ٥٪ في صندوق الادخار كما ألزم العمال بدفع ٥٪ أيضا في صندوق الادخار .

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٤٦ بتنظيم تشغيل العمال في المناجم والمحاجر ، والهدف منه

المحافظة على صحة العمال ، وفي نفس السنة صدر القانون رقم ٧٨ لعام ١٩٥٨ المعدل لفترة الاختبار بجعلها مرة واحدة بدلا من مرتين ، وأيضا صدر في نفس العام القانون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٥٨ بشأن التأمين والتعويض عن اصابات العمل والذي حل محل القانون رقم ٨٩ لعام ١٩٥٠ .

ورغم كثرة هذه القوانين وتنوعها ، الا أن أهمها هو القانون رقم ٧٨ لعام ١٩٥٨ والذي عدل فترة الاختبار بجعلها مرة واحدة بدلا من مرتين ، فهذه القوانين فيما عدا هذا القانون لم تلعب في جملتها دورا أساسيا للطبقة العاملة بل ان الكثير منها فسر في غير صالح العمال وكما اتضح من الشكاوى العمالية .



وبعد أن لمس النقابيون مساوئ نقابات المنشآت وما ترتب على انتشارها من ضعف الحركة النقابية بدأت تنمو عندهم فكرة إعادة تنظيم النقابات بشكل جديد ، وتبنى الاتحاد العام للنقابات الموضوع ، حيث أصدر في مؤتمره الثاني المنعقد في ٣٠ يناير عام ١٩٥٩ قرارا دعا فيه الى تطوير التنظيم النقابي المصرى من النمط البدائى لنقابة المنشأة الى نمط النقابة الصناعية

العامة ، ولكن استدعت الوحدة مع سوريا توحيد التشريعات في الاقليمين ، واتفق على أسس معينة لتوحيدها وهي : التسوية في المعاملة بين أبناء الوطن الواحد ، والأخذ بالوضع الأفضل بالنسبة للقوانين العمالية في أي من الأقليمين ، والتسوية في المعاملة بين مختلف فئات العمال .

وفعلا صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ بأصدار قانون العمل الموحد ، وأيضا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية (١) على الأسس التي سبقت الإشارة اليها - حتى قيل انه طفرة - وبذلك حصل العمال على مزايا جديدة ، وارتفع مستواهم الاجتماعي بأخذهم بعض حقوقهم التي أعطاهم أياها هذا القانون .

ولقد تضمن قانون العمل الموحد عدة أحكام ومبادئ وتعديلات جديدة نورد أهمها فيما يلي : -
استحدث نصا يقضى بجواز تشكيل لجان استشارية لتعاون مكاتب التوظيف والتخديم من ممثلي العمال

(١) صدر القانون في ٧ أبريل عام ١٩٥٩ .

وأصحاب الأعمال مما يجعلهم يشتركون فى رسم وتنفيذ سياسات الاستخدام ، كما قرر سريان أحكام عقد العمل الفردى على العمال الذين يعملون فى منشأة تستخدم أقل من خمسة أفراد ، وأيضاً حدد ساعات العمل الفعلية بثمانى ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ولا تدخل فيها الفترات المخصصة للراحة ، وكذلك استحدث نظام اللجان المشتركة الخاصة باقتراح الأجور على مستوى المحافظات والمراكز الصناعية الهامة .

ولقد يسر هذا القانون للنقابات أن تتحول الى نقابات عامة صناعية ، كما منع تكوين أكثر من نقابة للصناعة الواحدة ، وأنقص مدة اختبار العامل من ستة أشهر الى ثلاثة أشهر ، كما زاد الأجر الاضافى من ٢٥٪ الى ٥٠٪ للعمل الليلى .

أما القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فقد قرر حق العمال فى التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة ، كما آمن العمال ضد العجز والوفاء وحول نظام التعويض النقدي الى نظام المعاشات ، وقد سرى هذا القانون من أول أغسطس عام ١٩٥٩ على جميع عمال الجمهورية وحل محل القانون

رقم ٤١٩ لعام ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار والقانون
رقم ٢٠٢ لعام ١٩٥٨ بشأن التأمينات الاجتماعية ،
وبتنفيذ ذلك القانون يكون قد تحقق للعمال جزء كبير
من أملهم .

ومع هذا فقد كانت هناك عدة مآخذ على
القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وهي : حرمان موظفي الحكومة
من حق تكوين النقابات ، كما حرم النقابات العمالية
من الاشتغال بالمسائل السياسية ، ولم يحسم مسئولية
النقابات الفرعية بالنسبة للعمال المشتغلين في المؤسسات
التي تضم أقل من ٥٠ عاملا وبقاء هؤلاء العمال خارج
العضوية النقابية ، وأيضا لم يمنح اللجان النقابية
الشخصية الاعتبارية ، مما نتج عنه تعطيل الأعمال
نظرا لأنها تلجأ الى النقابة العامة في كل مسائلها
العمالية .

وبصفة عامة فان أهم ما يلاحظ على هذه الفترة
من ١٩٥٢ - ١٩٦١ أنها فترة عامرة بالتشريعات
العمالية التي أعطت للعمال حقوقهم - نظريا - أما عند
التطبيق فكما مر بنا كان ذلك من أعقد الأمور ، ومع
هذا فان الأستاذ عصمت الهوارى (١) يذكر أن صدور

(١) عصمت الهوارى : كتاب العمل ٣٥ ، التطور التاريخي لتشريعات العمل

التشريعات لم يكن وليد ضغط الطبقة العاملة أو مطالبها
وأنما نتيجة احساس الثورة بالآم وآمال الطبقة العاملة ،
وأن هذه التشريعات حمت النشاط النقابى على نحو
لم يسبق له مثيل ، والحقيقة أنه لم يوفق فى هذا الرأى
فكما أوضحنا كانت مطالب العمال من الكثرة والتعدد
لمدرجة ضاقت بها صفحات الصحف ، هذا عن الشق
الأول من رأيه أما عن الشق الثانى والخاص بحماية
النشاط النقابى فكما ذكرنا أيضا لم يعد نقابى واحد
الى عملة بعد فصلة بسبب هذا النشاط فأين هى
الحماية النقابية وقد وضع انتهاكها •

العلاقات الخارجية للطبقة العاملة المصرية

- - الحركة النقابية المصرية ودول الكتلتين
- - الحركة النقابية المصرية والعمال العرب
- - الحركة النقابية المصرية والعمال الأفريقيين
- - أثر العلاقات الخارجية للطبقة العاملة المصرية على مجرى الأحداث الرئيسية

كانت الشؤون العمالية تبدو غالبا في اطار محلي أكثر مما تبدو في اطار دولي حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث ظهرت مكانتها الدولية بوضوح في القرن العشرين ، فقد ظهرت على المستوى العالمي نظم للعمل وحركة نقابية دولية ومستويات لظروف العمل وشروطه ، كفيلة بأن تحقق وضعاً أفضل للعمال في بلاد العالم التي أخذت بها .

وبنشيط الحركة النقابية نشطت داخلها التيارات السياسية المعارضة والتي برزت بشدة في الحرب

الباردة بين الكتلتين ، مما أدى الى انقسام الحركة النقابية الدولية الى قسمين - عام ١٩٤٩ - أحدهما الاتحاد العالمى للنقابات (١) ويمثل الكتلة الشرقية ومقره براغ ، والآخر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ويمثل الكتلة الغربية ومقره بروكسل .

وحرصت الحركة النقابية المصرية على الاحتفاظ بشخصيتها المستقلة فى المجتمع العمالى العالمى ، وعدم التورط فى الانتماء الى أى من الاتحادات العمالية الدولية المتنافسة ، عندما تأسس الاتحاد العام لعمال مصر فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٧ كان عليه أن يتخذ لنفسه موقفا يحدد به سياسته التى لاتخرج فى إطارها عن السياسة العامة للدولة ، ومن هنا كانت سياسته - الحياد الايجابى وعدم الانحياز - وهى نفس السياسة العامة للدولة ، ومع ذلك لم تنعزل الحركة النقابية المصرية عن الحركة النقابية الدولية فشاركت فى قيام الاتحاد العربى والاتحاد الأفريقى .

وعلى الرغم من هذه السياسة المعلنة فقد حاول كل من الاتحادين العماليين - الشرقى والغربى - استقطابها

(١) أنشأ هذا الاتحاد عام ١٩٤٥ فى باريس ، وحضر مؤتمره التأسيسى وفد من مصر ، وانتخب محمد يوسف المدرك عضوا للمجلس العام للاتحاد ، واستمرت عضوية مصر فى الاتحاد العالمى واشتركت فى تنفيذ قراراته .

دون جدوى ، والحقيقة التي لا يمكن اغفالها بالنسبة لهذه السياسة ، أنها وجدت مجالا أوسع بين المنظمات النقابية في الدول الاشتراكية والافريقية والآسيوية ، وحققت هذه العلاقات أوسع دعاية للقضايا الرئيسية وفي مقدمتها الكفاح ضد الوجود الاسرائيلي على الأرض الفلسطينية .

وبمجرد وقوع العدوان الثلاثي على مصر أرسل الاتحاد العالمي برقية احتجاج ، وطلب من الأمم المتحدة أن ترغم حكومات الدول المعتدية على دفع تعويضات عن خسائر الحرب التي أوقعتها بالشعب المصري ، ثم حول ٥٧٩٠٠ فرنكا سويسريا تأييدا لعمال مصر وشعبها ، ومع ذلك صرح أنور سلامة أن مصر لن تنضم الى الاتحاد العالمي للنقابات ، لأنها لا تدفع ثمن تأييد قضاياها أكثر من الاعتراف بالجميل لان عمال مصر يدينون بسياسة الحياد الايجابي ويعتبرون أنفسهم أصديقاء للجميع .

الا أنه قد ظهر ميل واضح في كفة التعامل مع الدول أعضاء الاتحاد العالمي للنقابات ، ففي ٢٥ أبريل

عام ١٩٥٧ سافر وفد عمال مصر (١) الى موسكو لحضور احتفالات اتحاد عام الاتحاد السوفيتى بعيد العمال ، وفى أكتوبر من نفس العام توجه وفد عمالى مصر برئاسة أحمد فهميم نائب رئيس الاتحاد (٢) لمشاركة الاتحاد السوفيتى بأعياد الثورة الاشتراكية الروسية . ولم يتوقف الأمر على زيارة الاتحاد السوفيتى فحسب بل تعداه الى معظم دول هذه الكتلة ، فيقوم رئيس الاتحاد المصرى فى أول مايو عام ١٩٥٧ بزيارة ألمانيا الشرقية احتفالاً بعيد العمال ، وتقوم وفود أخرى بزيارة يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وتجىء الوفود من الصين ومن هذه الدول ، وهكذا كانت العلاقات والصلات متوطدة بين العمال المصريين والعمال فى الكتلة الشرقية .

ولقد دفع الى هذه العلاقات ظروف العلاقات بين مصر والكتلة الغربية والتي كانت سيئة نتيجة للعدوان الثلاثى ، ونتيجة أيضاً لمساندة الاتحاد الحر لإسرائيل ،

(١) تكون الوفد من : محمود العجمى ، محمد أحمد العقيل ، سلامة خليل ، الدكتور فوزى السيد ، محمد التونى ، عبد الحى حمام ، مختار حسن ، فؤاد عطا مستشار الاتحاد العام المصرى للعمال .

(٢) تكون الوفد من : كمال مروان ، عبد العزيز مصطفى ، يوسف على ، محمود المسلمانى .

فتوجهت مصر الى الكتلة الشرقية ، وتوجهت تبعا لها العلاقات العمالية جهة الشرق ، وهكذا يمكن القول ان النقابات العمالية المصرية نفذت السياسة المرسومة لها ووطدت العلاقات مع هذه الكتلة .

أما بالنسبة للكتلة الغربية فبعد أن تمت اتفاقية الجلاء تكونت بعثة عمالية (١) لزيارة انجلترا لمدة أربعة أسابيع لدراسة شئون النقابات والاتحادات . ثم بعد ذلك قام الاتحاد العام لنقابات المحال التجارية بجمهورية مصر بدعوة « هرمان باتيت » المندوب الدائم لاتحاد النقابات الحرة في مكتب العمل الدولي ، وعندما التقى به أعضاء المؤتمر الدائم لنقابات العمال المصرية طالبوه بضرورة وضع اللغة العربية في مقامها الأول بين مطبوعات الاتحاد ، وأبدوا احتجاجهم لما تقدمته الاتحادات العمالية البريطانية من مساعدات وتوصيات لمساندة اسرائيل ، ثم وجه اتحاد النقابات الحرة في بروكسل الدعوة الى المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر لحضور المؤتمر العمالي الذي يعقده الاتحاد للمنظمات العمالية الأفريقية في أكرا بساحل الذهب

(٢) تكونت من : محمد أحمد السبع عن اتحاد البترول ، أحمد فهميم عن اتحاد النسيج ، عبد الفتاح صقر عن اتحاد مواد البناء .

فى ٤. يناير عام ١٩٥٧ • وبالفعل أوفد المؤتمر اثنى من النقابىين (١) لحضور هذا المؤتمر كمراقبىن •

ومع هذا فقد كان ظل العدوان الثلاثى سببا لوجود علاقات عداء بين العمال المصرىين والاتحاد الحر ، كما كانت حملات العمال العرب على هذا الاتحاد تؤكد العداء القائم بينهما ، وان وجدت علاقات بين العمال المصرىين والكتلة الغربىة فقد كانت علاقات محدودة ولم تأخذ طابع العلاقات الشعبىة وذلك على الرغم من اشتراك مصر فى تأسيس اتحاد البترول الدولى - أبريل عام ١٩٥٤ - وانتخابها عضوا فى مجلس ادارته (٢) •



كان أول اقتراح لانشاء اتحاد العمال العرب فى حفل استقبال العمال العرب بالأسكندرىة ، حيث استقبلت وفود نقابات عمال مصر ، وفود عمال البلاد العربىة فى مینباء الأسكندرىة ظهر يوم آخر أكتوبر ١٩٤٥ ، وتكلم فى هذا الحفل محمود مصطفى رئيس

(١) وهما : حامد عبد السلام بكىر رئيس نقابة عمال القنال ببورسعيد ، أحمد يوسف أحمد رئيس اتحاد نقابات الصناعات المعدنىة والميكانىكىة بالأسكندرىة •
(٢) أعضاء مجلس الإدارة هم : الولايات المتحدة ، هولندا ، كولومبىا ، فرنسا ، برىطانىا ، مصر ، الهند ، إىطالىا •

نقابة عمال السيارات بالاسكندرية وطالب بوجوب
تشكيل اتحاد عام لعمال الشرق العربى (١) .

بينما كان الاقتراح الثانى فى عام ١٩٤٩ ،
حيث كان قد تم اختيار فتحى كامل ومحمد ابراهيم
زين الدين رئيس نقابة سائقى السيارات الخاصة
لتمثيل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد الدولى
لنقابات العمال الحرة ، وكان معهما من العرب وفد من
جامعة النقابات الحرة فى لبنان ووفد من تونس ، والتقى
الوفد المصرى بمندوب لبنان محمد وهبه المصرى ، وهنا
فكر فتحى كامل فى قيام تنظيم موحد للنقابات
العربية ، وتحدث مع زميله زين الدين فى هذه الفكرة
فشاركة الحماس لها ، وبعد عودتهم من لندن التقوا
مرارا لمناقشة الوسيلة لاجراج الفكرة ، وشاركهم فى
بعض هذه اللقاءات جمال بغدادى أباطة رئيس نقابة

(١) وكان على رأس الوفود العربية النقابى مصطفى العريس رئيس وفد
نقابات لبنان فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى لعمال العالم وعضو اللجنة التنفيذية
فى الاتحاد العالمى ممثلا للشرق الأوسط ، وكان معه بقية زملائه ، ومنهم وفد نقابات
وعمال سوريا برئاسة النقابى ابراهيم البكرى رئيس الوفد وعضو المجلس العام
للاتحاد العالمى ، وكان معهم أيضا النقابى المصرى محمد يوسف المدرك رئيس وفد
نقابات عمال مصر وعضو المجلس العام للاتحاد العالمى ، وكان معهم كذلك الياس
شاهين وجورج فريجة من لبنان ، وجميل عثمان من سورية ، وغيرهم الكثير .

شركة مصر للملاحة النهرية ، وقرروا الذهاب الى جامعة الدول العربية لطلب المساعدة وأعدوا مذكرة حول هذا الموضوع .

وذهب فتحى كامل وجمال أباطة لمقابلة الأمين العام للجامعة ، الذى أحالهما الى مسئول الشؤون الاجتماعية - وكان لبنانيا - وعرضا عليه أفكارهما ، فبين لهما أن كثيرا من الحكومات الأعضاء فى الجامعة لاتنظر بعين الرضا لقيام تنظيمات نقابية فى دولها ، وعندما وجد منهما اصرارا على موقفهما وأفكارهما وجه لهما سؤالا ، اذا كان يوجد اتحاد عام لعمال مصر ، وكانت اجابتهما بالنفى ، فما كان من الرجل الا أن قال لهما « اعملوا لكم اتحاد لعمال مصر ، حتى تجيء لكم الناس بعد ذلك » ، وكان ذلك فى الحقيقة رد مفعم مما جعلهما يعتذرا وينصرفا .

وبعد ذلك تبنت مصلحة العمل فى مصر فكرة تكوين اتحاد نقابات العمال العرب ، بعد أن تلقت عدة تقارير خلال عام ١٩٥٥ من ملحقتها فى واشنطن (١) نبه فيها الى خطورة نشاط الهستدروت - اتحاد عمال إسرائيل

(١) وكان الملحق هو عبد الرؤوف أبو علم . . .

– فى أمريكا الى التغلغل الصهيونى فى الحركة الأمريكية ، بدراسة المصلحة لتقارير ملحقيها العماليين بصفة عامة ، اتضح لها كذلك أن الأمر يحتاج الى جهود أقوى وأعمق من شبكة ملحقيها العماليين فى الخارج •

ولذا رأت المصلحة أن من الأصوب تجميع امكانيات الحركة النقابية العربية فى جهاز قومى – اتحاد عمالى – يضم اتحادات ونقابات العمال فى الدول العربية جميعا ، وكان فى مصر يومئذ المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وكان قد اخير لأمانته العامة أسعد راجح ، الذى تحمس للمشروع كما حظى المشروع أيضا بتأييد وتشجيع جمال عبد الناصر ، فتقرر ايفاد بعثات عمالية مصرية الى بعض الدول العربية لبحث امكانية تكوينه ، ومن هذه البعثات بعثة المؤتمر الدائم فى ٣ سبتمبر ١٩٥٥ (١) •

ويجدر بالذكر أن هذه الفكرة نبتت أيضا فى نفس هذه الفترة لدى العمال السوريين والأردنيين ، كامتداد لفكرة اتحاد المحاميين العرب واتحاد الخريجين العرب ، وبهذا التقت أفكار عمال مصر مع أفكار

(١) رأس هذه البعثة أسعد راجح ، وزارت سوريا ولبنان ، بهدف توثيق الروابط مع نقاباتها •

أخوانهم عمال سوريا والأردن ، وتقرر تكوين لجنة تحضيرية في دمشق شارك فيها أسعد راجح مع بعض زملائه ، وبذلك تكون رحلته قد حققت الهدف منها ، وتكونت هذه اللجنة من ممثلي الحركات العمالية في سوريا ولبنان ومصر والأردن .

وعقب انتهاء أعمال مؤتمر الحريجين العرب ، والذي أُنْعِد في القدس خلال شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، قام الوفد (١) المصري بزيارة سوريا ولبنان ، وأنتهز عبد المغني سعيد هذه الفرصة وكان عضوا في وفد مصر للمؤتمر ، واجتمع ببعض القادة النقابيين (٢) لبحث إجراءات تكوين اتحاد العمال العرب ، وبعد عودته الى القاهرة أستأنف بحث هذه الإجراءات مع المسؤولين ومع النقابيين في المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وكان أسعد راجح قد استقال في ذلك الوقت من الأمانة العامة ، وحل محله فتحي كامل .

(١) وما يدل على اهتمام عبد الناصر بهذا الموضوع ، أنه اجتمع بالوفد قبل سفره وأوصى أعضائه بالعمل على دعم فكرة الوحدة العربية في جميع المجالات .
(٢) ومنهم زيدان يونس رئيس اتحاد عمال الأردن وصبحي الخطيب رئيس اتحاد عمال سوريا والياس الهبر رئيس نقابة عمال الفنادق في لبنان .

وزار فتحى كامل سوريا فى أوائل عام ١٩٥٦
كرئيس للوفد المصرى (١) واستقبله هناك صبحى الخطيب
رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ، وتجاوز الوفد
المصرى مع السوريين بشأن تأسيس اتحاد العمال العرب
وانتهيا الى اتفاق بشأن مسودة دستوره وهيكله ، على
أن يعقد المؤتمر التأسيسى فى مارس عام ١٩٥٦ بدمشق،
وعلى أثر ذلك عاد الوفد المصرى الى القاهرة .

وكما هو متفق عليه عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد
الدولى لنقابات العمال العرب فى جامعة دمشق فى الفترة
من ٢٤ - ٢٦ مارس عام ١٩٥٦ . وبالإضافة الى مصر
وسوريا حضر هذا المؤتمر وفد من اتحاد عمال ليبيا
وفد من اتحاد عمان الأردن . كما حضر الى دمشق
أيضا عمار العزيز ورض الجابرى من قيادات العمل
النقائى السرى فى العراق ، اذ كان نور السعيد يمنع

(١) كان الوفد يضم : الصاوى أحمد الصاوى ، كامل العقيل ، عبد المقصود
قطب ، أمين القرموطى ، سعيد عابد ، عبد العزيز السيد ، صبحى رمضان ،
منصور عبد المنعم ، عدلى نخلة ، مراد مرقص .

قيام تنظيم نقابى عراقى رسمى (١) وكانت المشكلة التى واجهتهم هى مشكلة لبنان ، اذ كان بها اتحادان للعمال - اتحاد نقابات الشمال واتحاد النقابات المستقلة - الا أنهم نجحوا بعد مشقة فى تذليلها .

وتم انتخاب محمد صبحى الخطيب رئيسا للاتحاد ، ثم أنتخب صاوى أحمد صاوى من مصر ، وزكى الشيخ يسن من الأردن ، سالم شيتا من ليبيا ، محمد على فخروا من لبنان نوابا للرئيس ، كما أنتخب فتحى كامل أميننا عاما للاتحاد ، زيدان يونس من الأردن ، يوسف العماوى من سوريا ، رجب النيهوم من ليبيا ، مدحت كوسا من لبنان أمناء مساعدين ، محمد أحمد العقيلي مراقبا عاما ، وأيضا أنتخب عشرة أعضاء هم : منصور عبد المنعم وأنور سلامة من مصر ، صلاح زنزول وعلى تلجيني من سوريا ، عبد المجيد محيو من لبنان ، محمد عصام من لبنان الشمالى ، حسان محمد ومصطفى عسقلان من الأردن ، أحمد الهاشمى وعضوا آخر - سيختار فيما بعد - من ليبيا ، وتم الاتفاق على اختيار القاهرة مقرا دائما للأمانة العامة للاتحاد .

(١) كان الوفد المصرى برئاسة فتحى كامل ، وعضوية : صاوى أحمد صاوى ، محمد أحمد العقيلي ، أنور سلامة ، منصور عبد المنعم .

وقد وقع ميثاق الاتحاد العربي للعمال بهيئة التحرير بمصر ، ووقعه عن عمال سوريا صبحي الخطيب ومعه أحد عشر عاملا سوريا من رؤساء النقابات ، ووقعه باسم العمال المصريين فتحى كامل ومعه أحد عشر عضوا من أعضاء المؤتمر . وفى الحقيقة فإن كل هذه الجهود من زيارات ولقاءات توضح دور العمال المصريين فى بناء الحركة العمالية العربية منذ بداية التفكير فيها الى أن عقد مؤتمرها التأسيسى ، كما توضح أن جمال عبد الناصر قد دعم اقامة هذا الاتحاد ، لشعوره بأنه أداة من أدوات الوحدة العربية التى كان يسعى لها .

وقد تلخصت أهداف الاتحاد فى رفع مستوى معيشة عمال البلاد العربية ، وتحسين شروط العمل ، والسعى لتوحيد التشريعات العمالية العربية ، ادخال أساليب التدريب المهنى فى الصناعة ، تعميم الدراسة العمالية والنهوض بمستوى التنظيم النقابى ، دعوة العمال للاهتمام بموضوعات الكفاية الانتاجية ، الدعوة لتصنيع البلاد العربية والسعى لازالة الحواجز التى أوجدها الاستعمار فى الوطن العربى .

وفى أواخر يناير عام ١٩٦٠ جاء الى القاهرة وفد عمال البترول السورى ضمن برنامج تبادل للزيارات.

بين عمال الاقليمين الشمالى والجنوبى ، ونزل الوفد فى ضيافة اتحاد البترول والكيماويات المصرى ، ولقد أسفرت هذه الزيارات عن تكوين الاتحاد العربى لعمال البترول والذى انعقد مؤتمره التأسيسى بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٩٦١ ، وقد اشترك فى عضويته اتحاد عمال النفط بعدن ، الاتحاد التونسى للشغل ، نقابة عمال ومستخدمى خطوط أنابيب العراق بطرابلس بلبنان ، نقابة عمال ومستخدمى مصفاة طرابلس بلبنان ، نقابة عمال ومستخدمى البترول بطرابلس بليبيا ، النقابة العامة لعمال نقل النفط بسوريا والنقابة العامة لعمال البترول بمصر (١) .

وقد انتخب مختار التواكلى رئيسا للاتحاد ، وعلى سيد على ، عبد الله عبيد خضور ، نصوح نكدس ، سعيد جرنار نوابا للرئيس . كما انتخب أنور سلامه أمينا عاما للاتحاد ، ويعتبر هذا الاتحاد هو أول اتحاد مهنى للعمال العرب .

وهدف الاتحاد ارساء قواعد العلاقات الصناعية لجميع المنظمات الأعضاء ، تحقيق مستوى معيشى كريم

(١) كانت دار الاتحاد فى : ه شارع زكى بالتوفيقية بالقاهرة .

وعدالة اجتماعية ، اقامة دورات ثقافية ودراسية وتدريبية لاعداد القادة النقابيين والمثقفين العماليين ، توحيد الصف لعمال البترول ، تدعيم اتحاد العمال العرب ، ومد يد المعونة المادية والأدبية والفنية لكافة المنظمات البترولية العربية .

وهذا الاتحاد المهني يدل على انتشار الحركة العمالية العربية ووعي العمال العرب نحو التكتل والتجمع لمواجهة القوى المناوئة لهم فى داخل بلادهم وخارجها ، فيصلوا بهذا الى مستوى معيشى مرتفع عن طريق المطالبة بتعديل التشريعات لصالحهم ، بمساعدة بعضهم البعض .



وكان أول لقاء بين الحركة النقابية المصرية والعمال الافريقيين فى عام ١٩٥٨ عندما شارك ممثلوا الاتحاد المصرى للعمال فى المؤتمر الأول لكل الشعوب الافريقية ، الذى انعقد فى أكرا ، وكان من أهم قراياته الدعوة الى تكوين اتحاد عام لكل النقابات الافريقية .

وواصلت الحركة النقابية الافريقية خطواتها

لتكوين هذا الاتحاد ، وعقد مؤتمر للشعوب الافريقية
فى يناير عام ١٩٦٠ بمدينة تونس ، وحضر هذا
المؤتمر وفد مصرى (١) ، وخرجت افريقيا من هذا
المؤتمر بتكوين لجنة السكرتارية لمؤتمر عمال افريقيا،
وشارك الوفد المصرى فى اجتماعات هذه اللجنة .

وفى عام ١٩٦١ عقد بالدار البيضاء مؤتمر العمال
الافريقيين واشتركت فيه الاتحادات العمالية فى
ج.ع.م ، غينيا ، غانا ، مالى ، وقرر انشاء اتحاد
لنقابات العمال الافريقيين ، واتخذت الدار البيضاء
مقرا له ، وانتخب المؤتمر المحبوب بن صديق السكرتير
العام لاتحاد العمال المغربى رئيسا للاتحاد العمالى
الافريقى الجديد ، كما انتخب ستة من السكرتيرين
للاتحاد ، من بينهم سكرتير من ج.ع.م .

ونص ميثاق الاتحاد على أن الاتحادات العمالية التى
ستنضم الى عضويته يجب ألا ترتبط بأية منظمات
عمالية دولية ، وأن سياسته هى الحياد الايجابى وعدم
الانحياز ، واختيرت أربع مكاتب اقليمية فرعية للاتحاد
فى كل من ، لاجوس ، القاهرة ، دار السلام ، برازفيل،
وهى من أهم العواصم الأفريقية .

(١) تكون الوفد من : احمد راجح ، احمد فهميم ، حامد بكير ، محمد نوح .

وفى الحقيقة لم يتكون هذا الاتحاد بسهولة بل دارت معركته وراء الكواليس ، استمرت لمدة ستة أيام . ولم تقتصر على المنظمات العمالية الأفريقية وحدها بل خاضها الاتحاد الدولى للنقابات - غربى - والاتحاد العالمى للنقابات - شرقى - ولكن أنتصر صوت عمال أفريقيا فقط .

فقد أشترك فى المؤتمر الأفريقى للعمال هذا حوالى ٤٠٠ نقابى يمثلون المنظمات العمالية فى أفريقيا ، ودارت المعركة بين كل هؤلاء حول سياسة الاتحاد ، هل هى الحياد أم عدم الحياد .

وكان يقود فريق الحياد (جون تيتجاكابا مامارو) من غانا و (ديالوسيدو) من غينيا و (مماو سيوكر) من مالى ومحمد أسعد راجع وأنور سلامه من ج .ع .م ، بينما كان يقود مقررو فريق الانحياز وعدم الحياد (توم ميويو) من كينيا وأحمد التلىنى من تونس و (يورها كونى) من نيجيريا ويقف من ورائهم الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .

وقرر المؤتمر أن تجتمع لجنة من رؤساء الوفود للتشاور واتخاذ قرار في هذا الموضوع ، والتقدم به الى مؤتمر للاقتراع عليه ، واجتمع رؤساء الوفود وهم يمثلون ٣٣ دولة افريقية لها حق التصويت ، فقررت ٢٠ منظمة الحياض بين الشرق والغرب ومنح المنظمات عشرة شهور للانسحاب من الاتحادات العمالية الأخرى، وعارض الانسحاب ثلاث دول هي تونس ونيجيريا وروديسيا الشمالية، وامتنع عن التصويت تسع منظمات عمالية للرجوع الى المنظمات الرئيسية لعرض الموضوع عليها .

وعلى ذلك تقدمت لجنة رؤساء الوفود الى المؤتمر بقرار ، نص على قيام الاتحاد الافريقي متحررا من كل نشاط دولي ، ومنح مهلة عشرة شهور للمنظمات الوطنية للانسحاب من الاتحادات العمالية ، ووافق المؤتمر بالاجماع على مشروع توصية لجنة الرؤساء وأصبح الاتحاد الافريقي حرا من كل قيد دولي سواء من الشرق أو من الغرب ، وسمى اتحاد جميع نقابات افريقيا .

ويجدر بالذكر أن هذا الاتحاد لم يلق صعوبات في

تكوينه نتيجة لتعدد ثقافات القائمين بتكوينه وميولهم ،
وانما أيضا لمحاولة كل من الكتلتين السيطرة عليه
والعمل على أن يكون تابعا لها عن طريق اتحاداتها أو
بأى شكل من أشكال التبعية .

وبذلك يتبين أن اتحاد العمال المصرى شارك فى
كل الجهود التى بذلت لتكوين اتحاد جميع نقابات
افريقيا ، ولذا وتتويجا للدور المصرى انتخب رئيس
اتحاد عمال مصر نائبا لرئيس الاتحاد الافريقى . ومن
هنا يمكن القول ان الجهد المصرى قد نجح فى تحطيم
الحائط المصطنع بين مصر وبين الدول الافريقية ،
لابعادها عن دائرة النفوذ الغربى ، المتمثلة فى الاتحاد
الدولى لنقابات العمال الحرة الذى كان يسيطر على ٨٠٪
من الحركة العمالية الافريقية ، كما نجح أيضا فى وقف
التسلل الاسرائيلى الى داخل هذه الحركة ، ونتيجة لدور
العمال المصريين فى تحرير حركتهم العمالية الافريقية
من دائرة النفوذ الغربى ، أن اقتربوا من الكتلة
الشرقية وابتعدوا عن الكتلة الغربية ، رغم كل صيحات
الحياة التى أطلقوها .

وعندما أمت قناة السويس عام ١٩٥٦ قام الغرب

بسلسلة من التهديدات قبل أن يقوم بعدوانه ، وأمام هذه التهديدات لم يقف العمال المصريون مكتوفو الأيدي رغم الظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها ، فلم يكن لهم اتحاد عام يلم شملهم ، بل كانوا أشبه بنقابات متفرقة ومع هذا بذلوا كل جهودهم فى الداخل والخارج لتعريف العالم بحقيقة قضيتهم وسلامة موقفهم واعتداء الغرب عليهم .

فأرسل سيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية بمصر رسالة الى اتحادات العمال فى ٢٠ دولة . وكان لهذه الرسالة صداها فى الأوساط العمالية ، فتجاوبت مع مصر وأيدت حقها فى التأمين ، ومنهم (المسيو دى بول) سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال فى بلجيكا ، كما أذاع فتحى كامل سكرتير المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر بيانا الى عمال العالم وجاء به « سنكون نحن الطبقة العاملة أول وقود يحترق . . . وبهذا ندعوكم . . . ندعوكم للوقوف معنا وقد وجه نفس البيان الى عمال فرنسا وانجلترا قائلا لهم « نناشدكم الزمالة والأخوة حتى تقفوا سوفا كريما فى سبيل الدفاع عن الطبقة العاملة » وهكذا اتصل عمال مصر ومؤتمرهم بالطبقات العاملة فى جميع أنحاء العالم لشرح القضية

المصرية ومناشدها الوقوف بجانب مصر ، ومن ثم استجابت لها معظم الطبقات العاملة في العالم ووقفت بجانبها .

وبالنسبة لاتحاد العمال العرب فقد كان أهم عمل تاريخي هو ماقامت به الأمانة العامة للاتحاد أثناء العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦ ، وفي الوقت الذي لم يكن قد مضى على تأسيسه سوى أربعة شهور .

فاجتمع بالقاهرة المجلس التنفيذي للاتحاد في ١٠ أغسطس عام ١٩٥٦ وحضر الاجتماع مندوبو خمس دول عربية هي ، سوريا ولبنان وليبيا ومصر والأردن ، واتخذ عدة قرارات أهمها : منع عمال البترول في الوطن العربي تسرب أي نقطة منه الى خارج ذلك الوطن، ومقاطعة سفن وطائرات الدول التي تعتدى أو تؤيد الاعتداء على مصر ، ودعوة جميع العمال العرب للتطوع في جيش التحرير الوطني ، ومطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التي جمدت أو تجمد أموال وممتلكات مصر ، واعلان الاضراب العام في جميع البلدان العربية في يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦ استنكارا لمؤتمر لندن ، كما وجهت الأمانة العامة للاتحاد

نداءات الى الاتحادات النقابية والمهنية والدولية ،
لمؤازرة مصر فى موقفها •

وفى الحقيقة كان أخطر عمل قامت به الشعوب
العربية تأييدا لموقف مصر ، الاضراب العام يوم ١٦
أغسطس والذي عم البلاد كلها ، وترجع أهميته الى أنه
مظهر عمالى لاستنكار العرب لحملات الضغط التى قامت
بها الدول الاستعمارية ضد مصر ، وأيضا اظهره لأول
مرة لضخامة القوى التنظيمية للعمال العرب ، كما أن
نجاح الاضراب يدل على شعبية الاتحاد وقوته ولم يمض
على انشائه بضعة شهور ، كما كان لموقف الاتحاد أثره
فى الاتحادات العمالية الدولية •

وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر ، التزم
العمال العرب بقرارات يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٦ ، فقام
عمال البترول بسوريا بنسف أنابيب البترول تنفيذا
لهذه القرارات ، وأيضا قام عمال اللاذقية وعمال
الموانى الهندية والأندونيسية ، وغيرهم بمقاطعة السفن
البريطانية والفرنسية ردا على العدوان على مصر •

وبنجاح العمال العرب فى موقفهم هذا ، أصدر
الاتحاد بيانا شكرهم فيه وشكر أيضا عمال الصين

وسيلان . . . الخ لتضامنهم مع مصر ، وجسد موقف العمال العرب أحمد عبد الله طعيمة المراقب العام للاتحادات والنقابات في هيئة التحرير العليا ، عندما ذكر أن العمال العرب والعمال المصريين كانوا في كل مكان جيشا خلف قوات الجيش العامل ، وأنهم اشتركوا اشتراكا فعليا في وقف العدوان .

ويتبين من هذا تضامن العمال العرب مع مصر في معركتها ، ونجاح الاتحاد العربي في جمع شمل العمال العرب وتوحيدهم ، الأمر الذي شجع العمال الأجانب للتضامن مع مصر ، فكان وبحق التكتل الحقيقي الذي ساعد على وقف العدوان .

ولم يتح لاتحاد العمال العرب أن ينعم بالراحة والهدوء طويلا ، فقد اشترك في معركة الباخرة المصرية كليوباترة ، والتي بدأت بمقاطعة الاتحاد الأمريكي لعمال الشحن والتفريغ عن تزويد هذه الباخرة بما تحتاجه عند رسوها في ميناء نيويورك في ١٣ ابريل عام ١٩٦٠ .

والمقاطعة كانت نتيجة مباشرة لرحلة بن جوريون في مارس عام ١٩٦٠ الى الولايات المتحدة والدول

العربية ، ففي هذه الرحلة التقى في نيويورك مع
جول هول رئيس عمال الشحن والتفريغ ، واتفقا معا
على خطة المقاطعة .

وهناك عدة حقائق تؤكد ذلك ، منها : أن بن
جوريون رئيس وزراء اسرائيل شعر في رحلته الى أمريكا
بضرورة قيام المنظمات الصهيونية بعمل حاسم يكسر
الحصار العربي على اسرائيل ، كما أن قادة المنظمات
الصهيونية في أمريكا قرروا القيام بعمل مؤثر في
أمريكا يلفت النظر الى الحصار على اسرائيل ، ووضعت
الخطة لمقاطعة كل ما هو عربي ، وكان اختيار الباكورة
كليوباترة مجرد صدفة ، فقد كانت أول باخرة عربية
تصل الى نيويورك بعد أن وضعت الخطة .

وتحولت المشكلة الى حرب مقاطعة على نطاق واسع
أحد طرفيها العمال العرب بينما يقف في الطرف الآخر
تحالف الصهيونية والعمال الأمريكيين ، وأعلن عمال
المطارات العربية أنهم سيضربون عن تموين الطائرات
الأمريكية اذا لم يتم تفريغ السفينة كليوباترة ، كما
اتخذ مؤتمر رؤساء وسكرتيري نقابات العمال في الموانئ
العربية نفس القرار .

ثم أعلن أسعد راجح الأمين العام للاتحاد الدولي

لنقابات العمال العرب ، أن جميع العمال العرب من الخليج الى المحيط سيبدأون بانتهاء الساعة الثانية عشرة من مساء ليلة ٣٠ أبريل عام ١٩٣٠ - حيث تمت فعلا عملية المقاطعة - مقاطعتهم للسفن الأمريكية والكندية دفاعا عن مصالح العرب ، وقد شمل قرار الاتحاد العربى كندا ، لأن عمال الاتحاد البحرى فى ميناء مونتريال قاطعوا السفينة العربية نجمة أسوان .

وتجاوب العمال العرب من المحيط الى الخليج مع بيان اتحاد العمال العرب ، فأعلنت جميع الاتحادات العمالية العربية ، وجميع نقابات العمال العرب ، تأييدها التام لقراراته للرد على مقاطعة السفن فى ميناء نيويورك .

وخلال حركة المقاطعة العربية تظاهر عمال نيويورك الزنوج بزعامة «جيمس لوس» ، وهددوا بتفريغ السفينة بالقوة اذا لم يتدخل ايزنهاور ويأمر الجيش بتفريغها ، وكان ذلك مقابل مبلغ من المال اتفق معه عليه سرا عبد الرؤوف أبو علم مستشار مصر العمالى فى واشنطن .

ولقد استمرت حركة المقاطعة المضادة للسفن الأمريكية ، التى قام بها العمال العرب لمدة أسبوع دون

أن تنجح فى احباط المؤامرة أو تحدث ثغرة بين منفذيهـا،
ولكن الذى اضطر البحارة الأمريكـيين الى وقف مقاطعة
الباخرة كليوباترة هو ضغط وزارة الخارجية الأمريكية
والاتحاد الأمريكى للعمال ، وبذلك أنهى العمال العرب
حركتهم المضادة فى ٩ مايو عام ١٩٦٠ . ومن كل هذا
يتضح موقفهم البطولى والذى استحقوا به تقدير
الشعوب والحكومات العربية ، وقد منحهم جمال
عبد الناصر أعلى وسام فى ج٠ع٠م٠ ، يوم ١٣ مايو
عام ١٩٦٠ .

الخاتمة

لقد قامت الثورة بعد أن ظهر برضوح تدهور النظام السياسى ، وبعد أن أثبت عجزه عن حل المشكلة الوطنية والاجتماعية التى برزت بحدة قبيل قيام الثورة ، ومن هنا فقد كان على الثورة عشية قيامها أن تتدخل فى بناء الاقتصاد المصرى ، وكان بداية ذلك هو قانون الاصلاح الزراعى ، وقد أدى تطبيق هذا القانون الى أن يصبح عدد كبير من مستأجرى الأرض ملاكاً لها ، وبعد أن فرغت الثورة من مشاكلها الداخلية والخارجية بدأت خطوة خطوة تمصر وتؤممر رؤوس الأموال الأجنبية ، مما نتج عنه بالطبع مولد القطاع العام ، كما اعتنت الثورة بالصناعة ووضع ذلك بدخولها بكل ثقلها هذا المجال ، فقد شجعت بناء الجديد منها وتدعيم القديم ، ومع ذلك فقد ظل بناء الاقتصاد المصرى فى أساسه بلا تغيير كبير .

وشعر العمال أن أهداف الثورة هى نفس أهدافهم التى طالما ناضلوا من أجلها ، وفهموا أن تحقيق العدالة

الاجتماعية كمبدأ من مبادئ الثورة ، سيحررهم من الاستغلال ، وماسيترتب على ذلك من رفع لمستواهم المادى والاجتماعى ، ولذلك كان لقاءهم بها وارتباطهم بفكرها .

ولم يكن هذا الارتباط مريحا للقوى المضادة للثورة ، ولذلك حاولت الايقاع بين الثورة والعمال ، وتمثل هذا فى محاولتها تشكيك العمال فى اتجاهات الثورة من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة اثارة العمال وافتعال الأحداث مثل حادث كفر الدوار ، والذي وقع فى ١٣ أغسطس عام ١٩٥٢ .

ولقد بدأ حادث كفر الدوار أول مابداً فى صورة مظاهرة ابتهاجا بقيام الثورة ، ثم اندست بعض العناصر فى هذه المظاهرة ودفعتها الى صدام بين العمال والجنود ، وهنا حدث التحول الذى لم يكن للعمال به أية علاقة ، فلم تكن لهم أية مصلحة فى وقوعه ، بدليل بسيط ، وهو أن هذه المظاهرة لم تكن عمالية بحتة بل ضمت فى صفوفها الكثير من الأهالى ، مع أنها كانت لمطالب عمالية مغلفة بهتاف للثورة .

ولكن الثورة وقعت فى الفخ الذى نصب لها ، فقام البوليس بقتل عاملين ، فازداد تجمعهم العمال للدفاع

عن النفس ، وفي أثناء هذا التجمهر انطلقت رصاصة من عزبة كنج عثمان ، وهي تابعة للأوقاف الملكية وتقع على ضفة ترعة المحمودية فأصابته جنديين من جنود الجيش وقضت عليهما . . . وحدث ما حدث ، ومع أنه قبض على المتهم مصطفى خميس على مسافة تبعد كيلومتر من مكان اطلاق الرصاص ومعه فرع شجرة وقبل اطلاق النار بثلاث دقائق الا أنه أعدم هو وزميله محمد حسن البقرى ، وتم أيضا اعدام الكثير من الأبرياء في هذه القضية .

وقد أكد المطلعون على مستندات المحاكمة وحيثيات الحكم عدم عدالتها وأنها رسمت للارهاب ، وهذا ما أكدته قيادة الثورة من أن هدف المحاكمة والأحكام العظة والعبرة ، حتى لا تنتشر هذه المظاهرات في أماكن أخرى ، وقد ظلت هذه المحاكمة في ذهن العمال طوال فترة الدراسة مما أثر على حركتهم ، ولم يجرؤ العمال على مظاهرة كبيرة كهذه لأنهم يعرفون النتيجة . . . الا في أزمة مارس عام ١٩٥٤ وبعد أن أعطوا الضوء الأخضر من الثورة .

وترجع اضرابات ومظاهرات مارس عام ١٩٥٤ الى قرارات مجلس قيادة الثورة في ٢٢ مارس ، والتي كان

أخطرها - من وجهة نظر العمال حل مجلس الثورة وتسليم البلاد الى ممثلى الأمة ، وعلى أثر صدور هذه القرارات استدعى الصاغ طعيمة القيادات العمالية الموالية للثورة يوم ٢٦ مارس لابلاغها هذه القرارات . وفى هذا الاجتماع اقترح العقيلي فكرة اعتصام واضراب العمال لتأييد استمرار الثورة ، وفعلا اتخذ العمال قرارا بهذا ، واعتصموا وأضربوا ونجح أضرابهم ، وقرر مجلس قيادة الثورة ارجاء قراراته .

وبحق فاذا كان العمال قد عملوا لبقاء الثورة فان هذا كان لمصلحتهم لأنهم يعلمون أن بقاء الثورة بقاء لمكاسبهم ، بينما لو عادت الأحزاب فإنها تعبر عن مصالح فئة قليلة تمش على عرقهم ، لهذا خرج العمال فى مظاهراتهم ، واذا كان العمال لم يحققوا مكاسب فورية عام ١٩٥٤ ، فقد كسبوا بعد ذلك تشريعات عمالية وتحسينات اجتماعية ما كانت لتظهر الى الوجود لو عادت الأحزاب القديمة للحكم .

ومع هذا فقد تعاملت الثورة مع العمال بكل تحفظ وخوف ففى عام ١٩٥٢ وبعد أن وافقت على قيام الاتحاد العام للعمال تراجعت ورفضت قيامه ، خوفا من قيام اتحاد يسيطر عليه الشيوعيون أو الاخوان المسلمون .

ولكن عندما تشعر الثورة بحاجتها الى جهاز عمالى يلعب دورا فى خدمتها تسمح فى اواخر عام ١٩٥٣ بقيام المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ، وهو جهاز يمارس نشاطا واقعيا وليس قانونيا رسميا فهو لا يودع أوراقه فى مصلحة العمل حتى يمكن التخلص منه اذا لم يتجاوب مع الثورة ويعمل لخدمة أهدافها وأيضا لصالح العمال ، ولذا أثر المؤتمر الدائم التريث ولم يشترك فى عمل عمالى الا عندما تآذن له الثورة ، ومن هنا فلم يلعب دورا عماليا وسط الطبقة العاملة خوفا من أن يتهم بشيء .

ولذا ترك هذا الميدان لمؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر ، الذى ولد فى ظروف اضرابات مارس عام ١٩٥٤ ، بمعنى أنه ولد ولادة موالية للثورة ومؤيدة لها ، ومن ثم كان اتجاهه وسط الطبقة العاملة مؤيدا للثورة وموجها لها وجهة ترضى عنها .

واستمرت خطة الثورة من العمال كما هى حتى عام ١٩٥٧ ، وذلك بجعلها لكل نقابة كيانها الذاتى المنفرد ، فكان الأمن لا يرضى بتكوين الاتحاد العام وهيئة التحرير برفض ذلك لأنه سوف يفقدها ادعاء تمثيل العمال فى مصر ، وعندما اطمأنت أجهزة الأمن لعدم

خطورة تكوين الاتحاد العام سمحت بقيامه ، ومعنى هذا أن الاتحاد العام بدأ ومارس نشاطه تحت وصاية السلطات ، كما أن العمال جردوا من أية وسيلة لتدعيم الاتحاد ، وقبلوا هذا الوضع حتى يتكون الاتحاد ويمكن تعديل الوضع مستقبلا .

وفى ظل هذا الوضع تعددت وتنوعت الشكاوى العمالية ، فالباحث فى مشاكل عمال الحكومة يجد عند عمال الخدمة السائرة مفارقات غريبة بين الداخلين فى الكادر والخارجين عليه ، ونشأ عن هذا الوضع حرمان طوائف كثيرة من العلاوات الاجتماعية وعلاوة الزواج . . . الخ ، وأيضا كان هناك قصور فى الخدمات الاجتماعية والمطالب الاقتصادية التى طالب بها بكثرة عمال المصانع والمتاجر والعمال الأهليون ، وفوق هذا فقد كانت هناك مشكلات عامة عانت منها الطبقة العاملة بأسرها . مثل مشكلة الأجور وانخفاضها ، وساعات العمل وطولها ، اذ بلغ متوسط ساعات عملهم فى المتوسط ما بين ٩ - ٨ ساعات ، وفى هذا استهلاك لطاقتهم وصحتهم وقد استمرت هذه المشكلات طوال فترة الدراسة ، وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل كانت هناك مشكلات اصططنعها أصحاب الأعمال ، ومنها

فصل العمال بسبب النشاط النقابي استنادا الى مادة الاختبار ، أو الى حق التوفير ، وتفضيل العمال الأجانب على العمال المصريين .

كل هذه المشكلات جعلت من الطبقة العاملة طبقة مهضومة الحقوق ، ولم يكن لها كما رأينا هيكل عمالي قوى يدافع عنها ، فحتى اتحادها العام الذى أنشئ عام ١٩٥٧ لم يكن لديه الحرية الكاملة ليقدم مطالب الطبقة ويبحثها ، بل كان اتحادا ضعيفا أمام السلطة التى كانت تنشُد ود الرأسمالية رغبة منها فى أن يزيد الرأسماليين من استثمار أموالهم ، وبذلك لم يحقق تدخل الحكومة بتشريعاتها هدفها لحماية هذه الطبقة .

وفى وسط هذا الخضم الهائل الذى عاشته الطبقة العاملة كان للعمال علاقات خارجية ، وضع فيها اتباعهم لسياسة الحياد الايجابى بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وان وجدت سياستهم هذه أوسع مدى لها مع الكتلة الشرقية نظرا لظروف علاقات الكتلة الغربية بإسرائيل وللعدوان الثلاثى وغيره .

أما بالنسبة لدور العمال المصريين العربى ، فقد كان محمود مصطفى رئيس نقابة عمال السيارات بالاسكندرية أول من اقترح - من المصريين والعرب -

اقامة كيان عمالي عربي عام ١٩٤٥ ، وفعلا أسهموا في تأسيس وقيام هذا الاتحاد في عام ١٩٥٦ ، وكان أول أمين عام له فتحي كامل ، كما أسسوا الاتحاد العربي لعمال البترول عام ١٩٥٦ ، وكان أنور سلامة هو أول أمين عام له ، ولم ينس العمال المصريون دورهم الأفريقي فقد شاركوا عمال هذه القارة جهودهم للوحدة . وفي عام ١٩٦١ تكلل جهودهم وينشأ بالدار البيضاء اتحاد نقابات العمال الأفريقيين ، والذي لعب في تأسيسه عمال مصر دورا كبيرا .

لكل هذا لم يكن غريبا أن يؤازر عمال العالم عمال مصر وشعبها عندما حدث العدوان الثلاثي عليها وأيضا عندما تعرضت لحادث الباخرة كليوباترة .

فہرس

٥ تقديم

٩ مقدمة

الفصل الأول

١٣ الوضع الاقتصادى فى مصر من ١٩٥٢ - ١٩٦١

الفصل الثانى

٣٣ العلاقة بين العمال والثورة

الفصل الثالث

٧١ المشكلات العمالية والثورة

الفصل الرابع

٩٥ التنظيمات والاتحادات النقابية من ١٩٥٢ - ١٩٦١

الفصل الخامس

١٣١ الاتحاد العام للعمال من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١

الفصل السادس

١٥٧ التشريعات العمالية

الفصل السابع

١٦٧ العلاقات الخارجية للطبقة العمالية المصرية

١٩٣ الخاتمة

٢٠١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٣٤١٠

ISBN ٦ - ١٣٣٣ - ٠١ - ٩٧٧ -

اعتقد أن القارئ الذي رسخت في ذهنه ثورة يوليو بعد قرارات التأميم ، قد يصاب بخيبة أمل لما سوف يقرأه في هذه الدراسة العلمية عن موقف الثورة من الطبقة العاملة في الفترة السابقة على التأميم ! . ولكن هذه الدهشة وخيبة الأمل يتبددان على الفور إذا هو عرف أن ثورة يوليو في تلك المرحلة كانت تمر بمرحلتها الرأسمالية - أو بمعنى أدق - كانت تمر بمرحلة « الثورة البورجوازية الديمقراطية » وهي ثورة تسبق عادة الثورة الاشتراكية في المجتمعات التي خضعت للاستعمار .

Bibliotheca Alexandrina



0397452

مطابع

هـ قرشا